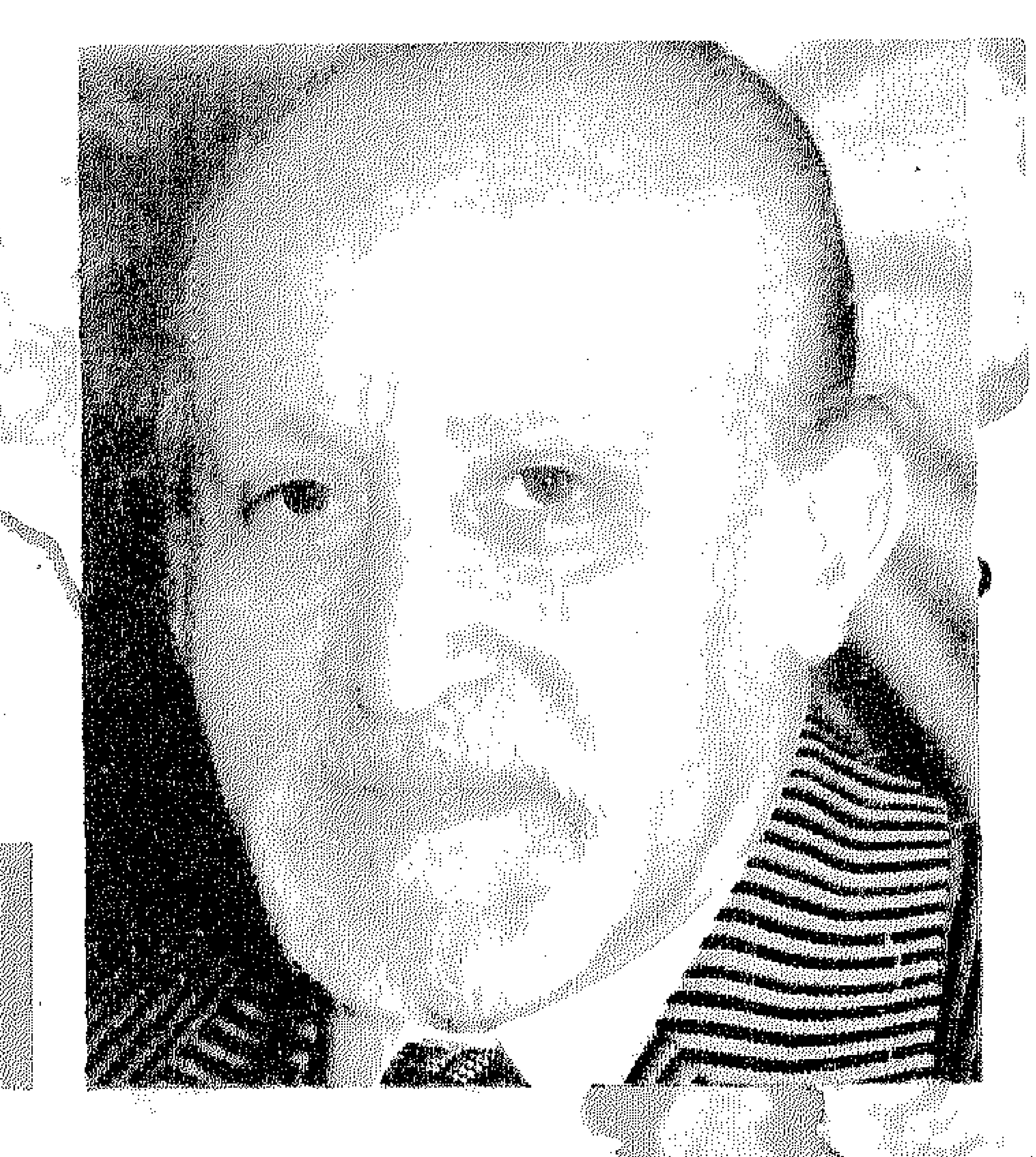


دكتور عبد الرحمن البيضانى

نائب رئيس الجمهورية
اليمنية السابق

مأزق اليمن في صراع الخليج!

مأزق اليمن
فى صراع الخليج!

دكتور عبد الرحمن البيضانى

نائب رئيس الجمهورية
اليمنية السابق

الطبعة الأولى
يناير عام ١٩٩١

● مازق اليمن فى صراع الخليج !

صمم الغلاف الفنان : محمد إبراهيم

الطبعة الأولى
يناير عام ١٩٩١

طبع بمطابع دار المعارف بالقاهرة

□ مراسلات المؤلف :
ت : ٣٥٠٢٧٨٨
فاكس : ٣٥١٥٥٤٤
صندوق بريد (٥٧١) المعادى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى شعب اليمن :

لا تحـــزن إن الله معنا ..
انك لن تضل ولن تشقى ..

وإلى شعب الكويت :

لقـد بـدأت بدفع الثمن ..
وجاء بعدك شعب اليمن ..

هذا الكتاب ..

إعتذار لك ..
إنـذار لنا ..

٧ يناير عام ١٩٩١

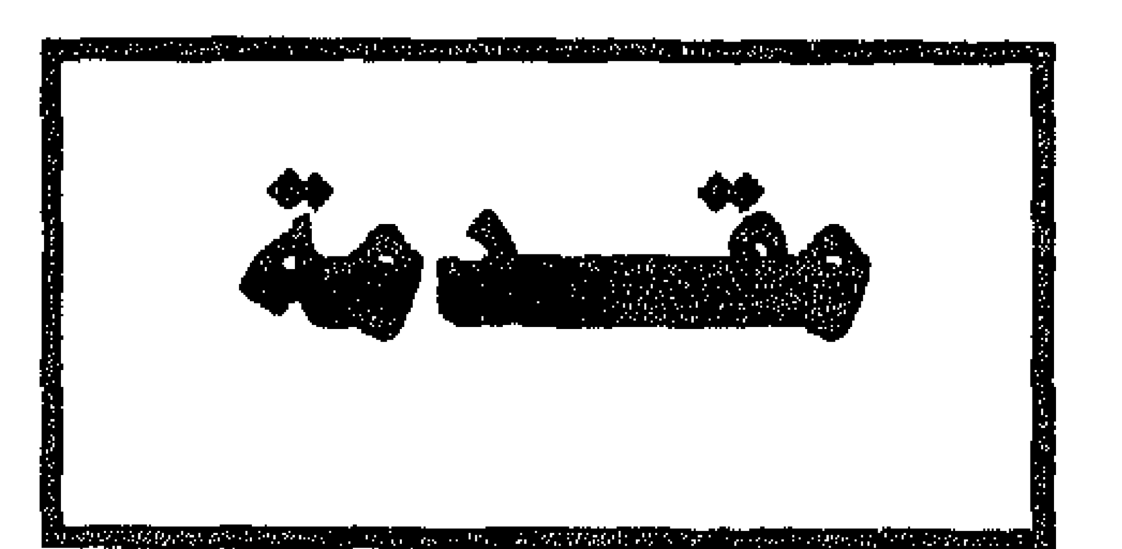
عبدالرحمن البيضاني



■ دموع على الوطن المسلوب ..

١

مــأزق اليمــن
فى صـراع الخليج ..



■ يتفق المؤرخون ويختلفون حول الكثير من الأحداث التاريخية ، عندما تختلط عندهم أسبابها بنتائجها ، وتتوارى عن انظارهم دوافعها الخفية خلف مبرراتها المعلنة ، فتتوه لديهم الحقيقة المؤكدة التى يفسرها كل مؤرخ على نحو ما يتساقط بين يديه من وقائع متاحة ، وما يتلاحق امام ناظريه من أطراف عن قصص وأساطير متواترة .

وإذا كان ذلك حال المؤرخين ، حيال الكثير من الأحداث التاريخية ، فإن أحداث الخليج لن يختلف عليها مؤرخ ، ولن يتوه وسط زحامها منصف .

فالحقيقة الواضحة ، الكاملة والمؤكدة ، أن بغداد عاصمة الرشيد وقلعة الفتوحات العباسية رضيت بأن تكون قاعدة لمؤامرة نسجت خيوطها فى الظلام ، وتمخضت عن تقويض مستقبل الشعب العراقى باسم الحقوق التاريخية ، والاطاحة بالتضامن العربى بشعار العروبة،والمساس بالكيان الإسلامى براية الإسلام .

ومما يعتصر قلوبنا أن نراها تربط فى ذيلها الهزيل قيادة صنعاء ، وتعلق على مصيرها المتردى عرش الأردن ، وكأنها تنقل تل أبيب إلى عمان ، وتوقظ عرفات من أحلام القدس .

ولن تغيب عن المؤرخين المنصفين مواعيد محفورة فى ذاكرة التاريخ العربى . من بينها يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٨ عندما اصرت بغداد بقيادة الرئيس صدام حسين على إبعاد مصر ، ثلث الأمة العربية ، عن جامعة الدول العربية ، وهى الذراع العربى الذى حاصر التوسع الصهيونى ، وقوتها الضاربة التى صانت الحد الأقصى المتاح من التضامن العربى الممكن .

ثم يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٩٠ عندما عادت بغداد فاحتضنت مؤتمر القمة العربى ، وامتشق الرئيس صدام سيف الشعر وأمطر الزعماء العرب بقصائد الغزل فى العروبة ، وأشجاهم بأنغام الالتزام بتعاليم الإسلام .

حينئذ احيى الرئيس صدام بموقفه العربى الفاضل موات الأمل فى مستقبل قومى افضل ، وعادت احلام العروبة تحلق فى سماء العرب ، كل العرب ، واستيقظت الأمة العربية على شمس مشرقة ظهر فجرها فجأة من بغداد ، حيث كان الموقف الفاضل للرئيس صدام ، فى عيون الأمة العربية ، بمثابة قميص يوسف حين القاه البشير على وجه يعقوب فارتد بصيرا .

تشامخت هامة العرب .. وتطلعوا بأبصارهم إلى منتهى أمرهم . ويخلق ما لا تعلمون ..

ثم اتانا حديث الغاشية يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ الذى تنكر للتقاليد العربية والقيم الإسلامية ، حين داهمت قوات من العراق شعب الكويت المسلم ، فى طريقها إلى الشعب السعودى المسالم ، وجرى ما جرى فى الكويت مما طفحت به الذاكرة ، ثم تعفف عن ذكره القلم .

وكان من بين الأسباب المعلنة للعدوان العراقى الذى باركته

صنعاء وسوقته عمان أن أموال المملكة العربية السعودية والكويت تستخدم فى غير صالح الأمة العربية . وهذا قول باطل يراد به باطل . وسوف يسجل المؤرخون أن الذين لفقوا هذه الأسباب قد اثبتوا أنهم يتجاهلون القواعد الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية ، وهذا ما عرضناه فى الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب .

ولن ينتزع الملفقون من سجلات التاريخ ما سجلته جريدة الأهرام يوم أول مارس سنة ١٩٧٤ على لسان الرئيس المصرى الراحل محمد أنور السادات حيث نشرت ما نصه :

« إن فيصل هو بطل معركة العبور وسيحتل الصفحات الأولى فى تاريخ جهاد العرب وتحولهم من الجمود إلى الحركة . ومن الإنتظار إلى الهجوم . وهو صاحب الفضل الأول فى معركة الزيت . وهو الذى تقدم الصفوف وأصر على استعمال هذا السلاح الخطير . وفتح خزائن بلاده لمصر لتأخذ منها ما تشاء للصرف على معركة العبور . بل لقد أصدر أمره إلى ثلاثة من اكبر بنوك العالم بأن من حق مصر أن تسحب ما تشاء وبلا حدود كل ما تحتاجه من أموال للمعركة » .

هذا ما أعلنه البطل الراحل الرئيس السادات بطل العبور الذى أبى أن يستأثر لنفسه بالبطولة التى يستحقها ، وهو فى أوج مجده ، ونسبها إلى جلالة المغفور له الملك فيصل أعترافا بالفضل الذى هو أهله .

ثم ماذا نقول ، فى اليمن ، للخطوط الجوية اليمنية والمساعدات الاقتصادية والمالية التى كانت تقدمها المملكة العربية السعودية للجمهورية اليمنية ؟.. وهل أبتلعت أرض العراق المستشفيات والطرق والمعاهد التى اقامتها الكويت ودولة الامارات فى اليمن ؟..

وإلى أى اتجاه نتطلع ونتضرع ونحن ندير ظهورنا لجامعة صنعاء ومستشفى الكويت بصنعاء اللتين كانت الكويت تمولهما ؟.. وعشرات الألوف من الطلبة اليمنيين الذى كانوا يدرسون فى المعاهد والجامعات على حساب المنح السعودية والخليجية ؟!.. وأين نذهب بعشرات الألوف من الخريجين الذين توقفت فرص تشغيلهم .

ثم أين جوابنا على صرخات سد مارب وهو يسألنا عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذى بناه فأحياه فى عصرنا ، بعد أن هدمه سيل العرم منذ الفين من السنين ، وكنا عن بنائه عاجزين ؟ .

وكيف نستر حمرة الخجل من وجوهنا أمام الرئيس محمد حسنى مبارك ومصر التى روت بدماء شهدائها شجرة الجمهورية التى تربعت على عرشها القيادة اليمينة ؟.. ثم خضعت للبعث العراقى فالتزمت له ، وتنكرت للمعروف المصرى فانقلبت عليه ؟!..

وهى تدرى انها أوقعت الشعب اليمنى فى المازق الأخلاقى الأخطر أثرا من المازق الاقتصادى والسياسى .. وهذا ما نعرض له فى الثلاثة فصول السادس والسابع والثامن من هذا الكتاب .

ذلك أن الكارثة الاقتصادية التى حلت بشعب اليمن ، نتيجة لاشتراك القيادة اليمنية فى صراع الخليج ، هى التى دفعتنا إلى كتابة سلسلة من المقالات نشرتها مجلة (أكتوبر) المصرية ، وجريدة (السياسية) الكويتية ، وجريدة (الشرق) القطرية ، كما نشرت بعضها جريدة (٢٦ سبتمبر) اليمنية .

وقد اضفنا إلى هذا الكتاب اضافات ضاقت بها مساحات النشر فى المجلات والصحف ، رأينا اضافتها استكمالا للعرض ..

كما اضفنا فصلا تاسعا بعنوان : (صراع الشعارات) لارتباط

موضوعه بالصراع الدموى فى الخليج ..

ثم ختمنا الكتاب بتحديد موقفنا العلمى من الشعار المضلل الذى رفعه البعث العراقى ، مبشرا بإغراء توزيع الثروة العربية ، حتى يستدرج الشعب اليمنى والشعوب العربية الأخرى ، التى تعانى من ازمات اقتصادية ، فتسانده فى صراع الخليج ، بينما لا تسفر فى محصلة هذا الشعار إلا عن هدم قواعد التكامل الاقتصادى العربى ..

أعلنا موقفنا لأننا لا نقر القيادة اليمنية التى تطالب القوى الوطنية اليمنية بأن تؤيد موقفها فى صراع الخليج المناقض لمصالح الشعب اليمنى . ولا ندرى كيف تطلب منا أن نستسيغ الاشتراك فى إثارة الحقد فى نفوس يمنية على القيادات السعودية والخليجية التى زفت الخير الكثير لشعب اليمن ، بينما لم يقدم إليه بعث العراق سوى الكوادر الحزبية ، التى امتلأت خزائنها بأموال الشعب العراقى ؟!.. وكل مؤهلاتها تنحصر فى الالتزام بتنفيذ القرارات التى تصدر فى بغداد ولا تقبل المناقشة فى صنعاء .

كما لم تشرح لنا القيادة اليمنية أين مصلحة الشعب اليمنى حين تطالبنا بأن نمشى جميعا معها فى جنازة العلاقات اليمنية السعودية الخليجية التى تحمل هذه القيادة نعشها ؟ .

بينما الذى نعرفه انه يجب علينا جميعا أن نتعاون على تصحيح الموقف اليمنى لعلنا نفتح بابا لعودة هذه العلاقات إلى افضل مما كانت عليه . وهى تكون كذلك إذا عدنا إلى طبيعتنا اليمنية ، فيشهد سلوكنا أننا صادقون فى الحديث ، أوفياء بالعهد ، ولانخون الأمانة .

ونعرف أيضا ، ومقدما ، إننا حين ندافع عن مصالح الشعب

اليمنى فإننا نقف موقفا مناقضا لقيادته ، كما نعرف أنها سوف تتربص بنا وتنقلب ضدنا ، وتحمل علينا أصرا كما حملته على الذين من قبلنا .

وهذا لا ينال من عزيمتنا الوطنية ، ولا يجعلنا نخشى الجهر بما نعتقد انه فى صالح الشعب اليمنى والأمة العربية . ولقد تعودنا خلال أربعين عاما من نضالنا اليمنى فى الساحة اليمنية ، والعربية والدولية ، أن نسمع أتهامات لا تدخل تحت حصر ، تستحى مرات فتكتفى بوصفنا بالعملاء ، وفى مرات أخرى تخلع ستائر الحياء فتتهمنا بالخيانة . ثم تتوالى أحداث التاريخ فتثبت أننا كنا على صواب لا تنقصه الشجاعة ، وأننا فى التزامنا بالمصالح الوطنية اليمنية والعربية لا نخشى التضحية .

وهذا قدرنا الذى لانستطيع أن نهرب منه ، ولانريد ان نهرب منه ، كذلك قدرنا أن نصفق لهذه القيادة فى العلن حين تصيب ، ونعلن صيحتنا فى الآفاق حين تخطئ ، وهذا أيضا قدرنا الذى لا تستطيع أن نهرب منه ، ولا نريد أن نهرب منه .

ولقد صفقنا لها فعلا حين أنضمت إلى مجلس التعاون العربى ظنا منا انها فكرت فأصابت ، ثم صفقنا لها مرات أخرى ، أكثر وأكثر ، حين أعلنت الوحدة اليمنية تصورا منا أنها أخلصت فازدادات صوابا .

ثم لم تلبث حتى فاجاتنا باشتراكها فى صراع الخليج . فاكدت لنا انها وظفت انضمامها لمجلس التعاون العربى والوحدة اليمنية لتمكين المخطط البعثى العراقى فى باب المندب اليمنى الذى يتصدر الأهمية الاستراتيجية العراقية من الوحدة اليمنية .. ثم صدمتنا حين مزقت روابط الإخاء اليمنى السعودى والخليجى ، التى كانت اليمن تعتمد عليه فى تدبير احتياجاتها الاقتصادية إلى جانب اقدام

القيادة اليمنية على أهدار الامتيازات اليمنية التى كان مليونان من اليمنيين يتمتعون بها فى المملكة العربية السعودية ، شانهم فى هذه الامتيازات شأن سائر السعوديين ، سواء بسواء .

لذلك أصدرنا هذا الكتاب ، فيه عزاء للشعب اليمنى فى مصابه ، وإعتذار لكافة الشعوب العربية التى قدمت للشعب اليمنى أياديها العربية البيضاء فى وضح النهار ، فطعنتها القيادة اليمنية بسهامها العراقية الحمراء فى ظلمات الليل . دون أن تجنى لشعب اليمنى شيئا .

أصدرنا هذا الكتاب تحية للشهداء المصريين الأوفياء ، وإجلالا لدمائهم الزكية ، وتكريما للخبراء المصريين الذين شقوا الطريق ، مع شعب اليمن ، إلى معجزة الحضارة الحديثة .

وشرحنا فى هذا الكتاب كيف لن تكون لشعب اليمن أية مصلحة من أشتراك قيادته فى صراع الخليج ، سواء أنتهى هذا الصراع سلما ، وهذا خير نتمناه ، أو أنتهى حربا ، وهو كره نتحاشاه ، وسواء بقى الرئيس صدام فى السلطة أو أختفى منها وبقيت العراق كما كانت قبل ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ ، أو ظهرت عراق جديدة إختلفت فيها الآراء حول حدودها الجديدة .

لن تستفيد اليمن من أى مصير تنتهى إليه العراق فى نهاية يوم ١٥ يناير سنة ١٩٩١ أوبعد ذلك بكثير ، وهذا ممكن ، أو قبل ذلك بقليل ، وهذا ليس بمستحيل .

فقد خسرت اليمن مصالحها العربية فى جميع الأحوال ، كما خسرت معها المؤازرة الدولية ذات العلاقة بهذه المصالح العربية . علاوة على تنكر القيادة اليمنية لأصالة الشعب اليمنى التقليدية .

أوضحنا فى هذا الكتاب الحقائق التى يعيشها الان شعب اليمن ، والحلول التى يستعيد بها مصالحه الوطنية ومكانته العربية والدولية .

وفى مقدمة هذه الحلول إجراء إنتخابات حرة تحت إشراف عربى ودولى ، لاختيار المجلس النيابى الشرعى الذى يتولى تصحيح الدستور المختلف عليه ، وتطهير اليمن من مخلفات الشعارات وقوانين الاشتراكية العلمية التى أهدرت طاقات الجنوب اليمنى ، وتسعى الآن إلى إحتواء شماله .

وعندما يختار الشعب اليمنى ممثليه الشرعيين فى هذا المجلس النيابى فإن هؤلاء هم المؤهلون لاختيار القيادة التى تعبر عن حقيقة الشخصية اليمنية وخصائصها التاريخية ، فتستوعب الطموحات الوطنية فى لقائها مع المعطيات الدولية .

لقد أصبحت الانتخابات الحرة فى اليمن ، وتحت الإشراف العربى والدولى ، كما فعلت الباكستان ، هى الطريق السلمى الوحيد لتحقيق الاستقرار ثم صيانته فى جنوب الجزيرة العربية ، حيث الشعب المسلح والتضاريس المقاتلة .

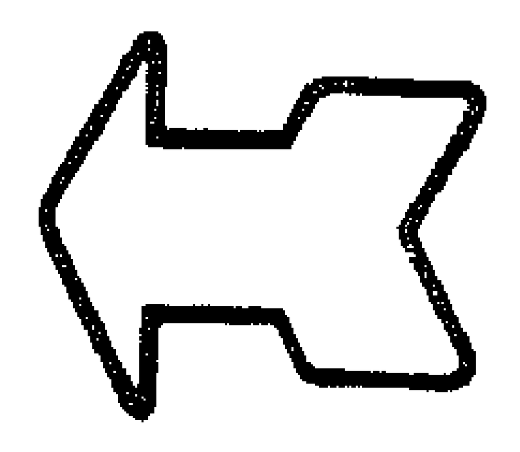
وإذا كان الاستقرار فى الجزيرة العربية ضرورة عربية ودولية ، إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب ، فإن الاستقرار فى اليمن إذا لم يبدأ بالانتخابات الحرة .. فإنه لن يبدأ أبدًا ..

١٩٩١/١/٧

عبد الرحمن البيضانى

١

أوقفــوا الكارثــة ..
يا حكماء العرب



■■ من قلب حزين عايش أحداث أربعين عاما مع أزمة الأمة العربية ، أصرخ مستغيثا بحكماء العرب كى يهبوا بأفكارهم وألسنتهم وأقلامهم حتى يشعلوا شموعهم وسط الظلام الدامس الذى داهم الأمة العربية فساقها معصوبة الأعين مغلولة الأيدى مغسولة العقل ، ودفع بها إلى كارثة قومية محققة بدأ مشهدها الأول بأن اختلطت ذكريات التاريخ بخرائط الجغرافيا لتتصادم الاطماع العراقية بالحقوق الكويتية ، فتتعرض مقادير الأمة العربية لشهية المصالح الأجنبية .

قبل سبع سنوات كتبت عن أزمة الأمة العربية ، التى كنت أظنها أزمة فإذا بها كارثة ، ظاهرها أن شقيقا عربيا لنا تشابكت لديه الطموحات الشخصية بالمصالح القومية ، فاقتحم علينا بلدا عربيا من بلادنا معتقدا أن فى وسعه الحفاظ على أمنه الإقليمى فى غياب أمننا القومى ، فواجه العرب جميعا ، حكومات وشعوبا ، هذا الموقف برفضه وعدم الاعتداد بشرعيته .

لكننا لم يكن فى وسعنا حسم النزاع المتصاعد بين الحقوق المتصارع عليها ، كما لم يكن فى مقدورنا إعادة الطمأنينة إلى قلوب أشقائنا الآخرين الذين لهم العذر فى أن يتوقعوا لأنفسهم نفس الأحداث والأسباب وذات المبررات والظروف الموضوعية التى جعلتنا عاجزين عربيا عن إقرار السلام العربى ثم الحفاظ عليه .

فاضطر هؤلاء الأشقاء إلى طلب النجدة العربية والأجنبية التى وافق بعضنا (منطقيا) على مبدأ طلبها ، وعارض بعضنا الآخر (قوميا) فى مجرد التفكير فيها ، مع رفضه المبدئى لقرار العراق

واعترافه القانونى بحقوق الكويت ، وحرص الفريقين على أمن العراق ، الذى هو الرصيد الحاضر للعرب ، والشريك الهام فى منظومة الأمن القومى ، الذى هو الدرع الحامية لمستقبلهم .

وحيث لا جدوى من مناقشة منطقية طلب القوات الأجنبية ، إلى جانب القوات العربية ، وقومية رفضها ، فإن الأجدر بنا أن نسارع إلى البحث عن المخارج التى تباعد بين أمتنا العربية والكارثة القومية المدمرة التى فتحت ذراعيها لنا جميعا ، نحن العرب ، سواء من كان منا من أصحاب الأسباب المنطقية الذين وافقوا على طلب القوات الأجنبية ، أو كان من أصحاب الدوافع القومية الذين رفضوها .

□ جوهر الكارثة □

أقدم الرئيس العراقى صدام حسين على تعليق مصير الأمة العربية بخيوط المتغيرات الدولية التى فاجأت العالم بانهيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أوروبا الشرقية ، وانتهى المطاف بالاتحاد السوفيتى الشرقى إلى احضان الاقتصاد الغربى وما فرضه عليه من شروط سياسية ، فتضاءلت الحاجة إلى الأعداد الهائلة لجيوش حلف الأطلنطى وحلف وارسو ، وخزائن المعدات والأسلحة ، إلى جانب اشتياق الاستثمارات الغربية إلى الفرص الاقتصادية الشرقية ، وحتمية تحويل أنماط الإنتاج فى المصانع الحربية الشرقية والغربية ، الأمر الذى لا يتحقق بالسرعة اللازمة للاحتفاظ بمستوى العمالة فى هذه المصانع مع استيعاب المسرحين من هذه الجيوش .

حدث ذلك فى وقت معاصر لتوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وهدوء الأنشطة العسكرية الأفغانية ، والصراعات الأيديولوجية والإقليمية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولم يكن فى العالم بأسره

منطقة (غنية) مؤهلة للصراع (الغنى) البديل للصراع العراقى الايراني الذى أهدى الاقتصاد العالمي ، الشرقي والغربي ، مئات المليارات من الدولارات العربية التى ضاعفت الحيوية في شرايين الاستثمارات الأجنبية ، التي كانت تنتج لكل من العراق وإيران المدافع ، إلى جانب الاستثمارات الأخرى التى كانت تنتج لهما المصانع التى تنسفها المدافع .

أما الدماء والاشلاء والأرواح العراقية والإيرانية فكانت من المنتجات الهامشية الجانبية التى أهدتها العراق وإيران للعالم الغربى والشرقى مجانا وبغير حساب .

وبالرغم من توافر الأسباب المؤهلة للحرب بين الهند وباكستان ، فإن كلتيهما لا تكاد تسد رمق المئات من الملايين من سكانهما ، كذلك لم يكن من المفيد اقتصاديا قيام حروب في أفريقيا الفقيرة ماليا ، ولا في أمريكا اللاتينية التى يشكو معظمها من شروط صندوق النقد الدولى ، حتى ان بعض دولها قد أعلن امتناعه عن تسديد ديونه .

بقيت أوروبا المتحضرة المثقفة لكنها قد صقلتها دروس الحرب فتاهلت لاقتناص فرص السلام .

□ الخليج هو البديل □

وكما كان الرئيس صدام حسين هو البطل العربي ، الذى اشعل الصراع العراقى الايرانى (الغنى) الذى استنزف الأموال العربية والطاقات العراقية ، كان هو نفس البطل الذى اشعل الصراع الخليجى ليقدم البديل (الغنى) للصراع (الغنى) بين العراق وإيران ، فهو المؤهل لاستنزاف مئات أخرى من مليارات الدولارات العربية تلبية للاحتياجات الطارئة التي فرضتها المتغيرات الدولية الطارئة ، كما أنه المؤهل الوحيد لإجهاض القوة الاقتصادية

والعسكرية العراقية التى أصبحت بعد هذه المتغيرات الدولية إفرازا شاذا لا ينسجم مع منتجات هذه المتغيرات .

ذلك أن العرب قد ضيعوا فرص السلام العربى الإسرائيلى التى كان المناخ العالمى مساندا لها خلال العامين الماضيين ، وقبل أن تطرأ هذه المتغيرات ، فانشغل العرب بذيول الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع العراقى السورى ، والخلاف السورى الفلسطينى ، والفتور السورى الأردنى ، والاشتباك الفلسطينى الفلسطينى ، والقتال الفلسطينى اللبنانى ، والصراع اللبنانى اللبنانى ، فتعثرت مساعى السلام التى قامت بها مصر المجهدة عربيا ، وإن كانت مؤيدة فلسطينيا ومسموعة دوليا .

ومع انشغال العرب بالعرب وزعت اسرائيل الأدوار المسرحية بين شمعون بيريز واسحاق شامير والمتعصبين من رجال الدين ، فعطلت تشكيل الوزارة حتى لا ترد على ضغوط مقترحات السلام الأمريكية . ولعلها كانت تتوقع المتغيرات الدولية التى أسفرت ، فيما أسفرت ، عن السماح بهجرة ملايين اليهود السوفييت إلى إسرائيل ، وبروز العجز العربى عن حماية الأمن العربى ، مما يبرر سياسة التوسع الصهيونى لحماية الأمن الإسرائيلى .

□ قلبى على الأردن □

لذلك ، ولغير ذلك ، اخشى الا يكون صراع الخليج قد اشتعل مجرد صدفة ، ومع ذلك فإن إسرائيل هى خير من ينتهز كل صدفة ، فإنها بعد أن طوت صفحة الضغوط الدولية للسلام العربى الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة فإنها سوف تبدأ صفحة تاريخية جديدة تنطلق من النزاع العربى العربى فى الخليج لتنقض على كل الأردن والعاصمة عمان حتى ينسى العرب إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ ، الذى كان قد انساهم آثار عدوان ١٩٤٨ .

عندئذ يمضى العرب عشرين سنة اخرى ، فى صراع جديد ، يطالبون بإزالة آثار عدوان ١٩٩١ ، ويكون الملايين من اليهود السوفييت قد أخذوا مساكنهم فى الضفتين الغربية والشرقية ومعهما عمان والقدس وغزة وجنوب لبنان وما تيسر من أراضى الجولان ، أما عندما تظهر فى المستقبل ضغوط جديدة للسلام فعندئذ يكون لكل حادث حديث .

وأغلب ظنى أن جلالة الملك حسين يتوقع معى أن يأتى الدور على الأردن ، فهو الذى زار الرئيس الأمريكى سنة ١٩٨٣ وسلمه رسالة تضمنت هذا التوقع ، وقد كشف تفاصيلها المعلقان الأمريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك فى صحيفة واشنطن بوست . كذلك فإن موسى شاريت قد علق على استقلال الأردن الذى ورد فى خطاب بيفن وزير الخارجية البريطانى الذى ألقاه فى ١٧ يناير ١٩٤٦ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فقال شاريت : « إننا لم نسقط الأردن من مشاريعنا قط » كما كتب من قبله الصحفى اليهودى أشرز فى جنسبرج فى ابريل ١٨٩١ قائلا : « إن العرب يرون ويفهمون ما نفعله وما نبتغيه فى فلسطين ، لكنهم لا يقابلون هذا العمل بأى عمل مضاد ، ويتظاهرون بأنهم لا يلاحظون شيئا » .

□ مواقع الصراع الأربعة .. وخريطة عربية جديدة □

وإذا كان حقيقة لكل حادث حديث فقد ظهر الحادث الذى يفرض الحديث عن مواقع الصراع الاستراتيجى على الساحة العربية ، وهى مواقع أربعة على سبيل الحصر :

- قناة السويس ..
- خليج عدن ..
- مضيق هرموز ..
- الخليج العربى ..

سنة ١٩٥٦ أممت مصر قناة السويس فحدث ما حدث حتى استقر هذا الموقع ، وبقيت المواقع الثلاثة الأخرى تنتظر الاستقرار الاستراتيجى المتروك عربيا والمطلوب دوليا . وهى مواقع ثلاثة مندمجة عضويا فى الأزمة العراقية الكويتية ، مما دفع العالم إلى الاشتراك فيها ، تحت راية الشرعية الكويتية ، متهيئا لترتيب أوضاعها فى السواحل والأعماق بالكيفية التى قد لا تغفل أهمية إيران ودور تركيا ومستقبل جلالة الملك حسين .

أما إذا ألقت الحرب العسكرية أثقالها فإن الراسخين فى العلم يعرفون الحد الأدنى من الأهداف التى يتطلعون إليها كفواصل للحدود (الاقتصادية) الجديدة للدول موضوع التوسع أو الانكماش ، والأخرى موضوع الظهور أو الاختفاء .

عندئذ تبدأ حقبة عربية جديدة فوق خريطة عربية جديدة تتوازن عليها المصالح الاقتصادية الأجنبية مع الحقوق العربية ..

هذه الحقبة الجديدة يمكن أن تمتد على مدى عمر المخزون العربى من البترول ، وعمر استمرار الحاجة العالمية إليه ، مع اللامبالاة باحتمال انتفاضات عربية فى المستقبل المنظور ، إن قامت فإنها تكون على مقاس الترتيبات الجديدة للبيت العربى الجديد خلال هذه الحقبة الجديدة .

ولاشك عندى انه لا يوجد عربى واحد ينتمي بقلبه إلى الأمة العربية يرضى بهذه النتائج المدمرة ، لكننا مازلنا نختلف ونقطع رؤوسنا بسيوفنا ، ونشترى مشانقنا من عرقنا ، ونحفر بأيدينا قبرنا ، وقبر من سوف يأتى بعدنا ، لأننا الجلادون والضحايا ، نجلد انفسنا لنضحى بأنفسنا .

هذه هى الكارثة القومية التى كلما ظهر لها فجر مشرق دفنه ظلام

دامس ، هي الكارثة التي اشعلها الرئيس صدام حسين ورضي بأن يكون طليعة لعناصرها وأسبابها ، رغم أنه يزعم انه زعيم بعثي عربي يرفع شعار بعث الأمة العربية من مرقدها .

لذلك أناشد الحكماء العرب أن يشرحوا للأمة العربية ابعاد هذه الكارثة القومية ، ويطرحوا الحلول التي تجمع الشمل العربي وتوحد الموقف القومي .

□ الحل الجذري □

ليس مقبولا تاريخيا أن تمضي بنا الساعات الحرجة ، بل اللحظات القاتلة ، ونحن نناقش الشكل الخارجي للكارثة ، هل نوافق على طلب النجدة الأجنبية أو نرفضها ؟ .. بينما تقتضي النجاة بأنفسنا واجيالنا القادمة أن نمعن البحث في : هل نبقي أسيادا في بلادنا أو لا نبقي ؟ .. هل ندفن رءوسنا في رمال المتغيرات الدولية أو نتابعها ونتعامل مع معطياتها ونتبادل المصالح معها حتى نمسك بالممكن اليوم ، الذي سوف يصبح مستحيلا غدا ؟ .

الممكن اليوم أن نتفق على تحقيق خمسة عناصر متكاملة لا يغني احدها عن الآخر ، وهي :

١ - الانسحاب الفوري العراقي من الكويت من خلال مبادرة عربية تستعيد حقوق الكويت وبذلك يمكن الحفاظ على القوة العراقية ، والأمن القومي للأمة العربية ، وبهذا الانسحاب المحاط بالإجماع العربي تزول أيضا المخاوف من العدوان العراقي على الأراضي السعودية ، التي تستطيع كذلك الاطمئنان إلى الأمان الذي افرزته التجربة التي اثبتت مدى خطورة التجاء شقيقتها العراق إلى القوة ضد شقيقتها الكويت .

٢ - الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من الخليج فى السواحل والأعماق ، وقيام قوات عربية بمهمة حماية الأمن العربى فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك بصفة مؤقتة .

٣ - إخلاء المنطقة بأسرها من كافة أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية ، على أن تلتزم بذلك جميع دول المنطقة ، وبغير استثناء وتحت إشراف ومراقبة دولية مستمرة .

٤ - إحياء المساعى العربية والدولية والمبادرة الفلسطينية لاستعادة الحقوق الفلسطينية وإقرار السلام فى المنطقة حتى تزول أشباح الحروب العربية الإسرائيلية المستمرة ، ونتفرغ جميعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع ثرواتنا العربية والمتغيرات العصرية الحديثة فى مناخ الوفاق الدولى .

٥ - الاتفاق على إقامة نظام اقتصادى عربى للبدء فى التنمية الشاملة فى جميع أنحاء الوطن العربى الكبير من خلال التكامل الاقتصادى العربى ، حتى تتمكن الأمة العربية من إقامة الكيان الاقتصادى العربى الكبير على الساحة العربية الأكبر من مساحة أوروبا ، والغنية بالإمكانات الاقتصادية المتكاملة من موارد مالية إلى طاقات بشرية وأراض زراعية وكنوز معدنية ومواقع استراتيجية .

فالتكامل الاقتصادى العربى هو وحده الذى يخلق الكيان العربى الكبير ثم يحميه على مائدة صراع العصر . ذلك الصراع الذى عندما ينتظم يأخذ صورة التعاون . والتعاون فى جوهره تبادل سلمى بين المصالح المتنازع عليها . لكن الأقوى لا يرضى عادة بالتعاون ، وإنما يفرض نفوذه ليحصل

على نصيب الأسد ، ونصيب الأسد ليس ظاهرة مقصورة على الغابة ، وإنما هو حقيقة سائدة فى المجتمع الإنسانى تستحى من القانون ، والقانون فى المجتمع الدولى قانون الأقوى ، والأقوى دوليا لا يتقيد إلا بتوازن القوى .

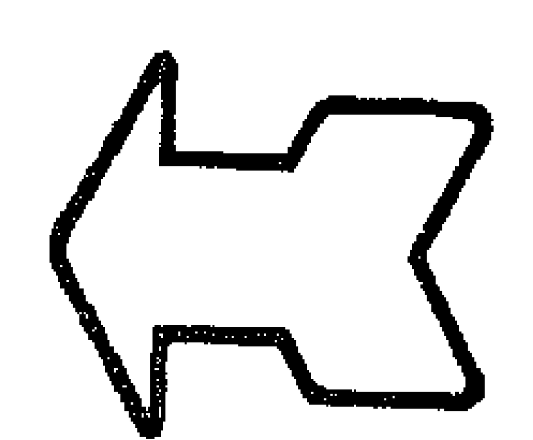
ونحن العرب لا نستطيع أن نفلت من هذه القاعدة الأزلية ، وما يحل بنا الآن ، وقبل الآن ، من نكبات وكوارث يرجع إلى اننا نريد أن نفلت من هذه القاعدة ، ويتصور كل منا أنه قادر وحده على حماية نفسه بين أسود الغابة الدولية .

إننا لن نتوازن مع حضارة المتصارعين علينا إلا إذا تكاملنا اقتصاديا وخلقنا كياننا العربى الكبير الذى يحجز لنا مقعدا حول مائدة المؤثرين فى السياسة الدولية .

● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٢٣) بتاريخ ٢/٩/١٩٩٠ ..

٢

الأمـــن الأجنـبى ..
أو البـديل العربى



■ عندما تتعرض إحدى الأمم لغزو أو اغتصاب ، قديم أو حديث ، فلابد من أن تكون الظروف الموضوعية التى تسود هذه الأمة قد جعلت ذلك أمرا ممكنا ومستمرا ، مادامت الظروف التى أفضت إليه باقية ومستمرة .

قاعدة عامة لا نعلم من التاريخ ما يناقضها . والأمة العربية لا تفلت منها . فعندما تراكمت الظروف المغرية لنهب خيراتها لم تتردد المصالح الأجنبية فى احتوائها ، مستغلة الظروف الموضوعية التى بدأت تنفذ إلى جسدها عندما انهارت الدولة العربية الإسلامية وانقسمت إلى دويلات ، ثم اندمجت فى أمبراطورية الدولة العثمانية حتى تهشمت وتركت أجزاء الوطن العربى تواجه مصائرها فى ظروف أخذ فيها شعور الجماعة يتراجع أمام الانطواء على الذات ، والانعزال بالجزء منفصلا عن الكل .

ثم فرض البترول نفسه على مسرح الصراع العالمى فى الشرق الأوسط ، قبيل الحرب العالمية الأولى ، عندما منح السلطان العثمانى امتيازات التنقيب فى الأراضى العراقية لوليم تكس الثرى الاسترالى فاسس شركة نفط العراق بالاشتراك مع أثرياء آخرين انجليز وأمريكيين وفرنسيين فتزايد أهتمام بريطانيا بالعراق وما حول العراق ، لاسيما عندما أعلن ونستون تشرشل سنة ١٩١٧ وزير البحرية البريطانية آنذاك استبدال البترول بالفحم ، لأول مرة فى التاريخ ، فكان ذلك إيذانا بميلاد ثورة صناعية جديدة غيرت مجرى الاقتصاد العالمى ومسار العلاقات الدولية .

□ البترول والدم □

على أثر ذلك دخلت فرنسا ساحة الصراع على البترول حين عقب كليمنصو على قرار تشرشل قائلا إن : « نقطة البترول تساوى نقطة الدم » .. فاخذت بريطانيا تعيد ترتيب الأوضاع السياسية العربية على أشلاء الأمة العربية الممزقة ووفق ثوابت الحفاظ على مصالحها التى تحكم علاقاتها مع غيرها من الدول الأجنبية المسيطرة على أجزاء عربية أخرى ولكن بالقدر الذى يحافظ لبريطانيا على نصيب الأسد الذى تحصن فى عرينه ، الضارب فى جذور المناطق البترولية والمواقع الاستراتيجية .

فحرصت بريطانيا على الاستئثار بالعراق ومنطقة الخليج وهى منابع الثروة ، كما استأثرت بمضيق هرمز وخليج عدن وقناة السويس ومضيق جبل طارق ، وهى مواقع السيطرة على منابع هذه الثروة .

ولم يغب عن حكمائها حيوية البترول الإيرانى الذى أسقط ريشة الطاووس من فوق تاج الملك قورش سيد إيران القديم ووضع مكانها نقطة البترول على تاج الأمبراطور بهلوى سيدها الجديد .

وعندما أخطأ محمد مصدق فى تحليل معادلة المصالح الدولية ، وتصور إمكانية انفراد إيران بالتحكم فى عناصرها من خلال تأميم البترول الإيرانى ، أشعلت بريطانيا البراكين من حوله ، ثم استعانت بالولايات المتحدة الأمريكية التى تقدمت إلى مائدة البترول الإيرانى ، فأسقطت مصدق ونصبت تماثيله فى ميادين إيران فى صورة ثعبان مصلوب على حراب الشاه الذى أعادته إلى سابق سلطانه .

كذلك عندما ادت أحداث العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ إلى

تعطيل الملاحة فى قناة السويس ، هبت الدول صاحبة المصالح البترولية فأخرجت ، على الفور ، البترول من ليبيا حتى توفر احتياجات أوربا من البترول عن الطريق الذى لا يخضع لقناة السويس ولا يضطر إلى رأس الرجاء الصالح .

فاصبح البترول المحرك الأساسى فى صنع القرار العالمى بقدر كونه المحرك الحاسم فى عجلة الاقتصاد الدولى ، فلا تستطيع دولة بعينها ، سواء كانت منتجة للبترول أو مستهلكة له ، ان تنفرد بالتحكم فى مقاليده .

لذلك ثارت دول العالم على العراق عندما اجتاحت الكويت ، وكانت ثورة كل دولة على العراق على مقاس تقديرها الذاتى لأهمية احتياجها إليه فى مقابل احتياجات غيرها من الدول المتنافسة عليه ، الأمر الذى لم تدخله العراق فى حساباتها عندما فرضت مطالبها على الكويت متطلعة إلى مطامع عراقية محتملة فى مواجهة مخاطر عالمية مؤكدة ، ونتائج سلبية محققة ، لحرب الثمان سنوات التى كلفتها أكثر من ٤٥٠ مليار دولار أمريكى .

كما كلفت إيران أكثر من ٦٤٠ مليار دولار أمريكى . اى أكثر من مجموع ما انتجته العراق وإيران من البترول منذ سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٨٨ علاوة على أكثر من مليون شهيد وجريح ومعوق من العراق ومن إيران ومن أبناء الأمة العربية الذين تطوعوا فى القتال او أجبروا عليه .

لذلك أصبح لزاما على حكماء العرب أن يوقفوا استمرار الكارثة القومية التى بدات بصراع العراق مع إيران ، ثم انقلبت إلى صراع العراق مع الكويت ، ثم تنازلت العراق عن باعث حربها مع إيران ، الذى انطلق من نصف شط العرب ، وهل يعود إلى نصفه الآخر الذى فى يد العراق أو يبقى كما كان مع إيران ؟! ..

وكانت محصلة الخسارة العربية من الحرب الإيرانية أن سقط كل الدخل العراقي في خزائن المصالح الأجنبية ، ولم يعد إلى العراق النصف الثاني من شط العرب ، كما لم تحافظ العراق على دخلها العربي من شط البترول . فإذا استمر صراعها في الكويت فلسوف تتضاعف الخسائر العراقية والعربية لأن هذا الصراع ، هذه المرة ، ليس صراعا على النصف من شط العرب الذي يخص دعاوى العراق في التاريخ ، وإنما هو صراع على الكل في أراضي الكويت الذي يمس مصالح العالم في الاقتصاد .

معنى ذلك انه إذا كانت المصالح الأجنبية تكتفي من النزاع العراقي الإيراني بامتصاص الثروات العربية والإيرانية من مبيعات الأسلحة ثم مبيعات المنشآت التي تدمرها الأسلحة ، فإنها في هذا النزاع العراقي الكويتي لن تكتفي باصطياد الثروات العربية من بعيد ، لأن مغريات تمزقنا العربي المتصاعدة تؤهلها للسيطرة على هذه الثروات من المنبع بمقتضى المؤهلات الأجنبية للحفاظ على استقرار المنطقة العربية وسلامة سكانها وحماية الشرعية الدولية .

فالاستقرار في منطقة البترول العربية ضرورة عالمية إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب لأنها المنطقة التي تنتج الآن نحو نصف بترول العالم ، أما بعد عشر سنوات ، أو تزيد قليلا ، فلسوف تنضب أغلبية منابع البترول الأجنبية ، وعندئذ ترتفع نسبة إنتاج المنطقة العربية من البترول إلى أكثر من ثمانين في المائة ولمدة مائة وخمسين سنة قادمة ، مالم تسفر الأبحاث والتجارب المستمرة عن مصادر أخرى للطاقة ، وموارد بديلة للمواد الخام اللازمة للصناعات الحديثة .

أما إذا أتينا إلى الحديث عن مصالحنا العربية الحقيقية فإن الاستقرار ضرورة عربية ملحة ، لأنه الشرط الضروري للتنمية

الاقتصادية ، وفى غيابه تتضاءل فرص الاستثمار فى بلادنا ، وتستمر المعاناة فى حياتنا ، تلك المعاناة التى نصنعها بسلوكنا وبأيدينا برغم أننا نرفضها بعقولنا وأقلامنا ، كما رفضنا ، نحن العرب جميعا ، اجتياح العراق للكويت لكننا لم نتفق حتى الآن على وسيلة عربية لإزالة أسبابه .

وإذا كان هذا الاحتلال العربى هو السبب المعلن للتواجد العسكرى الأجنبى فلماذا لا نعمل جميعا لإقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت حماية لمصلحتنا العربية ، وصيانة لقوتنا العراقية شعبا وجيشا وأرضا ؟ .. لماذا يقف بعضنا المواقف السلبية التى تترك العراق فريسة على المائدة الأجنبية ؟ ! .. ثم ماذا تنفعنا بعد ذلك مبادئنا القومية إذا لم تسعفها مواقفنا الإيجابية ؟ .

□ المستقبل العربى □

ولست أدرى ماذا يسجل التاريخ عنا وأجراس الخطر تقرع رءوسنا وكثير منا مستغرق فى حساب القوى العراقية فى مواجهة القوى الأجنبية ؟ ! .. وكم مدفع هنا وكم مدفع هناك ؟ .. ومتى تبدأ الضربة الأولى وكيف تكون النتائج الأخيرة ؟ ..

إنه لموقف عربى رهيب يعصر القلب ويذيب لفائف العقل ، إنه موقف يحدد مصير الأمة العربية لأجيال قادمة ، وكان قدر الرئيس محمد حسنى مبارك أن يكون أول من يعلن الصيحة الكبرى لمواجهة هذا الخطر القومى الداهم وهو يتولى أمر مصر ، كبرى الدول العربية فى المنعطف الحاسم للتاريخ العربى .

فبعد أن أيقظت أحداث الخليج أحساسنا العربى المشترك دالخطر القومى المشترك ، أصبح من الطبيعى أن يسود بيننا فكر قومى

مشترك تنبثق عنه إرادة قومية مشتركة تقودنا إلى القيام بعمل قومى مشترك حتى نحقق لأنفسنا ، وبأنفسنا ، مستقبلا عربيا أفضل يرتكز على دعامتين أساسيتين هما :

● أولا : اقتصاد قومي :

الدعامة الأولى ميلاد اقتصاد قومي تتكامل فيه الموارد العربية البشرية والطبيعية والمالية ، فى إطار نظام اقتصادى جديد يحقق المصلحة القومية لكل بلاد العرب ، ويراعى الانتباه الخاص للظروف الخاصة لكل بلد عربى على حدة ، بحيث يستفيد كل العرب من الإمكانيات المتكاملة التى يقدمها كل العرب ، ولايخسر أحدهم شيئا ، فلا يتنازل عن ثروة ذاتية ولا يخرج على كيان إقليمي ، وإنما يشترك الجميع بكل هذه الثروات والكيانات فى إقامة الكيان العربى الكبير ، حتى يصبح كل منا كبيرا بحجم هذا الكيان الكبير ، ويصبح كل منا حريصا على الحفاظ على أمن واستقرار وازدهار الساحة العربية بأسرها دون استثناء لشبر منها .

عندئذ تزول كل أسباب الصراعات العربية والمطالبات الحدودية والاجتياحات الإقليمية ، وتتحول التطلعات الأجنبية إلى علاقات اقتصادية بناءة تزدهر بيننا بقواعد التعامل بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة ، ثم يتضاعف ازدهارها بقواعد الانتفاع الدولى المتبادل من التجارب والبحوث المشتركة ومزايا الأسواق الكبيرة .

فإذا كانت المصالح الأجنبية فى حاجة إلى مواردنا ومواقعنا الاستراتيجية ، والاشتراك معنا فى تعبئة مواردنا البشرية فنحن فى حاجة إلى الاستفادة معها من علومها العصرية وتجاربها المتقدمة ومعداتها الحديثة وأسواقها التى تستوعب ماننتجه اليوم وما يمكن أن ننتجه غدا . فنحن وإياها فى حاجة إلى سلام دائم واستقرار مستمر وتعاون خلاق بناء يسعى إلى تحقيق مستقبل بشرى أفضل

تسوده رفاهية مشتركة فى عصر الوفاق العالمى الذى إذا لم نكن نحن (بالفعل) شركاء فى غرسه ، فإننا مع غيرنا ، (بالضرورة) شركاء فى ثماره .

من هذا المنطلق نسلم بأننا حقائق عربية راسخة ضمن الحقائق الدولية الثابتة التى لا جدوى من ان نتفق أو نختلف عربيا على تجاهلها أو التصدى لها ، لأن السياسة هى فن بلوغ الممكن وليس تكسير الرأس على صخرة المستحيل ، والممكن عربيا هو أن نتضامن وطنيا ونتعاون قوميا حتى نتعايش مع هذه الحقائق الدولية محاولين تطويعها ، قدر إمكاننا ، من أجل تحقيق اقصى ما يمكن لنا تحقيقه من مصالح عربية ، لا تطغى عليها أطماع اجنبية ، ولا تنقص منها صراعات داخلية .

● ثانيا : أمن قومى :

الدعامة الثانية ميلاد نظام عربى للأمن القومى ، لأنه ، مع العمل الإيجابى الجاد من اجل تحقيق السلام الاقليمى ، لابد من وجود درع عربى يحمى السلام الإقليمى فيشارك فى السلام العالمى . نظام أمن عربى قومى ليس على غرار التجارب العربية السابقة ، عندما اتفقنا على إقامة قيادة عسكرية عربية مشتركة قبل أن نتفق على إدراك قومى مشترك للخطر القومى المشترك ، الذى يهددنا جميعا وبصفة مشتركة لا تستثنى منا أحدا .

فكان كل منا يفكر فى صالحه الخاص والخطر الذى يتصور انه يهدد هذه المصالح الخاصة وحدها دون سواها ، فاشتعلت احداث العدوان المبيت سنة ١٩٦٧ لتثبت لنا اخطأ الاعتماد على عمل عربى مشترك استنادا على اختلاف عربى مشترك .

أما الآن وبعد أن تحررت البلاد العربية وتقاربت الأفكار الاجتماعية والاقتصادية ، وسقطت شعارات التطرف الفكرى ،

واستفاد قادتها ومروجوها من دروس ترويجها ، فلجأ الشرق إلى الغرب ، ورحب الغرب بلجوء الشرق ، لم يعد بعدئذ فى عالمنا العربى ما يبرر الخلاف العقائدى ، أما إذا ظل على مر العصور متسع إيجابى للاختلاف الفكرى فإنه يتقيد بما يصقل المواهب ولا يمزق الصفوف .

□ مصر والمراحل الثلاث □

ومادامت المتغيرات الدولية وتداعيات أحداث الخليج ، قد أدت إلى حتمية إقامة نظام عربى للأمن القومى كبديل عربى للأمن الأجنبى ، فقدر مصر أن تكون المؤهلة للقيام باعباء الدور الطليعي فى نظام الأمن القومى الجديد ، بعد أن اجمع العالم على اناطة هذا الدور الطليعى إليها ، وهو دور ليس بجديد عليها فلا هو طارئ ، ولا هو مفتعل ، فقد سبق لها أن قادت مرحلتين عربيتين تاريخيتين من اهم المراحل التى مرت بها الأمة العربية وهما :

● مرحلة التنوير :

ارسلت مصر ، منذ قيام الأزهر الشريف ، بعثاتها الثقافية عبر مئات السنين لتنشر العلوم والثقافة والحضارة بين شعوب الأمة العربية والإسلامية ، كما تحملت مصر جميع أعباء المنح الدراسية والبعثات الثقافية التى كانت ترحب بها ، حتى أن الغالبية العظمى من المفكرين والسياسين وأولى الأمر العرب السابقين والحاليين قد نهلوا من منابع العلم المصرية فى دور العلم المصرية سواء فى بلادهم او فى مصر .

وكان دور مصر الحضارى فى مرحلة التنوير ، الذى تحملت أعباءه كاملة ، دورا طبيعيا لا يثير دهشة احد فى مصر او خارج مصر قبل ان يظهر البترول وثروات البترول وصراعاته ، وقبل ان تتغير الموازين الاقتصادية العربية .

● مرحلة التحرير :

قادت مصر مرحلة تحرير الأمة العربية من الاستعمار الأجنبى فحررت السودان وآزرت ثورة الجزائر وشمال افريقيا والعراق والخليج العربى واليمن بشطريها ، وانقذت الأردن من قبضة جلوب باشا وسوريا من فتنة الأحزاب ، ولبنان من أزمة كميل شمعون ، إلى جانب الدول الافريقية التى تطلعت إلى الحرية . ثم احتضنت على أرضها معظم الأحرار العرب والأفارقة الذين قادوا معارك تحرير بلادهم .

□ مرحلة التطوير :

فإذا اتفقنا على أن استقرار المنطقة العربية وتطويرها فى حاجة إلى كيان اقتصادى عربى جديد ، يحميه كيان أمنى عربى جديد تتحمل فيه مصر أعباء الدور الطليعى ، حتى يكتسب قدرة البديل العربى للتواجد العسكرى الأجنبى ، فإن ذلك لايعفى بقية الدول العربية من مسئولية الاشتراك فى بنائه ثم الحفاظ على قوته واستمراره .

ولنا هنا مع التاريخ وقفة ، فقد حان الوقت كى تسرع الدول العربية ذات الموارد المالية الفائضة فتنقل استثمارات سريعة وكافية لإنعاش اقتصاديات الدول ذات الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة للاستثمار ، كمصر واليمن والسودان والأردن وسوريا . وهى دول حزام الأمن الواقى لمنابع الثروة فى شرق الجزيرة العربية . هذا الحزام الذى يمتد من قناة السويس فخليج عدن حتى مضيق هرمز ، والذى يحرس مواقع السيطرة على منابع هذه الثروة ، أما مضيق جبل طارق فإنه فى حراسة المصالح الأجنبية المتعاونة بسلام مع المصالح العربية .

هذه ليست دعوى بديلة عن التكامل الاقتصادى القومى ، وإنما

هى مجرد نظرة سريعة إلى ضرورة الاسراع بإنعاش الظروف الاقتصادية فى هذه الدول على طريق التكامل الاقتصادى القومى وغرس جذور الاستقرار والأمن العربى .

كما أن هذه ليست دعوة إلى اكتفاء الكيان الأمنى العربى بهذه الدول لأن الكيان الأمنى حتى يكتسب طبيعته القومية الكاملة والمتكاملة ينبغى أن تشترك فيه كل الدول العربية بالقدر الذى تستطيعه كل منها .

□ حرب النجوم وحرب الأرض □

فنحن البديل العربى للأمن الأجنبى ، ولنا أن نستفيد من المتغيرات الدولية التى أدت إلى تراجع أهمية اسرائيل من زاوية المصالح الغربية . فبالرغم من الاتفاق الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى المبرم سنة ١٩٨٣ والذى اشرك إسرائيل عسكريا فى استراتيجية حرب النجوم ، اثبتت أحداث الخليج أن إسرائيل غير مؤهلة سياسيا للاشتراك فى حرب الأرض ، الأمر الذى أثار القلق الإسرائيلى الذى عبر عنه الفريد موزير رئيس مجلس الأمناء للجنة الأمريكية اليهودية حين تساءل عما إذا كان التركيز فى المستقبل سوف يقتصر على حماية بترول المنطقة العربية ويتجاهل حماية إسرائيل ومصالحها ؟.. وهى حقيقة عبر عنها النائب الديموقراطى ميل ليفينى عضو الكونجرس الأمريكى مؤكدا تراجع دور اسرائيل كركيزة اساسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

وهذا ما يضاعف أهتمام العرب بقدرتهم العربية ، ومكانتهم الدولية ، ودور مصر فى أمنهم القومى .

كذلك حان الوقت كى تسرع الدول ذات الموارد المالية الفائضة إلى سداد الديون المصرية ، سواء كانت عربية أو اجنبية ، ليس من

باب الرجوع إلى دفاتر الماضى والاعتراف بأهمية مصر لدورها التاريخى العربى ، وإنما من أجل التقدم إلى احتياجات المستقبل بتمكينها من القيام بدورها الأمنى القومى ، فى مرحلة الاستقرار والتطوير واللحاق بركب الحضارة العصرية . فالمستقبل ملىء بالمفاجآت والتكافل العربى هو الدرع الوحيد الواقى لحاضر الأمة العربية ومستقبلها .

□ بغداد وقيادة طهران □

وليس من الغريب ونحن بصدد الحديث عن الأمن العربى القومى أن نضع فى الحسبان احتمال أن يؤدى حصار العراق إلى ارتمائها فى قبضة إيران لإقامة محور إيرانى عراقى على شروط إيران ، على أمل ابتزاز الخليج والسعودية بغير حسابات سياسية أو عسكرية ، وإنما من منطق المجازفات الانتحارية وإن كانت باهظة التكاليف مؤكدة الفشل ، وعلى غرار الحسابات الخاطئة التى أشعلت الحرب العراقية الإيرانية .

وأغلب الظن أن الخطأ فى الحساب لا يمنع القيادة الإيرانية من محاولة استغلاله تطلعا منها إلى حلول جديدة أكثر فائدة لها ، وأكثر تدميرا للحقوق والمواقع العربية كعنصر من عناصر تصفية الحساب مع العرب الذين وقفوا مع شقيقتهم العراق وهى تدمر المنشآت الإيرانية ثمانية أعوام .

غير أن الاستقرار الذى يكتسب قابلية الاستمرار ، والذى يقتضى الانسحاب العراقى الفورى من الكويت يستلزم ، كما نادينا فى مقال سابق ، الاتفاق الدولى على انسحاب القوات الأجنبية وإخلاء المنطقة بأسرها ، وبغير استثناء ، من أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية وتحت إشراف دولى ومراقبة مستمرة ، مع إحياء المساعى العربية والدولية والمبادرة

الفلسطينية لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى ، ورسم الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية ، لإقرار السلام الشامل والدائم فى الشرق الأوسط ودفن اشباح الحروب العربية الإسرائيلية ، وبدء عصر جديد يسمو فيه تبادل المصالح الاقتصادية على تبادل المشاعر العدائية ، فى حماية نظام اقتصادى عربى متكامل ، وكيان امنى قومى مستقر .

ونحن لا نبلغ هذه الغاية إلا من خلال الاتفاق العربى على تجميل الحاضر العربى فنعمل سريعا على تغيير ظروفنا العربية التى جعلت اغتصاب خيراتنا امرا ممكنا ومستمرا .

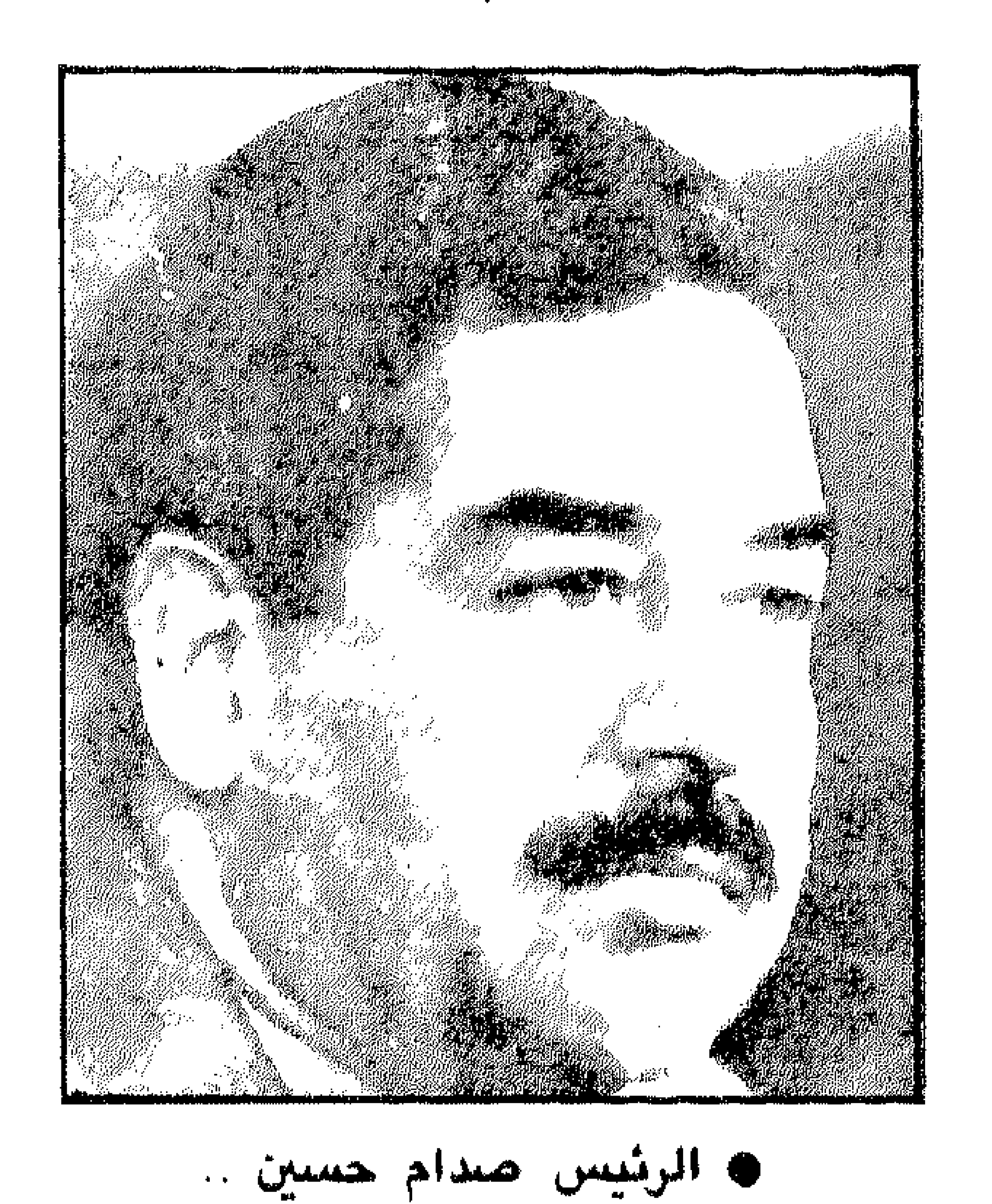
دون ذلك سنظل نحلم بالمستقبل الأفضل ولا نحققه ، نتمنى أن نستعيد عصمتنا العربية ولا ندركها ، ونظل نردد اناشيد الحرية والقومية ولا نسمع انفسنا .

ولا يسمعنا احد .

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٢٦) بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٠

من المستفيد من مغامرات صدام ..؟!

● الشيخ جابر الاحمد الصباح ..



● الرئيس صدام حسين ..



● الرئيس على اكبر هاشمى رافسنجانى ..



● اسحق شامير ..

؟

مــأزق اليمــــن
في صــراع الخليج ..

٣

مصر وثورة اليمن ..
وأزمة الخليج



■ ■ أشرق فجر ٢٦ سبتمبر ، منذ ثمانية وعشرين عاما ، فاستيقظ شعب اليمن على نور تسلل من شمس طال غيابها عن اليمن ، وهربت منها بعيدا فى غياهب الأفق ، حتى أراد الله لها أن تشرق فى مصر لتضئ وجه صنعاء مهد الحضارة ولحد الطغاه الذين افسدوا اليمن وجعلوا أعزة اهلها اذلة ، وهم يتنازعون كرسى الإمام خلال الف ومائة عام .

وتشبثت باليمن أوبئة لا تفارقها ، لم يكن اولها الجدرى والملاريا ، ولا آخرها السل والحمى الصفراء . وكان نصف اطفال اليمن يموتون قبل سن العاشرة ، وعند الأربعين تتجعد وجوه النساء وتنحنى ظهور الرجال ، اما الضرائب فكانت ترفع راية الزكاة ، وتنفذ تعاليم القراصنة .

□ منطق الجغرافيا .. ودرس التاريخ □

وكان الإمام أحمد ، آخر الطغاة ، قد تعلم من الجغرافيا اهمية الجوار السعودى ، كما أدرك من التاريخ فاعلية الارتباط المصرى . فما إن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر حتى طلب منى ، عندما كنت مندوبا لليمن لدى جامعة الدول العربية ، ان اسعى إلى إنشاء علاقة خاصة بين مصر واليمن حتى يحفظ التوازن بين الجغرافيا والتاريخ ، فعدت اليه مع المقدم كمال عبد الحميد مندوب الثورة المصرية ، والتقينا مع الإمام فى يناير سنة ١٩٥٣ ، حيث اتفق على دعائم الارتباط الحضارى مع مصر بشروطها التى أوضحت حتمية الإصلاح الفورى للنظام الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بدعائم من المساعدات المصرية التى حددها الإمام .

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ انقلب عليه شقيقاه عبد الله والعباس رافعين راية الإصلاح ، مقلدين من سبقهم من الأئمة المتصارعين الذين اتقنوا التظاهر بالإصلاح والعمل بنقيضه .

ووقفت مصر والسعودية من هذا الانقلاب موقفا ساعد الإمام احمد حتى اكتمل له النصر ، ثم غافلهما وذبح شقيقيه مع رقاب العديد من الذين اشتركوا فى الانقلاب مصدقين الفجر الكاذب .

لكن الانقلاب وما صاحبه من شعارات إصلاحية وتصفيات دموية ، بعث الجديد من الأحلام الشعبية التى احرجت الإمام . ذلك بان المحرك الحقيقى لتلك الاحداث كان العقيد أحمد يحيى الثلايا وزملاؤه من العسكريين ومن بينهم الملازم محمد قائد سيف ، ومن كانوا مشتركين معهم من المدنيين ، وعلى راسهم : القاضى يحيى السياغى حاكم تعز ، الذى تولى صياغة وثيقة تنازل الامام احمد عن العرش ، فاسرع الامام احمد إلى جدة وابرم حلفا ثلاثيا مع مصر والسعودية فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٦ حتى يقنن حيادهما الخارجى من أحداث اليمن الداخلية .

غير انه عندما بدأ العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ لم يستطع الإمام إخفاء مشاعره العدائية نحوها ، بعد أن بشره نفر من حاشيته بحتمية سقوط العملاق فى مصر فقربهم منه ، وابعد غيرهم من الذين تحمسوا للعملاق المصرى فى اليمن .

وعندما فشل العدوان أعاد الإمام توزيع كراسيه الموسيقية بما يتلاءم مع أمواج الحماسة العربية ، وكلفنى بإعلان رفض اليمن لمبدأ ايزنهاور الخاص بفراغ الشرق الأوسط ، عندما استقبلت معه المستر جيمس رشاردز مندوب الرئيس الأمريكى ايزنهاور فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٧ .

□ الجوار السعودى والارتباط المصرى □

واخذ الإمام يمعن فى استثمار الشعارات العربية وهو يروى ظمأه من جراح الحركة الوطنية متسترا بارفع وسام استمات حتى حصل عليه عندما انضم فى اتحاد فيدرالى مع الجمهورية العربية المتحدة التى اندمجت فيها مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ .

عندئذ اظهر انه بدا يفضل الاقتراب من الارتباط المصرى اكثر من الاهتمام بالجوار السعودى .

وتحت راية هذا الاتحاد وفى حمايته تساقطت سيوف الامام على رقاب احرار وطنيين من أعظم من انجبتهم اليمن من شيوخ وضباط ورواد امثال : الشيخ حسين الاحمر والشيخ حميد بن حسين الأحمر والشيخ عبد اللطيف بن راجح وعبد الله اللقية ومحمد صالح العلفى وسعيد فارع .

اما السجون فقد ضاقت بغيرهم من المشايخ والمثقفين امثال : عبد الله الأحمر وحسين المقدمى ، بينما يرفع الإمام راية الإصلاح بإحدى يديه ويحمل صورة الرئيس عبد الناصر باليد الأخرى .

اما عندما انفصلت سوريا عن مصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ اعاد الإمام سيرته الأولى بكل مشاعره العدائية نحو البداية الإصلاحية ، كما اغفل الحفاظ على توازن المعادلة السياسية ، ففضل الاهتمام بالجوار السعودى أكثر من الاقتراب من الارتباط المصرى ، ثم تنكر علنا للإصلاح وأنذر كل من تحدثه نفسه بأى قدر منه ، حتى طفح الكيل بمصر فاعلنت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ إنهاء علاقة الاتحاد الفيدرالى مع اليمن .

وجاء فى أسباب قرارها إنها : « اقبلت على خطوة الاتحاد العربى

تملؤها الآمال بأن تستطيع هذه الخطوة أن تكون اداة فى خدمة الشعب اليمنى وفى خدمة قضاياه العادلة ولكن تجارب السنوات الماضية اكدت بما لا يقبل الشك فى أن الشعب اليمنى لم يستفد من التجربة » .

□ تسعة أشهر لا تزيد □

وكان هذا اليوم ، يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ بمثابة الجنين الذى حملته اليمن ، بعد عقم دام الفا ومائة عام ، ثم وضعته يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ اى بعد تسعة اشهر لا تزيد يوما ولا تتأخر .

انها ارادة الله ومعجزة التاريخ .

فبدأنا ، ثوار اليمن ، منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ نكشف الغطاء الكثيف عن كهف اسرار اليمن فى حلقات اخذت اسم : (اسرار اليمن) من إذاعة صوت العرب والصحف المصرية ، وانطلقنا بالدعوة إلى الثورة الجذرية لإقامة الجمهورية والعودة إلى الشريعة الإسلامية التى انطلقنا إلى التاكيد عليها فى البلاغ الأول للثورة والدستور الأول للجمهورية فى مادته الأولى .

وكنا ندرك أن الثورة ، وهى الأمنية الغالية للجماهير اليمنية ، لا يمكن قيامها ولا الحفاظ عليها إذا لم يتاكد ثوار اليمن من وقوف مصر إلى جانبها ، من قبل أن تقوم ومن بعد قيامها ، لأن تجارب الانقلاب الفاشلة فى اليمن خلقت عوامل نفسية متعارضة اختلط فيها الأمل مع الياس ، وضاع بينها الإقدام مع الإحجام ، فى غياب التنظيم الشعبى ، وعدم الانضباط العسكرى ، وفى ظروف قبلية مسلحة ، وتضاريس جغرافية قاسية ، وحرب عالمية باردة تشغل الأقوياء ولا ترحم الضعفاء .

وكانت مصر بطبيعتها وتاريخها وحضارتها مؤهلة لإنقاذ الشعب

اليمنى من بين قضبان مائة والف عام ، وما يتبع ذلك من نتائج حتمية من بينها اهداف استراتيجية كحماية باب المندب وتحرير جنوب اليمن لتامين الملاحة فى قناة السويس ، وكان رمسيس الثانى اول حاكم مصرى يدرك أهمية باب المندب ، حين حرره من القراصنة وترك عنده حامية مصرية .

ثم تبعه فى ذلك حكام مصر من الفراعنة والعرب والعثمانيين ، الذين اجمعوا على ان حماية امن مصر تبدا من باب المندب فى الجنوب ، وتمتد حتى بلاد الشام فى الشمال .

وهذا ما اكدته حرب رمضان اكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما أغلقت اليمن باب المندب وبوغاز عدن بناء على طلب من مصر .

هذه استراتيجية الجغرافيا التى تفرض نفسها على صفحات التاريخ رغم القليل من عوامل التعرية وتقلبات الطبيعة ، والكثير من بدائع العلم وروائع الاختراع فى دنيا السلاح وعالم المواصلات .

□ اغفلنا الحفاظ على التوازن □

ويظهر اننا اخطانا عند تخطيط استراتيجية الثورة اليمنية حين اغفلنا الحفاظ على توازن المعادلة السياسية المؤثرة فى مسار الأحداث فى اليمن عندما اكتفينا بالارتباط المصرى ونسينا الاهتمام بالجوار السعودى .

وهذه سلبية لم يكن فى وسعنا ان نتجنبها تحت ضغط الظروف الموضوعية المحيطة بالثورة اليمنية ، ومع ذلك فإنها سلبية تحسب علينا ونعترف بها ، مع أننى اشهد أن الرئيس عبد الناصر كان مقتنعا معنا باستراتيجية حياد الثورة اليمنية من النزاع المصرى

السعودى الذى سبق ميلادها ، واشهد انه وافقنى على قيامى بإبلاغ ذلك إلى زملائى اعضاء مجلس قيادة الثورة ، ثم إعلانه فى اول مؤتمر شعبى نعقده فى صنعاء .

لكن الرياح اتت بمالا تشتهى السفن ، بين عواصف الاستقطاب الدولى وحرارة الحرب العالمية الباردة ، التى اشعلتها ازمة الصواريخ فى كوبا فى نفس علم الثورة اليمنية .

وكمحاولة من جانبنا لاستعادة توازن المعادلة السياسية الدولية رفضنا إغلاق السفارتين : الامريكية والبريطانية فى اليمن رغم عدم اعتراف حكومتيهما بحكومة الثورة ، وابقينا على تمتعهما بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية حتى يستمر حوارنا مع واشنطون ولندن من خلال قنوات مسئولة .

ومن خلال رسائل متبادلة مع الرئيس الامريكى جون كنيدى استطعنا انتزاع الاعتراف الامريكى بالنظام الجمهورى اليمنى فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وكان من بين مؤهلات هذا الاعتراف الاتفاق على وقف المساعدات الخارجية ضد ثورة اليمن مع التدرج فى عودة القوات المصرية إلى مصر ، مع بقاء القوات المدرعة والطيران لوقت اطول ولكن لفترة محددة . وعلى اثر هذا الاعتراف اخرجت الأمم المتحدة مندوب اليمن الذى كان يمثل الإمام المخلوع وادخلت مندوبنا الذى يمثل حكومتنا الجمهورية . وكانت مصر سعيدة بما حققناه من محاولتنا اليمنية الدولية .

وانتقلنا إلى المساعدات الدولية الاقتصادية بعد ان توصلنا إلى نقطة التوازن بين مقادير الاهتمام بالجوار السعودى ومعه العملاق الامريكى الذى يتصدى من امامه ومقادير الاقتراب من الارتباط المصرى ومعه العملاق السوفيتى الذى يتحفز من خلفه .

فى البداية تقبل العملاق السوفيتى سياستنا اليمنية الدولية على مضض حتى ضاق بنا ذرعا ، وهو المهزوم فى كوبا البعيدة عن مراميه ، بينما يتطلع إلى اليمن بشطريها ، محور القوس الذهبى الذى يبدأ من قناة السويس ويمتد إلى خليج هرمز ، والذى يخنق اقتصاد الغرب إذا هو سقط فى يد الشرق .

وكان ذلك سببا جوهريا لمواصلة عقلانية الرفض السعودى وحتمية الذعر الخليجى ، فانطلق التدخل الاطلنطى ضد صحوة الإنسان اليمنى الذى كان منتهى أمله ان يستيقظ فيبحث عن حاضر يمكنه أن يعيش فيه ، ومستقبل افضل يستطيع ان يحلم به داخل أراضيه وحدها دون سواها ، حيث لا ناقة له فى السعودية ، ولا جمل له فى الخليج الا المودة فى القربى .

وسقط الأمر من ايدينا اليمنية مع تصاعد التطلع الشرقى الذى أثار التصدى الغربى وكان ما كان مما يحسن تركه لأحاديث الزمان .

□ مصر والأمن السعودى □

غير ان حديث الماضى لايزال هو حديث الحاضر ، لأننا نواجه الآن فى الحاضر أحداثا تطابق أحداث ما مضى وانقضى ، وإذا كانت هذه الأحداث مختلفة من حيث الزمان فإنها تدور بذاتها حول نفس المكان ، إنه منابع البترول العربية ومضيق هرمز وخليج عدن وباب المندب . إنه المنابع ومواقع حمايتها .

ومن هذا المنطلق تستعيد السعودية ذكريات الأحداث التى واجهتها بعد الثورة اليمنية فهبت تدافع عن مستقبلها الاقتصادى والسياسى وتحمى أمنها الوطنى فى الشرق ، كما كانت تحمى أمنها من الجنوب ، وفى مناخ الوفاق الدولى لم يقف معها الغرب وحده ،

وإنما انضم اليها الشرق ايضا . وللشرق والغرب منافع مشتركة توافقت على رأس الخليج فى غفلة من العرب كل العرب ، وكان على مصر أن تسارع إلى الوقوف مع السعودية دفاعا عن الأمن السعودى الوطنى وحماية للأمن المصرى القومى ، لأن مصر كما نلمس جميعا تعرف وهى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، نقطة توازن المعادلة السياسية التى تملى الجغرافيا شروطها ويحدد التاريخ مسارها ، كما تعرف ثقلها الحضارى ومسئوليته التى فرضها عليها الوفاق الدولى وانتهاء عصر الحرب العالمية الباردة .

□ اليمن وأحداث الخليج □

عندما يصل الحديث إلى مصالح اليمن الوطنية فى إطار المصلحة العربية القومية يلزمنا ان نستعيد ذكريات المعادلة السياسية ، التى عندما اخفق الإمام فى الحفاظ على توازنها قامت الثورة ، وعندما اخفقنا فى استمرار الحفاظ عليها طالت الحرب دفاعا عنها .

إنها المعادلة التى تحدد استقرار اليمن السياسى وازدهارها الاقتصادى وكيانها العربى .

إنها الاهتمام بالجوار السعودى الذى يضمن منطلقات الجغرافيا ، والاقتراب من الارتباط المصرى الذى يكفل معطيات التاريخ ، وهى معادلة تدعو اليمن إلى الاشتراك إيجابيا فى حماية امن الخليج وسلامة شعوبه واستقرار منابعه ، حتى لاتخسر مصالحها الوطنية الحيوية والمؤكدة مع شقيقتها السعودية ودول الخليج التى أسهمت بسخاء فى نهضتها الحضارية ، ثم اتسع صدرها لأكثر من مليونى مواطن يمنى ، يعيشون على أراضيها وفى حماية امنها وهم يمشون فى مناكبها ويأكلون من رزقه ويعولون ثلث سكان اليمن فى اليمن .

وكان ذلك هو الهدف الجديد بان تسعى إلى الحفاظ عليه ، وهو الجدير الآن بالعودة إليه .

فقد وضعت احداث الخليج الدول العربية أمام امتحان صعب ، وهى تختار المواقف التى تحقق اهدافها الوطنية من خلال الظروف الخارجية المساعدة لأهدافها والأخرى المناقضة لها .

وتتجسد أهداف الدولة من واقعها الذى يصوغ تطلعاتها المنبثقة من ظروفها الجغرافية وأحداثها التاريخية ، وسط مجتمع دولى يتكون من دول متعددة ، يتطلع كل منها لأهداف خاصة ، ومن محصلة تفاعل هذه الأهداف تحدد الدولة الرشيدة اهدافها الممكنة التى تستطيع تحقيقها ، حيث لا تستطيع دولة بعينها ان تنفرد بالتطلع إلى هدف يستحيل انتزاعه من مجتمع دولى يرفض تسليمه .

وهذا ما فعلته العراق ، فتورطت فى موقف يحتاج من الدول العربية الرشيدة والصديقة حمايتها منه بإقناعها بالعدول عنه . وكان المنتظر ان تحرص اليمن على الاشتراك فى دفع العراق إلى الخروج من مأزقها ، وهو موقف إيجابى يقدمها إلى الاشتراك العضوى فى مجلس التعاون الخليجى كقاعدة ارتكاز للأمن القومى العربى ، وهى قاعدة استراتيجية لا تكتمل الا بانضمام اليمن إليها بمواقعها الاستراتيجية وكثافتها البشرية ذات القدرات القتالية ، ولكن بشرط أن تتأهل بشروط المستقبل .

□ الوزن بالقسط.. مؤهلات مستقبل اليمن □

والشروط الضرورية لمستقبل اليمن تسوقنا إلى حديث الاشادة والاعتزاز بمعجزة النهضة الحضارية التى حققتها اليمن وصفق لها العالم . تلك النهضة التى غرست الثورة جذورها منذ قيامها ،

وأزدهرت بعزائم أبناء اليمن وخبراء مصر ، والمؤزرات المالية العربية .

وتجلى سلام من الله تعالى الذى وضع تاجا من التاريخ على راس اليمن عندما التقى الشطران ، ومن دونهما جنتان ، فوجب علينا الا نطغى فى الميزان ، بل نقيم الوزن بالقسط ولا نخسر الميزان ، مصداقا لشريعة الله تعالى التى قمنا بالثورة من اجل العودة اليها .

والقسط فى الوزن يستلزم الإسراع بمحاولة تحقيق الإجماع الوطنى الذى يمكن تحقيقه من خلال خطوات أساسية من بينها :

١ - تصحيح بعض نصوص دستور الوحدة التى تعرقل الإجماع الوطنى .

٢ - توحيد القوانين السائدة الآن فى كل من شطرى اليمن قبل الوحدة ، لأن هذه الازدواجية تجعل المواطن يستمتع بقانون فى الشمال بينما يكتوى بنقيضه فى الجنوب .

٣ - إيضاح المنهاج الاقتصادى لدولة الوحدة ، لاسيما بعد أن أكدت تجارب الكتلة الاشتراكية فشل نظريتها التى رفضناها فى صنعاء منذ قيام الثورة ، قبل ثمانية وعشرين عاما ، وقلنا الكثير فى رفضنا لها فى مؤتمراتنا الشعبية مما استمال رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة إلى العودة إلى الوطن الأم ، وقلنا للصديق الغربى والرفيق الشرقى إن وقوف الدولة فى ظروف معينة مع دول أخرى فى خندق سياسى مشترك لا يعنى بالضرورة وقوفها معها فى خندق فكرى مشترك :

وقلنا لهم لنا شريعتنا الإسلامية ولهم شريعتهم الاشتراكية .

وقلنا لهم نحن أصدقاء لكم وأنتم أصدقاء لنا .
لكم دينكم ولنا دين .

ونشرنا ذلك في مؤلفاتنا التي لاتزال تتداول منذ ذلك الحين ، وجاء الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، بعد أكثر من ربع قرن ، فاثبت أننا كنا على حق . ولهذا لم يعد في اليمن ما يبرر تأخير الاستفادة من تجارب شمال اليمن الناجحة حتى ينطلق اقتصاد يمن الوحدة .

٤ - إعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها ، وتعويض من لا يمكن إعادة ممتلكاته إليه تعويضا عادلا .

٥ - السماح لكل أبناء اليمن بممارسة حقوقهم السياسية دون أى اعتراض على آى مواطن مهما كانت مواقفه من الثورة منذ قيامها طالما اقسم يمين الولاء للنظام الجمهورى ودستوره ، واحترام قوانينه ووحدة أراضيه . والقانون يعاقب كل من يخرج عليه .

فهذا حق شرعي لكل مواطن ، لأن الثورة لم تقم لانتزاع حق المواطنة من أى مواطن ، بل قامت لتجميل حياة كل مواطن يمنى بمن فيهم أفراد أسرة حميد الدين وجميع السلاطين .
والنظام الجمهورى يجب ما قبله .

وحيث إن الثورة قامت لترفض احتكار فئة من اليمن للحقوق السياسية ، فقد أصبح لزاما عليها ، بعد نحو ثلاثين عاما من قيامها ، الا تمارس نفس الاحتكار الذى قامت من أجل القضاء عليه .

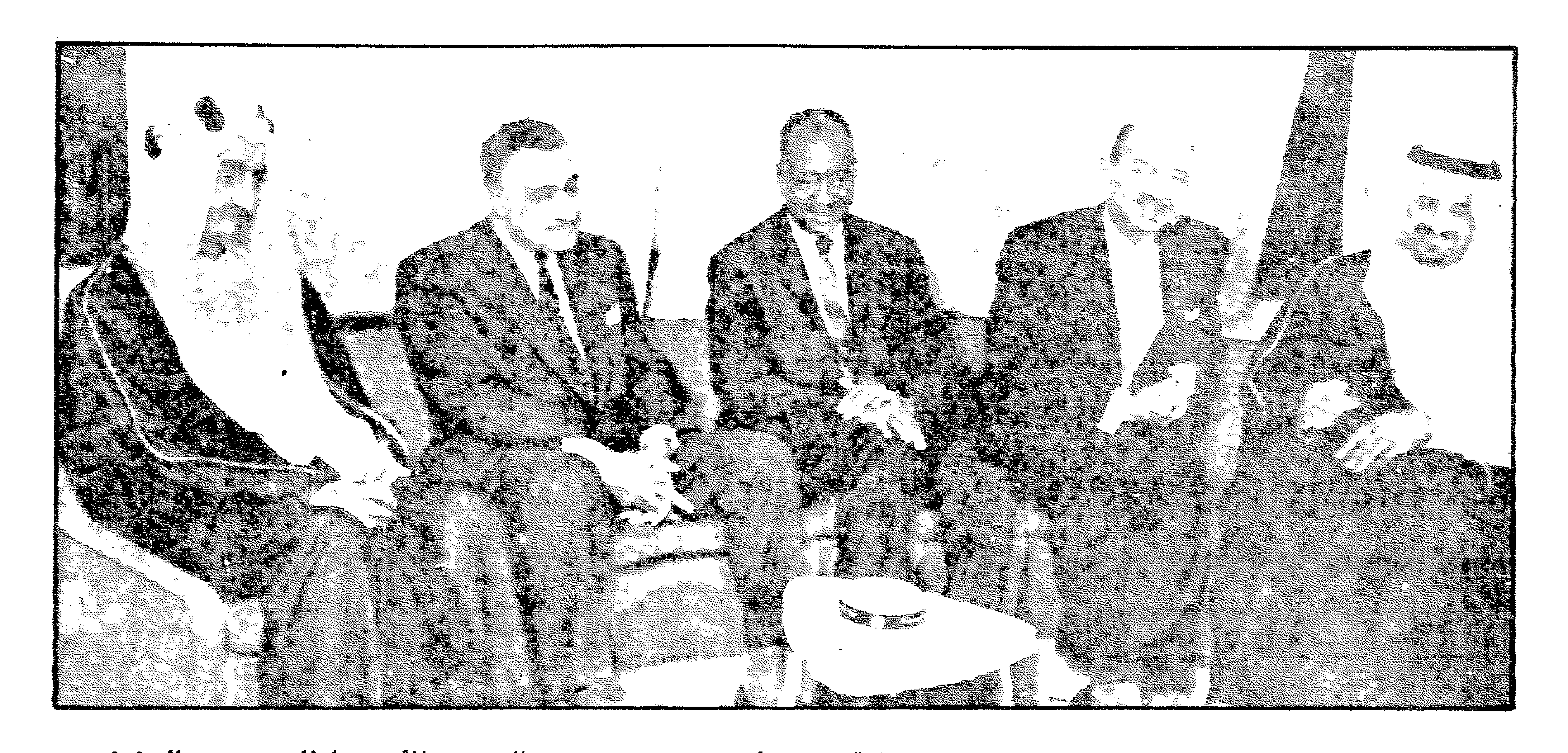
فعندما تجتاز اليمن هذه الخطوات فإنها تتاهل عربيا لحق

الاشتراك فى مجلس تعاون الخليج ، وتصبح ظروفها الموضوعية متفقة مع قواعد التكامل الاقتصادى العربى ، كما تبلغ وحدتها الوطنية مستوى القدرة الحقيقية فى بناء أمن الجزيرة العربية إلى جانب مصر والسعودية والدول الخليجية ثم الإسهام بدور فعال فى بناء الأمن القومى ، كعضو بارز فى الأسرة العربية المتكاملة والمنسجمة التى إذا اشتكى منها عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .



جمال عبد الناصر　　الملك فيصل　　جون كينيدى

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٢٧) بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ .



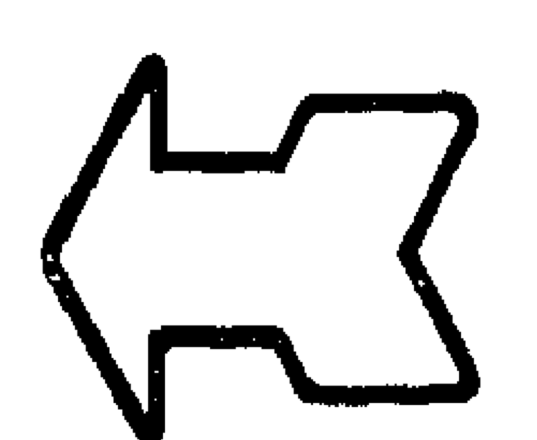
■ الاجتماع المغلق فى بيت رئيس وزراء السودان السابق محمد احمد محجوب .. من اليمين : الأمير سلطان بن عبد العزيز ، فالسيد محمود رياض ، فالأستاذ محمد احمد محجوب ، فالرئيس جمال عبد الناصر ، فجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز للاتفاق على استقرار اليمن . (٢٩ اغسطس عام ١٩٦٧) ..

مـأزق اليمـن

في صـراع الخليج ..

٤

صراع الخليج ..
وأزمة الأمة العربية



■■ صفحات التاريخ لا تولد من عدم ، ولا تفرض نفسها بغير أسباب ومقدمات ، وإنما تسوق أحداثها من طبيعة أسبابها ، كنتائج حتمية لتفاعل العلاقات السببية المتبادلة بين الأسباب والنتائج . وتلك طبيعة كل حدث فى مسار الكون منذ خلقه الله .

فلم تخرج علينا احداث الخليج من سراديب العدم ، أو متاهات المجهول ، وإنما طرقت رؤوسنا ونحن راقدون بين أسبابها ، مشتركون فى صنع مقدماتها ، كانها تفرض علينا ان نستيقظ من بين ركام الأزمة العربية لعلنا ندرك حاجتنا إلى تدارك ظروفنا ، فنهتدى إلى مقام افضل بين شعوب الأرض التى كنا ، نحن العرب ، الرواد الذين ايقظوها ، ثم اختلفناوتفرقنا ، ورقدنا ، فانطلقت وحدها وتركتنا خلفها ، ونحن الرواد قبلها .

تدرك الأمة العربية انها تنعم باقاليم عربية ذات موارد اقتصادية متكاملة ، منها ما تفيض به الموارد المالية بغير فرص استثمار إقليمية ، ومنها ما يشكو من الإمكانيات الطبيعية الهائلة التى لا تجد من يستثمرها ، واقاليم تعانى من بطالة الطاقات الذهنية واليدوية المؤهلة لتحريك الظروف الاقتصادية الموضوعية العربية للنهوض بالمجتمع العربى إلى المقام الاقتصادى الذى يرتفع بالمستوى الاجتماعى العربى فيصوغ المركز السياسى القومى ، ويحجز مكانا حضاريا متطورا لأبناء الأمة العربية جميعهم ، كما يحمى امنهم من الخليج إلى المحيط .

□ الاقتصاد العربى والصراع الدموى ! □

ورغم ذلك فإن هذه الإمكانيات العربية ، كانت ولا تزال متباعدة تتزايد المسافات بينها ، وتتفاقم الصراعات حولها . فتخلف الاقتصاد واهتز الأمن ، لأننا تجاهلنا حكمة التكامل الاقتصادى العربى الذى نادينا به من قبل أن تهتدى إليه أوربا فتجد مستقبلها الأفضل فى تكاملها وسوقها المشتركة ، وذلك بعد أن عقد العرب أول مؤتمر لوزراء المال والاقتصاد فى مدينة شتورة بلبنان الشقيق (٢٠ يولية - ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣) وكان لى شرف تمثيل بلادى ، كما كان لى شرف انتخابى مقررا لهذا المؤتمر الذى استغرقت جلساته عشرين يوما ، صباحا ومساء ، حتى صاغ أول اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .

وبينما كانت قافلة التكامل الاقتصادى العربى قد بدأت تتجه نحو غايتها الحضارية ، إذا بنا نحن العرب نعيد سيرتنا الأولى ، حين تلقف بعضنا نظريات اقتصادية تجاهلت مقومات النشاط الاقتصادى ، فأهدرت مقدمات التكامل القومى الذى أسهم فى دفنه فى رحمه مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث الذى انعقد فى دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٧١ ، حين دعا إلى : « السير بالروابط الاقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الاقتصادية التقدمية بخطوات أبعد » ..

وبذلك عزل الدول العربية التى وصفها بأنها تقدمية لأنها رفعت شعار الاشتراكية .. عن الدول العربية الأخرى التى وصفها بأنها غير تقدمية لأنها رفضت أن تلهث خلف هذا الشعار . وكانت هذه الدول الأخيرة هى دول الموارد المالية التى بغيرها لا يتحقق تكامل اقتصادى فعال يستطيع أن يحرك الطاقات البشرية فى دول البشر ، ولا يوقظ الامكانيات الطبيعية فى دول الطبيعة .

وتسابق بعض العرب إلى سوق المزايدات غير العقلانية لاثبات المزيد من التقدمية ، فاثبت الرئيس سالم ربيع على رئيس جمهورية اليمن الجنوبية السابق تقدميته في برقيته الرسمية التي أرسلها إلى مؤتمر السلام يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧٤ فاعلن فيها أن : « الصراع في شبه الجزيرة العربية والخليج صراع دموى » .

وعندما فزعت دول المال هجرت أموالها خارج ساحة الصراع الدموى الاشتراكي ، فتفاقمت البطالة والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية في دول البشر ، وظلت دول الطبيعة تتلهف على المعونات الأجنبية لتطعم أبناءها . وكانت محصلة هذه الشعارات ان اهتزت قواعد الأمن الوطني ، وتاهت مسوغات الأمن القومي . فاضطرت دول المال إلى الاقتصاد الأجنبي كي يحمى أبناءها من التقدمية العربية .

وفي مناخ الاستقطاب العالمي باسلحته الباردة ، رحب الغرب بهذه الشعارات لأنها تسوق الأموال العربية اليه ، وتجعل أصحابها يعتمدون في أمنهم عليه .

كما رحب بها الشرق لأن هجرة هذه الأموال من الساحة العربية تزيد من معاناة الأغلبية العربية ، فتفسح المجال للتشهير بدول الموارد المالية ، والبكاء على الإمكانيات الطبيعية المهملة ، والطاقات البشرية المعطلة ، وعندئذ يستطيع أصدقاء الشرق ان يتصاعدوا بشعارات الصراع الدموى ، ويربطوا بين إمكانية الرفاهية الاجتماعية وحتمية تطبيق النظرية الشيوعية التى رفعت شعار الاشتراكية العلمية .

رحب الشرق بترويج هذه الشعارات في الساحة العربية ، وكان في مناخ الحرب الباردة يتطلع إلى مواقع العرب الاستراتيجية ومنابعهم البترولية ، وهي المواقع والمنابع التى اختارها الرئيس

السابق سالم ربيع على ، لتكون ساحة الصراع الدموى .

وكان من محصلة هذه الشعارات التى طرات على الساحة العربية ان فقدت الجماهير العربية الحرية السياسية تحت ستار الحرية الاجتماعية .

فتخلف الفكر الحضارى الذى بحث عن الديموقراطية منذ اقدم العصور حين دفع سقراط حياته ثمنا لايمانه بالديموقراطية ، وعوقب اوربيدس بالطرد من اثينا لاتهامه بالتلوث بمشاعر غير اخلاقية ، لأنه طالب بالحرية السياسية .

ولم تكن هجرة الأموال العربية ، نتيجة هذه الشعارات ، هى الثمن الغالى الوحيد الذى دفعته الأمة العربية ، وإنما ارتفع هذا الثمن الغالى بهجرة الخبرات العربية ، ومن قبلها المهارات اليدوية ، ومن بعدها واخطرها عصمة السياسة العربية الخارجية والداخلية .

□ العملاق المصرى والعملاق السعودى □

ثم فطنت مصر إلى اسباب المأزق الاقتصادى العربى ، وبدات تعالج وتصحح هذه الأسباب من مسار الاقتصاد المصرى ، وهى الشقيقة الرائدة التى عليها ان تبدأ العلاج والتصحيح لاستعادة مناخ التكامل الاقتصادى العربى وتوفير شروطه . فاسرعت فى خطواتها العلاجية والاصلاحية فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، حيث دابت على تضميد الجراح المصرية ، وتسكين الجراح العربية ، مع الارتقاء الحضارى بالعلاقات العربية الدولية .

كذلك عندما اتخذت مصر قرارها بارسال قواتها إلى الخليج كان ذلك ، فى اعتقادى ، تصحيحا لمسار الأحداث العربية قبيل ان تسقط

كلية فى حماية الأمن الأجنبى ، وهى لا تزال فى مخاض الأمن العربى .

وسوف يؤدى هذا القرار المصرى الحكيم إلى المزيد من توثيق الروابط العضوية بين العملاقين المصرى والسعودى، فهما القاعدة الأساسية للتكامل الاقتصادى العربى ، وهما الركيزة المؤهلة لبداية البناء الشامخ لحصون الأمن القومى .

ويا حبذا لو تأهلت اليمن للانضمام اليهما ، وليس فى ذلك خصومة يمنية للعراق ، وانما فى ذلك انتصار يمنى لها عندما تشارك اليمن فى كفها عن ظلمها لنفسها بابعادها عن شرور فعلها . فإن العرب جميعا فى حاجة الى العراق كبلد عربى نفخر به فى امتنا العربية . وأعترف بان قلبى يتمزق كلما يدور فى خاطرى أن العراق تلح على ان تضرب العراق .

ينبغى علينا ونحن نشكو من حاضرنا ان نعتب على انفسنا لنبدا معها صفحة جديدة نعيد بها صياغة افكارنا الوطنية وعلاقاتنا العربية .. حتى نبنى رواسخ اتفاقنا العربى وقواعد تعاملنا الدولى . لأن مصداقيتنا الوطنية هى مؤهلاتنا التى تثبت مصداقية تعاملنا العربى والأجنبى .

وحينئذ نرسى قواعد الاتفاق العربى والتعامل الأجنبى فاننا لن نصطدم مرة اخرى بأنفسنا ، ولن نستنجد بغيرنا ابدا .

فعندما غابت هذه القواعد اصطدمنا مع انفسنا فى الخليج ، ثم اختلفنا على كيفية حماية أنفسنا من انفسنا . وتساءلنا : هل نقبل حماية الأمن الأجنبى ؟.. ولماذا ؟.. ثم هل نكتفى بحماية الأمن العربى ؟.. وكيف ؟..

□ المصلحة أساس الأمن □

وإذا كان فى وسعنا ان نجد بسهولة الاجابة عن : لماذا نقبل حماية الأمن الأجنبى فى ظروفنا العربية الحالية ؟.. فاننا نجد صعوبة فى العثور على الإجابة الصريحة عن : كيف نكتفى بحماية الأمن العربى ؟.. ذلك لأن حماية الأمن هى حماية المصلحة من الاشتراك فيها . فالمصلحة العربية هى اساس الأمن العربى .

وحتى تكون المصلحة عربية يجب ان تكون مصلحة مشتركة . والمصلحة المشتركة لا تكون مشتركة الا إذا سادها الأخذ والعطاء ، ورضاء أطرافها المشاركين فيها ، ورغبتهم الذاتية فى استمرار اشتراكهم فيها .

تحققت هذه العناصر مع دول اجنبية فى أزمة الخليج فاوجبت الأمن الأجنبى ، ولانها لم تتحقق مع دول عربية فى هذه الأزمة ظهر الخلاف العربى .

فإذا استطعنا أن نقبل استيعاب الدروس المستفادة من أزمة الخليج فاننا نستطيع أن نحول منافعها لتصبح أكثر من اضرارها . ونحن نستطيع ذلك إذا قبلنا ان نرجع عن الأسباب التى عرقلت تكاملنا الاقتصادى فعاقت نهوضنا الأجتماعى ، ولعل الله يغفر لنا ما تقدم من انفسنا ، ويفتح لنا أبواب المستقبل الأفضل فتحا مبينا ، فلا تهجرنا اموالنا ، ولا تهاجر خبراتنا ، ولا نهاجر نحن من انفسنا ، بل نطمئن بقلوبنا ، ونستقر فى ديارنا ..

ولا هجرة بعد الفتح . إذا افتح الله انفسنا لانفسنا .

عندئذ نراجع تشريعاتنا ونبدا بترشيد مناخنا النفسى والاجتماعى

ومفهومنا الاقتصادى حتى نعتبر الإنسان العربى والعلم العربى والمال العربى خيرا مرحبا به وليس شرا لابد منه ، فتصبح سياستنا الاقتصادية الجديدة سياسة نهوض اقتصادى عربى مستمر ، وليست سياسة اجتياز ازمات عربية طارئة .

ولا جناح علينا إذا فرض علينا الاقتصاد الرشيد معالجات اقتصادية جديدة تتطور إلى الأفضل مع تطور ظروفنا العربية ، وعلى قدرها ، ومنتهى أمرها .

□ كلمة الاقتصاد □ .

فالاقتصاد هو جوهر جهد الإنسان المتطلع إلى الاستمرار فى الحياة ، ذلك الجهد الذى بدأ منذ كان الإنسان يقطف ثمرة من شجرة ، ثم ينام تحتها او فوقها ، إلى أن وضع اقدامه على سطح القمر . وسوف يواصل التطور بجهده الاقتصادى نحو غايات لا ندركها فى جيلنا وانما سوف تتلاحق مع كل جيل من الأجيال القادمة من بعدنا ، على قدر نجاح كل منه فى تخطيطه الاقتصادى . ذلك أن نجاح التخطيط الاقتصادى او فشله هو الذى يحدد مسار التطور الانسانى الحضارى .

ولذلك عندما فشل التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ودول الشرق ، بالمقارنة بالنجاح الذى قفز فى دول الغرب ، اعلن الرئيس السوفيتى الحكيم ميخائيل جورباتشوف فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى أنه : « ليس فى الماضى سوى ما يؤكد لنا أننا لا يمكن أن نعيش كما كنا » .. واعقبه فى ذلك المصلح السوفييتى بوريس يلستين ورئيس جمهورية روسيا الاتحادية فاعلن الكف عن محاولة تصحيح الماركسية اللينينية ، وقرر أن يرحل عن سفينة لينين الغارقة . ثم نادى اساتذة من الجامعات السوفيتية بنقل جثمان لينين من القاعة البللورية فى

الكرملين بالميدان الأحمر . وهذا هو منطق الاقتصاد الذى يعتمد على التطور واكتشاف الجديد من المتغيرات ، ويرفض الجمود والتشبث بالقديم من الفرضيات .

ولنا مع الألمان واليابان نموذج فى تجارب الاقتصاد والاحتكام إلى منطقه . ومن ذلك برقية الزعيم والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف للقادة الألمان لتهنئتهم بالوحدة الألمانية يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٠ حين قال « ان التغيير الجذرى الديموقراطى الذى بدأ فى الاتحاد السوفييتى ثم فى المانيا الشرقية هو الذى وضع حجر الأساس للوحدة الألمانية ».

ونحن إذ نسلم بمضمون برقية جوربا تشوف فاننا نضيف اليها : ان حجر الأساس لهذه الوحدة هو مشروع مارشال الأمريكى الذى بعث النشاط فى طاقات القسم الغربى من الشعب الألمانى ، فى مواجهة الاشتراكية التى فرضها الاتحاد السوفييتى على القسم الشرقى من ذات الشعب الألمانى فعطلت طاقاته .

وعندما التقى الشطران الألمانيان بعد خمسة واربعين عام أعلن المستشار هلموت كول أن الشطر الغربى سوف يتحمل مئات البلايين من الماركات لبناء البنية الأساسية فى الشطر الشرقى ، ولتحديث مصانعه وتدريب وتاهيل عمالها ومديريها ، ومعالجة مشكلة البطالة التى بلغت ٢٥ ٪ من القوى العاملة فى هذا الشطر الشرقى .

إذن .. فالاقتصاد هو الذى حول الحرب الباردة إلى وفاق عالمى ، فلجات القوى الكبرى إلى طلاقة السفراء ، واستغنت مؤقتا عن طلقات المدافع . وكان هو الاقتصاد الذى جعل امريكا تنذر اليابان يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٠ بانها سوف تسحب قواتها من اليابان إذا لم تدفع تكاليف هذه القوات الأمريكية ، فكان رد اليابان الاقتصادى

على لسان وزير دفاعها يوزو اليشيكاوا حين قال : « نرجوكم أن تعودوا إلى بلادكم بدلا من أن ندفع تكاليف إقامتكم عندنا » . رغم ان اليابان تعتمد بنسبة ١٠٠ ٪ من حاجتها من البترول على بترول الخليج .

فالاقتصاد هو الذى جعلها تحتمى فى المادة التاسعة من دستورها الذى فرضه الأمريكان بعد الحرب ، ثم فسروه بأنه يسمح لليابان بالدفاع عن نفسها ، وبأن الدفاع عن كل حاجتها من البترول هو دفاع عن النفس . واغلب الظن ان اليابان تفضل أن تدفع نصيبا فى نفقات الجندى الأمريكي فى الخليج ولا تخسر إنتاجية عامل يابانى فى اليابان .

وهذه نظرية الدكتور ارهارد وزير الاقتصاد الألمانى حين اقنع بريطانيا سنة ١٩٥٧ بالعدول عن سحب قواتها من المانيا الغربية متعهدا بدفع تكاليف الاحتلال البريطانى حتى يحتفظ بانتاجية العمال الألمان فى مصانعهم ، فاحتفظ بذلك ارهارد بالصدارة الاقتصادية ، وتنازل عن الوجاهة العسكرية . وذلك ما يفسر ايضا اعتذار ألمانيا عن ارسال قوات إلى الخليج متسترة ايضا خلف الدستور ، ولا ضرر عليها إن هى اشتركت بنصيب فى تكاليف حملة الخليج .

ذلك ما يجعلنى أتوقع أن يفرض الاقتصاد على المواطن الأمريكي أن يتساءل عن الحكمة الأمريكية التى جعلتها تتحمل حوالى ٦٥ بليون دولار أمريكي فى ميزانية الدفاع ، وهو مبلغ يصل إلى نصف العجز المالى فى الميزانية الأمريكية كلها ، والذى يتحمل أعباءه هو المواطن الأمريكي ، كى يحمى الرخاء فى الدول التى تنافسه منافسة شرسة كألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ثم اليابان وكوريا الجنوبية وتيوان .

□ علاقات عالمية جديدة □

إذن .. نحن الآن بصدد علاقات اقتصادية عالمية جديدة تتفق مع منطق الظروف العالمية الموضوعية الجديدة ، التى فرضت الوصول إلى شاطئ الوفاق العالمى ، وطوت صفحة الحرب الباردة التى يسودها تنازع المصالح بترويع أسلحة الحرب ، لتبدا صفحة وفاق ساخنة يسودها تبادل المصالح بترويج أسلحة الاقتصاد .

ونحن العرب جزء من العالم ، نتاثر به ونؤثر فيه ، ونتعايش معه ، ولنا أن نختار المستوى الذى نريد أن نعيش فيه والمقام الذى نفخر به ، حتى لا يتقدم غيرنا إلى الأمام ، بينما نتقهقر نحن إلى الخلف ، مادام غيرنا يرفض ان يتخلف فيقف معنا .

ولا يقبل عقلاؤنا أن تبقى بيننا بقايا من شعارات قديمة ، لا تزال تتردد فى بعض دولنا العربية ، على السنة بعض المصلحين منا ، الذين لم يفطنوا إلى التغيير الهائل فى عناصر الحضارة الحديثة ، ونتائج التجارب الاقتصادية التى تحققت فى جميع أنحاء العالم ، وصاحبت التطور المباغت فى إنتاج السلع والخدمات ، الذى يتزايد بنسبة ١٠٠ ٪ كل عشرة اعوام ، بعد أن كان لا يتزايد بأكثر من ٤ ٪ كل مائة عام ، عندما وضعوا تلك الشعارات التى اثبتت التجارب فشلها الاقتصادى وعجزها الاجتماعى وتخلفها السياسى .

ليس امامنا طريق للنهوض باقتصادنا العربى ، وتحقيق امننا الاجتماعى ، الوطنى والقومى ، إلا إذا تحررنا من اغلال ازمة الأمة العربية ، وغسلنا ايدينا من مشاكل الصراع الدموى فيما بيننا ، وليس كما فعل رئيس اليمن الجنوبية السابق الذى نادى بالصراع الدموى فى شبه الجزيرة العربية والخليج ، فاسرع اليه صراع

اصحابه فقتلوه ، كما قتلوا الذى جاء رئيسا من قبله ، ثم قتلوا الذى ورث رئيسا من بعده .

وهذه طبيعة الصراع الدموى الذى يطبق اقصى وسائل العنف بغير رحمة وبغير قانون كما اشترط لينين .

مستقبل الأمة العربية يتوقف على إيقاف هذا الصراع ، فى جميع انحاء الأمة العربية ، الذى قد يتوقف فى جنوب شبه الجزيرة العربية عندما سقطت الماركسية فى خليج البلطيق فسقطت تلقائيا فى خليج عدن ، فتوحدت اليمن ، وبقى علينا أن نسقط بايدينا سوق الشعارات كما اسقط العالم سور برلين .

□ أزمة الاقتصاد وأزمة الامن □

لذلك لم نخرج عن فطرة المنطق حين ربطنا فى جميع مؤلفاتنا منذ اكثر من ربع قرن بين ازمة الاقتصاد العربى وازمة الأمن القومى . تلك الأزمة التى نشأت من أفكار وشعارات عمقت الخلافات العربية ، ومزقت الروابط بين الطاقات الاقتصادية العربية المتكاملة . فلم ينشأ الاحساس العربى المشترك بالصالح العربى المشترك ، فلم نتفق على خطر قومى مشترك ، وتناقض العمل العربى ، لأنه لا يكون عملا عربيا ما لم يكن عملا مشتركا .

وإذا نزعنا فتيل ازمة الخليج فإننا امام ازمات أخرى تتاهب للوثوب علينا .. فى طريقها الينا . وليس فى وسعنا نزع فتيلها إلا بتضامننا العقلانى على المستوى العربى مع ارتقائنا الحضارى على المستوى العالمى ، حيث اصبحت مصالحنا العربية من مكونات المصالح العالمية ، كما اصبحت منتجات العقول العالمية من مقومات نهضتنا الحضارية .

لذلك فإننا فى حاجة إلى سياسة اقتصادية جديدة ، ذات إطار فكرى

عام للوطن العربى ، يتأثر بانتباه فكرى خاص لظروف كل إقليم من اقاليمه ، وينبثق من ظروفنا العربية المتكاملة ، فلا يتجاوزها ولا يتقاعس دونها ، فلا استيراد فكريا ولا جمود ولا تطرف . وإنما إمعان عقلى فى اختيار الحلول التى تلائمنا وطنيا وقوميا . فنحن فى حاجة إلى اجتهاد أكثر وتقليد أقل . فبالعلم يمكن إدراك طبيعة الواقع العربى ، الانسانى والمادى ، ثم إدراك التخطيط الذى يناسبه والسياسة التى تحميه .

لكن إدراك طبيعة الواقع يستلزم العلم بتشخيصه . والتشخيص والعلاج طب . ففى مجال صحة الانسان ومرضه طب بشرى . وفى مجال التخلف والتقدم طب اقتصادى .

غير ان الطبيب البشرى حين يخطئ فإن مريضا او اكثر يموتون بين يديه فيعدل عن خطئه .أما حين يخطئ الطبيب الاقتصادى فإن مجتمعا أو اكثر يتساقطون تحت شعاراته . وقد لا يعترف أحد بهذا الخطأ إلا بعد قرن من الزمان ، يفرض نفسه على التاريخ ، ويسجل بصماته على جماجم الأجيال بحروبه الساخنة والباردة ، وصراعاته القومية والاقليمية ، التى من بينها صراع العرب والعرب فى الكويت .

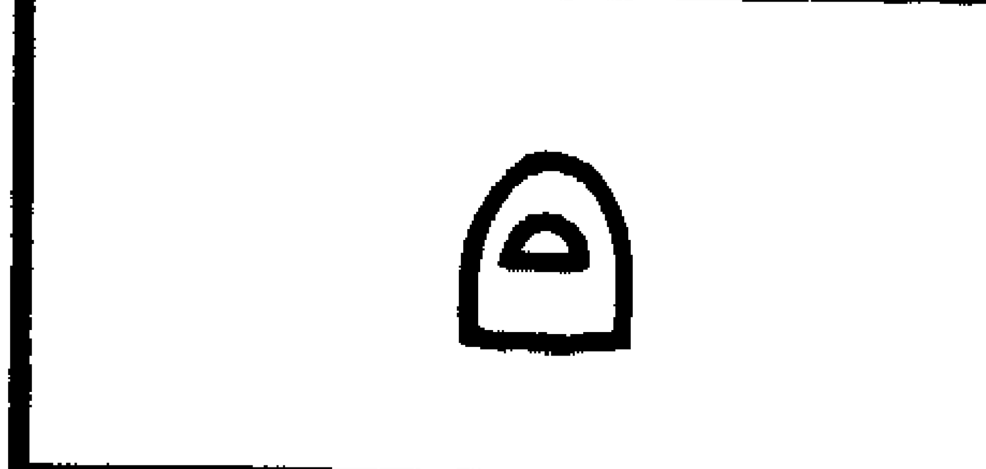
وكانهم صالحوا اليهود فى القدس .

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣١) بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ .



■ المؤلف مع الأستاذ رشيد كرامى وزير الاقتصاد اللبنانى أثناء انعقاد مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب (أغسطس عام ١٩٥٣) .

مـأزق اليمـــن
في صـراع الخليج ..



اليمــن .. والاستقرار
فى الجزيرة العربية



■■ بينما أواصل الحديث عن أزمة الأمة العربية فى الكويت شدنى طرف من هذا الحديث إلى ذات الأزمة فى اليمن . ولا الوم نفسى فى هواها اليمنى . فالهوى قدر ، وهى قدرى قضيت بها عمرى ، واسلمت لها امرى .

ومن كان مثلى كذلك فإنه لا يطيق الصبر عندما يتحدث عن ازمة العرب فى الخليج ، ويغض الطرف عن نصيب اليمن المخيف من هذه الأزمة ، التى تهرول فى طريقها من الكويت إلى صنعاء ، وكانها مطرقة ارتفعت فى الشمال الشرقى لجزيرة العرب لتهوى على سندانها المنتظر فى جنوبها الغربى .

□ لماذا اليمن .. ؟ □

فالحديث عن صراع الخليج لا يقبل أن يكتمل الا بالحديث عن اليمن ، فهى أحد مواقع الصراع الاستراتيجى الأربعة على الساحة العربية ، والتى هى على سبيل الحصر .

- قناة السويس .
- خليج عدن .
- ومضيق هرموز .
- الخليج العربى .

وبعد أن تحقق الاستقرار فى منطقة قناة السويس اثر أحداث سنة ١٩٥٦ ثم اتفاقية السلام التى اسفرت عن اكتمال تحرير سيناء سنة ١٩٨٢ بقيت مواقع الصراع الثلاثة الأخرى تنتظر الاستقرار

الاستراتيجى المتروك عربيا والمطلوب دوليا .

وهي مواقع ثلاثة مندمجة عضويا فى ازمة الكويت ، وكل ما حدث ان الكويت هى التى ظهرت اولا على سطح الأحداث المعلنة لتكون الأولى فى الظهور وليست الوحيدة فى التسوية . ولذلك فإنه لتسوية ازمة الكويت ، سلما او حربا ، سوف تتضمن (بكل يقين) وضع ركائز الاستقرار فى كل الخليج العربى ومضيق هرموز . وهذه مناطق متصلة ارضيا ، متداخلة سكانيا ، ومنسجمة سياسيا ، مما يوفر السهولة فى اختيار ثم تثبيت الركائز الأساسية التى تحقق الاستقرار وتضمن استمراره .

تبقى منطقة خليج عدن التى تمثل التاج على راس القوس الذهبى الذى يحتضن البحر الأحمر والمحيط الهندى ، فيبتسم للقرن الافريقى وهو يربط حزام امن الجزيرة العربية ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب ، مما يحقق أحد الشروط الأساسية للاستقرار وضمان استمراره فى منابع الثروة البترولية التى يعتمد عليها الاقتصاد العالمى حتى إذا نسيها الاقتصاد العربى .

إذن فاليمن بباب مندبها وخليج عدنها والثلاثة عشر مليونا من أهلها المتكاثرين ، الاشداء المقاتلين ، مع منابع بترولها المتزايدة ، لابد من أن يتضمنها (رضاء او قضاء) الاستقرار المرتبط عضويا بتسوية أزمة الخليج .

وإذا كانت اليمن ، قبل الثورة اليمنية الجمهورية الاسلامية ، شيئا عربيا ودوليا مهملا ، وكان عدد الجامعيين من ابنائها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ، فانها تزخر الآن بعشرات الالوف من الجامعيين وحملة الدكتوراه الذين أعادوا صياغة حياتها . وإذا كان مندوب اليمن لدى جامعة الدول العربية ، فى عهد الإمام يحيى ، مندوبا صامتا لم يكن مسموحا له بالكلام الا لرد التحية إن

هو استطاع ان يردها ، فإن ممثل اليمن الآن فى مجلس الأمن الدولى مندوب مشاغب كثير الكلام لا يطيق الصمت .

وإذا كانت جيوش الإمام ، عند قيام الثورة ، لا تعرف سوى البنادق الألمانية التى خلفتها الحرب العالمية الأولى ، فان جيوش اليمن الآن تجيد كل فنون الطيران الأسرع من الصوت ، وعلوم توجيه الصواريخ التى أصبحت فى متناول القبائل اليمنية التى تتقن استخدامها وتتنافس فيما بينها بكل ما يستجد منها ، والتى ليس اولها ما يحطم الدبابات وليس آخرها ما يسقط الطائرات .

□ موقع أستراتيجى .. وشعب مقاتل □

فموقع اليمن الاستراتيجى وطبيعة شعبها المقاتل ، وقدرته الوراثية على سرعة استيعاب العلوم المعقدة والمعارف الجديدة ، تفرض وضعه فى الحساب الاستراتيجى عند التخطيط لحماية امن الجزيرة العربية واستقرارها ، بما يرمز إليه من مصالح اقتصادية عربية وعالمية .

ولا ينسى التاريخ ان اهل اليمن كانوا هم اغلبية الجيوش التى فتحت الشام فى عهد معاوية ، وكذلك كانوا اغلبية الجيوش التى فتحت المغرب واسبانيا وجنوب فرنسا فى عهد عبد الملك بن مروان ، حتى تولى قائدهم اليمنى السمح بن مالك الخولانى فاتح قرطبة إمارة الاندلس .

وقبل ذلك كان أهل اليمن اغلبية جيوش عمرو بن العاص عندما وصل إلى مصر ، ثم بعد ذلك كانت جيوش مصر هى التى اعانت ثورة اليمن حتى استعاد شعبها فى عهده الجمهورى طاقته الخلاقة التى كان العهد الإمامى قد اسدل الستار عليها .

هكذا ارتبط التاريخ اليمنى بالتاريخ المصرى ، كما اندمج الدم

المصرى بالدم اليمنى ، وكثير من العائلات التى تسكن مصر فى محافظات الشرقية والبحيرة والاسكندرية والصعيد من قبائل اليمن ، ولا تزال اسماء هذه العائلات تحمل اصلها اليمنى امثال عائلات عبس ، وخولان ، وعامر ، وبنى مر ، وجهينة ، وعلام ، وعبيد ، وسالم .

غير اننى اكره الحديث اقليميا ونحن بصدد الحديث عن الأزمة القومية ، لكن عذرى فى ذلك أنه عند الحديث عن فعالية اليمن المستجدة والمتجددة لا يستطيع منصف أن يغفل الحديث عن مصر التى اسهمت ، برجالها ومالها ، فى كشف الستار عن هذه الفعالية ودفعها إلى عنان السماء .

◻ عناصر الاستقرار فى اليمن ◻

عندما نتفق على حتمية وضع اليمن ضمن استراتيجية الاستقرار فى الجزيرة العربية فإننا نبدأ الحديث عن عناصر هذا الاستقرار فى اليمن . والاستقرار ، بصفة عامة ، يعتمد على عاملين :

١ - توفير احتياجات المواطن من سلع وخدمات ، واستمرار تدفق المزيد من ذلك للارتقاء المستمر بمستوى معيشته .
٢ - توفير أمن المواطن فى يومه واستمرار اطمئنانه إلى سلامته فى غده .

هذان العاملان مرتبطان بكل عناصرهما بحيث لا يمكن الفصل بينهما الا عند شرح كل عنصر منهما على حدة ، للتعرف على ما يساعد على تقوية فعاليته كعنصر مستقل عنها ، ثم اكتشاف ما يساعد على المزيد من تفاعله مع العناصر الأخرى كعنصر مندمج معها . ولأن هذا التفصيل يخرج عن طبيعة المقال الصحفى فإننا نقتصر على الإشارة اليه اختصارا بكلمة : (استقرار) بشرط أن نعنى به الاستقرار السياسى الذى يعتمد على الاستقرار

الاقتصادى ، المرتبط بالاستقرار الأمنى ، الذى يتحقق عندما يشعر المواطن (نفسيا) برضائه عن المجتمع الذى يعيش معه ، واليوم الذى يعيش فيه ، والمستقبل الذى يحلم به فيطمئن قلبه .

والمواطن لا يشعر بذلك الا اذا رضى عن مدى مشاركته فى بناء هذا المجتمع اقتصاديا وسياسيا ، حتى يؤدى ما عليه من واجبات ، مطمئنا إلى إمكانية حصوله على ما له من حقوق ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية .

وحتى يشعر المواطن اليمنى بذلك فإن اليمن فى حاجة إلى إعادة صياغة مناخها الاقتصادى والسياسى السائد عليها الآن ، لاسيما بعد إعلان الوحدة اليمنية ، حيث توجد قوانين سائدة فى شمال اليمن غير معترف بها مطلقا فى جنوبها ، كما توجد قوانين سائدة فى جنوب اليمن مرفوضة كلها فى شمالها .

ونحن لا ندعو إلى التوفيق بين هذه القوانين المتعارضة ، اذ يلزمنا الاتفاق على قوانين جديدة قد تختلف جذريا عما هو سائد الآن سواء فى الشمال أو فى الجنوب ، حتى تنضبط هذه القوانين الجديدة على ظروف المجتمع اليمنى البشرية والطبيعية ، وتنبثق من احتياج اليمن (العاجل والهائل) إلى استثمارات جديدة وخبرات متزايدة ، عربية ودولية ، لتحريك المتاح من الإمكانات الطبيعة ، واستيعاب الممكن من البطالة المتزايدة ، لاسيما بعد أزمة الكويت وعودة ٧٠٠ الف مواطن يمنى إلى الوطن (حتى الآن) .

فإن هذه البطالة ، مع نضوب الموارد المالية ، تهدد اليمن بكارثة اقتصادية واجتماعية محققة ، لا ينفع فيها العتاب على اسبابها الآن ، كما لا يفيد البكاء على نتائجها بعد الآن ، فيلزمنا العمل على سرعة إنقاذ الشعب اليمنى من خطورة استمرارها وتفاقم نتائجها ،

حتى لا نشتت جهودنا بانفسنا ، ثم نمزق صفوفنا حول عتاب الأسباب وبكاء النتائج .

□ الرجوع إلى الشعب □

ولا يتحقق الاستقرار فى اليمن الا بإنقاذ الشعب اليمنى من ازمته الاقتصادية وتفاقمها الاجتماعى والسياسى الا بالرجوع إلى الشعب لاختيار ممثليه الذين يتولون إعداد مشروع الدستور الدائم والاتفاق على القوانين الجديدة التى تتفق مع طبيعة الاستقرار فى المرحلة العربية الجديدة .

اذ ليس من الممكن أن ينتظر الاستقرار فى اليمن سنتين أخريين حتى تنتهى فترة الانتقال التى أعلنتها قيادتا الشمال والجنوب ، فتظل اليمن مضطربة فى ظل تناقضات تشريعية وازدواجية سياسية تعوق الاستقرار وتمزق الصفوف .

واذا كان من الممكن احتمال هذه الفترة الانتقالية عند إعلانها قبيل كارثة الكويت فان هذه الكارثة الكويتية قد فرضت إنهاء هذه الفترة الانتقالية ، والرجوع فورا إلى الشعب قبل أن تتفاقم الأحداث العربية والدولية وتزلزل ارض الخليج زلزالها فتخرج أرض اليمن اثقالها ..

ومن نافلة القول أن نذكر فى هذا الصدد حق كل مواطن يمنى فى ممارسة حقوقه السياسية ، بالترشيح والانتخاب ، دون حجر ولا وصاية على أحد ، بمن فى ذلك جميع عناصر القوى الوطنية فى الجنوب وافراد أسرة حميد الدين فى الشمال . ولا يعنى ذلك عودة الماركسية على أيدى المتطرفين من المستفيدين الجنوبيين ، أو عودة الإمامة على عمائم المتطرفين من أسرة حميد الدين .

فالماركسية انتهت وسقطت فى معاقلها ، والإمامة ماتت ودفنت

تحت عمائمها . والجمهورية تثبتت وتعمقت بجذورها، ولا خوف عليها من مزايد إمامي في مواجهة خطأ جمهوري . فالأخطاء يمكن تصحيحها ، ثم إعادة تصحيحها ، أما الإمامة فلم يعد في اليمن من يطيق الحديث عنها .

ان الهدف من تأكيد حق كل مواطن يمني في ممارسة حقوقه السياسية هو استيفاء أهم شرط من شروط الاستقرار ، بتمكين كل مواطن يمني من حق التعبير عن رأيه ، ليس من خلال حركات سرية مسلحة ، وانما من خلال قنوات شرعية معلنة . وعندئذ نتمكن من صياغة الواقع اليمني المستقر من خلال الاجماع الوطني .

أما من يعرقل مسيرة هذا الاجماع الوطني فمن حقه أن يحمل عصاه يتوكأ عليها ويهش بها على غنمة خارج اليمن ، أو يتحمل عقاب القانون على أراضيها .

□ الاسلام وقواعد المواطنة □

هذه قواعد المواطنة ، وهي أهم شرط من شروط الاستقرار . إنها الواجب الوطني الذي يبرر ممارسة الحق السياسي .

واذكر اننا ، بعد قيام الجمهورية ، حرصنا على تمكين كل مواطن يمني من حمل جوازنا الجمهوري ، حتى إننا عرضنا على المتمردين جوازاتنا الجمهورية ورحبنا بحقهم في الحوار معنا ، لأن الجمهورية لم تقم لتصادر حق اى مواطن في المواطنة ، وإنما غيرت نظام الحكم الإمامي الفردي المستبد المتخلف ، واقامت على انقاضه نظام الحكم الجمهوري الإسلامي المتطور ، الذي نصت المادة الأولى لدستوره الأول على العودة إلى شريعة الإسلام بعد ان اهدرها الائمة خلال الالف والمائة عام .

والإسلام لا يصادر حق اى مواطن في ممارسة حقه في الترشيح

او الانتخاب ، بل أن أكرم الناس عند الله اتقاهم .

ويدخل قانون الأحزاب في اليمن ضمن شروط الاستقرار والدعوة إلى ممارسة الحقوق السياسية ، ولذلك ينبغي التريث في إصدار هذا القانون المقترح حتى ينتخب الشعب ممثليه الشرعيين في مجلس نيابي جديد ، ليصوغ هؤلاء الممثلون المنتخبون قانون الاحزاب على مقاس احتياجات (كل) المجتمع اليمني .

وبذلك يتحقق شرط من شروط الاستقرار عندما نتجنب الرفض الشعبي لقانون الأحزاب (المقترح إصداره الآن) وحتى لا يستند هذا الرفض الشعبي على مقولة إن هذا القانون ، اذا صدر ، فإنه يصدر لحساب الحزبين اليمنيين الحاكمين : الحزب الاشتراكي اليمني (الجنوبي) الذي فرض نفسه وعقائده السياسية بقوة السلاح ، والمؤتمر الشعبي العام (الشمالي) الذي يمثل توازنات لبعض المجموعات بهدف الحفاظ على شكل التجميع المركزي بصرف النظر عن جوهر التمثيل الشعبي .

والرجوع إلى الشعب اليمني أصبح أمرا تدعو إليه كل الظروف المرئية ، كما تفرضه كل الظروف المتوقعة والحتمية ، فاليمن لا تعيش على كوكب بعيد عن عالم الكرة الأرضية ، بل شاء قدرها أن تكون القصبة الهوائية للبحر الأحمر الذي هو الشريان التاجي للأمن العربي القومي .

□ استعادة الثقة السعودية الخليجية □

عندما تبدأ اليمن مسيرتها الملحة والسريعة نحو الاستقرار ، بشروط الاستقرار ، فإنها تصبح بصفة طبيعية عضوا عاملا في نظام الأمن العربي الجديد ، والذي لابد من أن تنتهي إليه ازمة الخليج ، وعندئذ تعود العلاقات اليمنية السعودية الخليجية إلى افضل مما كانت قبل هذه الأزمة .

ويصبح من صالح المملكة العربية السعودية ودول الخليج تدعيم الازدهار الاقتصادى فى اليمن لتدعيم استقرارها الاجتماعى والسياسى ، إلى جانب الاستفادة المتبادلة من مشاركة اليمن الفعالة فى صيانة أمن الجزيرة العربية .

على أن الدعم الاقتصادى الأمثل لا يتحقق من خلال تقديم المنح التى يمكن قطعها فى أى وقت ، أو امتيازات الإقامة والعمل التى يمكن تغييرها فى أية لحظة ، وانما من خلال مشروعات التكامل الاقتصادى على أرض اليمن ، أى من خلال المشروعات العربية المشتركة فى اليمن بمشاركة أموال يمنية وسعودية وخليجية ، وخبرات يمنية ومصرية للاستفادة من إمكانات اليمن الطبيعية الغنية وطاقاتها البشرية المجتهدة .

□ الاستقرار ضرورة عربية ودولية □

أما إذا تعثرت مسيرة اليمن الملحة والسريعة نحو الاستقرار ، وبشروط الاستقرار ، فأغلب ظنى أنها لا تستطيع الحفاظ على موقفها الأمنى المضطرب ، فى موقعها الاستراتيجى الملتهب وقوتها البشرية الخطيرة . فهى لا تستطيع أن تصمد فى موقف شاذ يؤدى إلى تقويض الاستقرار فى بقية المنطقة العربية الحساسة والمعنية بالاستقرار .

فذلك موقف لا يحقق المصالح اليمنية ، علاوة على أنه يهدد المصالح العربية والدولية التى أصبحت ذات مواقف فعالة وحاسمة فى حماية مصالحها إذا عجزنا نحن عن حماية مصالحنا .

وكما قلنا فى مقال سابق إن الاستقرار فى الساحة العربية ضرورة عربية إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب .

ولنا أن نتصور أنه عندما نقص مليون واحد يوميا من براميل

البترول العربى فى مطلع أزمة الخليج ارتفع سعر البرميل من ١٨ إلى ٣٥ دولارا ، ومع زيادة ضخ البترول السعودى لتعويض هذا النقص لم يرجع سعره إلى ما كان عليه قبل الأزمة ، رغم تعادل العرض والطلب فى سوق البترول الدولية ، ذلك لأن الحالة النفسية تتدخل فى عوامل آليات السوق ، وليس فقط مجرد نقص أو زيادة العرض عن الطلب هو كل ما يؤثر فى هذه الآليات كما يذهب بعض خبراء الاقتصاد .

فإذا لم يتحقق الاستقرار العربى فى مواقع الصراع الأربعة التى سبق ذكرها ، وتعثر ضخ البترول السعودى فإن خبراء البترول يتوقعون أن يصل سعر البرميل إلى ١٠٠ دولار ، وهذا ما يؤدى إلى كساد شامل ورهيب فى الاقتصاد العالمى ، وانتشار البطالة والتضخم فى الدول الصناعية ، وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة فى اقتصاديات العالم الثالث . وهذا ما يحتم إمعان النظر فى استقرار منطقة البترول العربية .

□ الاقتصاد قبل السياسة □

يقتضى المنطق أن تسفر أزمة الخليج عن تسوية شاملة ، تبرز فيها علاقات عربية جديدة ، تكون قاعدتها الأساسية مصر والسعودية واليمن ومنطقة الخليج ، وما تتفق ظروفها الموضوعية من دول عربية أخرى تسلم بحتمية أن يتغلب الاقتصاد على السياسة فى العلاقات العربية الجديدة .

وإذا غلب الاقتصاد تحقق السلام والأمن . لأن جوهر أسباب الصراعات العالمية والعربية يتلخص فى أن السياسة أرادت أن تتغلب على الاقتصاد ، فاشتعلت الحرب ، واستمر الصراع ، وتعثر الأمن .

وإذا كانت غلبة السياسة على الاقتصاد ، فى ساحتنا العربية هدفا

مقصودا ومطلوبا ، روجه الاستعمار ثم غذاه عصر الحرب الباردة ، لصالح المستعمرين ثم المحاربين الباردين ، فإن ذلك ، والحمد لله ، لم يعد مطلوبا ولا مقبولا فى عصر الوفاق ، الذى نفخ مزامير الاقتصاد وعطل طبول الحرب .

هذا العصر الجديد الذى افرزته ضغوط الاقتصاد عندما اثبت فشل السياسة . ومعنا فى ذلك امثلة كثيرة ، لعل ابرزها مثال الاتحاد السوفييتى الذى عانى سبعين عاما بسبب سياسة الاشتراكية العلمية التى استهدفت السيطرة على السلطة السياسية متسترة تحت عباءة الاقتصاد ، بعد أن زيفت جوهره فاهدرت مضمونه . وفى نهاية السبعين عاما اضطر الاتحاد السوفيتى إلى الاعتراف بانه فى آخر المطاف ، وجد نفسه على شفا الهاوية ، عاجزا عن إطعام الملايين من أهله الذين وعدهم بجنة الأرض بعد ان نفت لهم الاشتراكية العلمية جنة السماء .

ومع انه يستورد سنويا بما يزيد على ١٥ بليون دولار امريكى من القمح والذره وفول الصويا فإن رئيس وزرائه انذر الشعب السوفيتى بخطر المجاعة ، بينما فرضت عليه السياسة التى غلبت الاقتصاد ان يتحمل ٢٥ ٪ من الناتج القومى السوفيتى فى نفقات عسكرية .

وفى مؤتمر هيوستون الذى انعقد فى شهر يونية الماضى لدراسة امكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وايطاليا بتقديم منح ماليه عاجلة لسد العجز المالى السوفيتى حماية له من الانهيار الاقتصادى كشف ادوارد شيفرنادزه ، وزير الخارجية السوفيتى ، الغطاء عن النفقات السياسية الخارجية التى يتحملها الاتحاد السوفيتى فصرح بانه يدفع ٦ بلايين دولار سنويا لكوبا حتى يستمر الاشتراكى العلمى فيدل كاسترو فى السلطة ، و ٣ بلايين دولار سنويا لافغانستان كى

تظل الاشتراكية العلمية فى كابول ، وبلايين أخرى من الدولارات على أنظمة مرفوضة على حد تعبير شيفرنادزه نفسه UNSAVORY REGIMES وضرب لذلك مثلا : كوريا الشمالية وفيتنام واليمن الجنوبية .

وبعد أن كانت فرنسا والمانيا وكندا وايطاليا متحمسة لتقديم المعونات المالية العاجلة إلى الاتحاد السوفيتى ساد الرأى الأمريكى بالتريث حتى يبدأ الاتحاد السوفيتى بتخفيض نفقاته العسكرية ، ووقف مساعداته المالية ، لمثيرى المتاعب فى العالم الثالث .

وكان ذلك ما نصت عليه حرفيا الفقرة (٤٤) من البيان المشترك الذى صدر عن هذا المؤتمر . والذى يمكننا أن نترجم فحواه ، من وجهة نظرنا ، بأنه تغليب للاقتصاد على السياسة .

وكان ذلك أمرا منطقيا حيث لم تخصص كندا فى خضم الحرب الباردة أكثر من ٢٪ من ناتجها القومى للنفقات العسكرية . ولم تدفع فرنسا شيئا فى نفقات حلف الاطلنطي العسكرية ، بينما لا تخصص أكثر من ٣٪ للقوات الفرنسية ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمع أنها كانت تتحمل معظم نفقات هذا الحلف فإن اجمالى نفقاتها العسكرية لا يزيد على ٧٪ من ناتجها القومى والكونجرس الامريكى يطالب باستمرار تخفيض هذه النسبة التى يراها عالية جدا رغم مسئوليات امريكا العالمية الكبيرة .

وبذلك لم يكن مقبولا أن تسرع هذه الدول إلى سد العجز المالى السوفيتى قبل أن يخفض نفقاته العسكرية الباهظة التى تبتلع ربع دخله القومى .

هذه خلفية الوفاق العالمى ، الذى نرجو أن نجنى بعضا من ثماره فى ساحتنا العربية ، لكنه ، فى نظرنا ، سوف يظل معلقا على تأكيد

من ميزانية الدفاع السوفيتي وتطوير انتاجه الزراعى ، الذى أصبح فى مقدمة أولوياته العاجلة ، الأمر الذى يؤكده تدفق الوفود السوفيتية على المزارع الأمريكية لتنقل عنها تكنولوجيا الزراعة الحديثة .

ونعتقد أن الاقتصاد الأمريكى لن يمانع فى ذلك رغم أنه يصدر للاتحاد السوفيتى ما قيمته ٣,٣ بليون دولار من الحبوب سنويا ، لأنه سوف يصدر له بأكثر من ذلك فى صورة معدات زراعية حديثة ، وتكنولوجيا متطورة ومعدات الحصاد والنقل والتخزين .

والعارفون بخبايا الاقتصاد العالمى يرون أنه فى وسع الاتحاد السوفيتى أن يوفر أكثر من ٢٥٪ من اجمالى انتاجه الزراعى إن هو أسرع إلى ترشيد عمليات الحصاد والنقل والتخزين والتسويق ، وتخلص بسرعة من مخلفات الاشتراكية العلمية ، بعد أن يسرع إلى تغليب الاقتصاد على السياسة .

□ زبد أكثر .. وسلاح أقل □

ما يهمنا من هذا الاستطراد أن نشير إلى ضرورة تغليب الاقتصاد على السياسة ، وما يسفر عن ذلك من ازدهار فى الاقتصاد ونجاح فى السياسة ، الأمر الذى يؤدى إلى تفضيل السلام على الحرب .

لكننا فى منطقتنا العربية لا يتوقف السلام فيها على إرادتنا وحدنا ، فنحن لا نستطيع أن نتفق وحدنا ، حيث إننا لم نختلف وحدنا .

فالسلام علاقة تبادلية لا تتحقق بإرادة أحد أطرافها كما هو الحال فى الحرب ، ولذلك فإنه حتى يتحقق السلام ، فى منطقتنا العربية ، يلزم أن يكون الطرف الاسرائيلى ، مثلنا ، مريدا للسلام ، لاسيما

بعد أن تقدمت أيادى السلام العربية ، التى توجتها المبادرة الفلسطينية .

وإذا لم تكن اسرائيل ، فى ظل الحرب الباردة ، راغبة فى السلام ، وكانت تراه مناقضا لدورها فى حرب النجوم ، أو مناقضا لموقعها فى إثارة القلق لدى الأطراف العربية التى لامست إصابع الحرب الباردة ، فإنها بعد بروز الوفاق الدولى وما يتطلبه من استقرار فى المنطقة العربية ، التى هى نخاع الاقتصاد العالمى ، فاننا نتوقع من أصحاب المصالح الدولية أن يعملوا على تحقيق السلام العادل والمشرف ، لكافة دول هذه المنطقة ، بما يستجيب للمصالح المشروعة للشعب الفلسطينى ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ، وبما يحقق الأمن لإسرائيل ضمن حدود دولية آمنة معترف بها ، ذلك لأن الاستقرار فى هذه المنطقة كل لا يتجزأ ، وهو الذى يمكن ان يحمى المصالح الدولية ، ومعها ومن قبلها المصالح العربية .

عندئذ ترفع دول هذه المنطقة شعارا عربيا اقتصاديا جديدا مفاده : (زبد اكثر وسلاح أقل) وتغلق نهائيا سوق الشعارات ، من استعمار إلى امبريالية ، كما أغلقت شعار الاشتراكية العلمية .

هذا منطق الاقتصاد حين يسيطر على عاطفة السياسة . فيهذبها ولا ينساق وراءها معصوب العين مشلول الإرادة .

ولذلك استحق الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف شهادة التاريخ التى هى أغلى وأعظم من جائزة نوبل للسلام التى حصل عليها هذا العام ، كما استحقت الجماهير السوفييتية احترام الذات وهناء المستقبل حين أعلنت فى لينينجراد فى الشهر الماضى ، الحداد العام احتفالا بالعيد الثالث والسبعين لثورة لينين الاشتراكية العلمية (!!).

□ العلاقات .. أخذ وعطاء □

من ذلك نتبين حاجتنا العربية الملحة إلى نظرة حضارية جديدة للتعامل العربى والدولى . نظرة واقعية إلى قواعد الحساب فى الأخذ والعطاء . ففى العلاقات الدولية ، كما هو الحال فى علاقة كل الكائنات الحية ، لا يستقيم الأمر ولا يستقر التعامل إذا تصور طرف من أطراف العلاقة أن من حقه أن يأخذ ولا يعطى ، لأنه لا يوجد الطرف الآخر الذى يعطى ولا يأخذ ، الا إذا كان مجبرا مغلوبا على أمره .

حتى العصفور حين يجوب الأرض ، ليدفع بالحب فى فم صغيره ، فإنه يأخذ منه الحنان ثم يتركه ويطير فى الفضاء ، ليعود إليه بما يتيسر من عطاء جديد .

ولأن اليمن ناقتى التى اشارك فى حمايتها كفرض كفاءة كما تقتضى أحكام الشريعة ، فإننى أهمس فى إذنها ، وأقول لها إنها إذا شكت يوما من صديق ادار لها ظهره ، أو يكاد ، فلربما لو راجعت قواعد الحساب لوجدت أنها أرادت أن تاخذ منه الكثير ولا تعطيه شيئا .

ولعل هذا الصديق ، كالعصفور ، لم ينتظر منها سوى الحنان وعندما بخلت به .. تركها وطار .. فى الفضاء ..

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣٤) بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٠ .

٦

هل كانت اليمن شريكة فى صراع الخليج ؟



■■ لكل مجتمع طبيعته الخاصة التى تنبثق من ظروفه الجغرافية ، ومسيرته التاريخية ، وما يتوارثه من قصص وبطولات وأساطير ، ثم ما يسفر عن ذلك من تقاليد وعادات وأعراف تتجسد فى أنظمة وعلاقات بين الحكام والمحكومين ، فتحدد مسار المجتمع فى الارتقاء إلى مستويات أفضل فى الحياة ، أو تهبط به إلى ما هو دون ذلك .

ورسالة القيادة السياسية هى اكتشاف الآمال والأهداف التى يتطلع إليها المجتمع الذى تحكمه ، ثم اكتشاف الأفضل من السبل المتاحة التى تحقق بلوغ هذه الآمال والأهداف .

ولايضيرها ، فى سبيل ذلك ، أن تتكبد مشقة العمل فى طرح المفاهيم الجديدة التى تتطور مع المراحل الحضارية المتطورة ، كما تتحمل مشقة تصحيح السلبيات التى تراها عالقة بتراث مجتمعها ، من مفاهيم خاطئة عن تطور العلاقات الاجتماعية ، وفرضيات معرقلة لتطور النهضة الحضارية ، وهو مايترسب فى النفوس كأثر مدمر من آثار المزايدات السياسية والمراهقات الفكرية التى تتوارثها الصراعات الشخصية المتزاحمة على احتكار النفوذ واستثمار السلطة .

□ ترفض ولا تدين ! ! □

لم يتفق سلوك القيادة اليمنية مع هذه القاعدة الفطرية فى معالجتها لأزمة الخليج ، فلم تحافظ على ما تم اكتشافه فعلا من أفضل السبل الكفيلة بالإسهام المؤثر والمبكر فى تحقيق آمال الشعب

اليمنى وأهدافه فى الارتقاء إلى مستقبل افضل فى الحياة العصرية ، ومكانة أسمى فى العلاقات الدولية .

وبدلا من أن تنهض القيادة اليمنية إلى تصحيح ما تراه معوقا لسرعة تحقيق المزيد من رخاء الشعب اليمنى ، أخذت تغرس فى وجدانه كراهية جيرانه ، الذين هم شركاؤه فى جغرافيته وصياغة تاريخه ، وخلصاؤه فى تمويل نهضته وتحقيق استقراره .

فنزلت هذه القيادة بكل ثقلها فى سوق المزايدات الحزبية ، اعتمادا منها على احتكار النفوذ واستثمار السلطة ، تحت عباءة حماية القومية العربية ، كما لو أن حمايتها تقتضى التضحية بالمصالح الوطنية اليمنية .

لقد ادخلت القيادة اليمنية نفسها فى صلب هذه الأزمة ، حين زعمت أنها ترفض العدوان العراقى ولاتدينه . أى أنها ترفضه (شكلا) مجاملة للدول التى تضررت من العدوان ، بينما تتمسك به (موضوعا) اشتراكا فى ثماره أو انحيازا للذى أوقد ناره .

وإذا صدقت الرؤية وكان جزاء المحسنين فى طريقه إلى القيادة اليمنية ، فأين هو نصيب الشعب اليمنى من هذا الجزاء ؟..

لقد ضحت هذه القيادة بمصالح مليونى يمنى يعملون فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، يرسلون بلايين الدولارات إلى ذويهم المقيمين فى اليمن ، الأمر الذى كان يمثل عنصرا أساسيا فى مسيرة النهضة اليمنية ، إلى جانب ملايين أخرى من الدولارات التى كانت هذه الدول تسهم بها فى مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة فى اليمن

أما على الصعيد النفسى فقد شقت القيادة اليمنية جرحا غائرا بين

الشعبين الشقيقين اليمنى والسعودى ، ولا يبدو فى الأفق أنها تحاول تضميده ، بل تواصل تعميقه وتلويثه ، بما يصيب الشعب اليمنى ولا يضير الشعب السعودى .

□ الاستقرار وحسن الجوار □

وإذا التمسنا العذر للأخ الرئيس على عبد الله صالح ، فأين العذر الذى نلتمسه للأساتذة والدكاترة المستشارين المحيطين به ؟.. إنهم الذين ننتظر منهم إدراك الابعاد الخطيرة التى تنتج عن فقدان الثقة بين الدول وإثارة الأحقاد بين الشعوب ، والتى إذا توقف نزيفها باختفاء القيادات بقيت جراحها فى مشاعر الشعوب .

وإذا كانت هذه طبائع ازمات الثقة بين الدول ، فماذا عن آثارها بين الجيران ، حيث تقول حكمة الجغرافيا كلمتها ، ويعلن منطق الجوار بيانه ؟ .

□ بصمة إبهام الرئيس صدام □

إن الوحدة اليمنية أمل جميع اليمنيين . غير أنه ما كاد الشعب اليمنى يتبادل التهانى بنجاح قيادته فى إعلان الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ ، حتى صدمه سلوك هذه القيادة ، الذى ظهر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، حيث تبين أن الاستعجال فى إعلان وحدة اليمن كان من مؤهلات ومسوغات الاستعداد لابتلاع الكويت ، والذين يذهبون إلى هذا الاعتقاد يبرهنون على صحته ببصمات من إبهام الرئيس العراقى صدام حسين على إجراءات هذه الوحدة ، والتعجل بإعلانها قبل موعدها الذى حددته من قبل قيادتا الشمال والجنوب ليكون فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ .

قبل أزمة الخليج كان الاعتقاد الراجح أن الاستعجال بإعلان الوحدة اليمنية يرجع إلى الرغبة فى حماية شطر اليمن الجنوبى من الانهيار الاقتصادى فالاختفاء السياسى .

وكانت عناصر المعارضة الجنوبية تتطلع منذ ثلاثة وعشرين عاما إلى اللحظة الحاسمة التى تختفى فيها القيادات الشيوعية ، التى تقاتلت فيما بينها وقتلت جميع رؤسائها مع عشرات الألوف من القتلى اليمنيين ومئات الألوف من اللاجئين المشردين .

وكان ذلك الاعتقاد الراجح يستند إلى العقلانية فى هرولة آخر قيادة جنوبية إلى الاحتماء بأسوار صنعاء تحت مظلة الوحدة ، بعد أن رشحتها للضياع أحداث أوروبا الشرقية الاشتراكية عندما تخلى عنها الاتحاد السوفيتى مع الأنظمة المرفوضة على حد قول وزير خارجيته إدوارد شيفر نادزه ، ومن بينها اليمن الجنوبية التى حملت مؤهلات اشتراكها فى مجلس رئاسة جمهورية الوحدة ، وهى شهادة أستاذها السابق شيفرنادزه بأنها نظام مرفوض Unsavory Regime بعد أن تخرجت هذه القيادة فى المدرسة التى قرر الاتحاد السوفيتى إغلاقها حتى يوفر بلايين الدولارات التى كان ينفقها على المشاغبين .

كانت تلك مبررات الاعتقاد بصحة الأسباب التى أدت إلى استعجال إعلان الوحدة اليمنية ، ثم ظهر ما يناقضها فى بصمة إبهام الرئيس العراقى صدام حسين .

□ بصمة عراقية أخرى فى مجلس التعاون العربى □

ثم فتحت بصمات الرئيس العراقى على الوحدة اليمنية ملفات البحث عن الأسباب التى دفعت اليمن إلى الاشتراك فى مجلس التعاون العربى ، رغم ارتباط مصالحها الاقتصادية الحيوية بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج .

وأغلب الظن أن مصر قبلت الانضمام إلى هذا المجلس إرضاء للعراق التى يعمل بها أكثر من مليوني مواطن مصرى ، وكان الدعم

العسكرى المصرى من العوامل التى حققت الانتصار العراقى على ايران ، ثم إرضاء للأردن كمؤازرة أساسية إضافية فى مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية ، وإرضاء لليمن حيث يعمل بها أكثر من خمسين ألف خبير وأستاذ ومدرس مصرى ، فأرادت مصر أن تواصل دعمها للنهضة اليمنية بعد أن سجلت فى التاريخ انها دعمت لها قيام الجمهورية .

لكن ما هى مصلحة اليمن فى انضمامها إلى هذا المجلس ، وهى تعرف اكثر من غيرها ما يشاع عن تطلعات العراق إلى ثروة الخليج ؟

□ شعب مسلح وتضاريس مقاتلة □

فمحصلة ما اقدمت عليه القيادة اليمنية تتلخص فى كارثة اقتصادية محققة تقتلع قواعد الاستقرار ، وتفسح الطريق لاضطرابات سياسية وسط شعب مسلح وتضاريس مقاتلة . وهذا ما يهدد مستقبل الجمهورية اليمنية بالخطر الذى حذر منه الأخ على سالم البيض الأمين العام للحزب اليمنى الاشتراكى (الجنوبى) ونائب رئيس الجمهورية بعد الوحدة ، فى تصريح له قبل كارثة الخليج ، حين قال إنه إذا فشلت الوحدة اليمنية فإن شطرى اليمن لن يعودا إلى ماكانا عليه قبل قيامها ، وإنما سوف تتحول اليمن إلى سلطنات ومشيخات .

فهل مع هذه التوقعات تقدم القيادة (وهى التى توقعت ذلك) على مواقف سياسية خارجية تعرض استقرارها للخطر ، وتهدد وحدتها بالتحويل إلى سلطنات متناحرة ومشيخات متقاتلة ؟ .

□ أين حكماء اليمن ؟ □

لقد انتظرنا صامتين حتى قرانا فى الصحف العربية والأجنبية

نداءات تبحث عن حكماء اليمن ، وترددنا (مرة اخرى) فى الإدلاء بدلونا خشية أن يتصور أحد أننا نعارض القيادة الحالية بقصد الوصول إلى السلطة وليس بقصد التبشير بمصالح الشعب .

والذى ننادى به هو الاستقرار بتوفير شروط الاستقرار الذى هو العقبة الكؤود التى عندما اقمنا الجمهورية أنذرتنا بالفشل فى تحقيق هدفها الكبير ، وهو النهوض بالمستوى الحضارى للشعب اليمنى .

ولم تكن خطيئتنا سوى اننا اسقطنا النظام الإمامى الذى أمات جنوب الجزيرة العربية ، واقمنا الجمهورية التى أيقظته وجعلته حديث المجتمع الدولى بعد سبعة عشر عاما ، لا تزيد ، من بداية الحرب الباردة ، فإذا بنا نجد انفسنا بين أعاصيرها العاتية .

تعثرت جهودنا لتحقيق الاستقرار رغم ما كررنا إعلانه فى جميع مؤتمراتنا الشعبية ، وبين طلقات المدافع فى ساحات القتال ، مؤكدين اننا لم نكن شيوعيين ، ولن نكون شيوعيين ، واننا مسلمون مجتهدون ، وان الاجتهاد الإسلامى الملتزم بأصول فقه الاجتهاد يقدم كافة القواعد والنظم التى تتلاءم مع احتياجات جميع انواع المعاملات المتطورة .

لكن موقع اليمن الاستراتيجى كان مشكلتها المفروضة عليها ، التى أعاقت استقرارها ، لاسيما أننا اقمنا جمهوريتنا سنة ١٩٦٢ فى نفس عام هزيمة الاتحاد السوفيتى فى أزمة الصواريخ الكوبية ، التى اطاحت بكبرياء الزعيم السوفيتى نكيتا خورشوف ، بعد أن استعرض عضلاته الاشتراكية حين خلع حذاءه ، واخذ يتحدى الرأسمالية وهو يضرب به على مائدة الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ .

□ لماذا أستعنا بأمريكا ؟ □

وعلى طريق جهودنا المستميتة من أجل تحقيق الاستقرار سعينا إلى

إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بحقيقة إصرارنا الصلب على تحقيق الاستقرار فى جنوب الجزيرة ، ولا عجب فهى زعيمة الغرب الذى كان يتصدى للشرق من دمائنا وعلى أرضنا .

ولم يكن لنا مع الشرق هدف مشترك سوى الدفاع عن الجمهورية ، وداخل حدودها التى ورثناها عن الإمام فى الشمال ، وتلك التى كنا نتطلع إلى استردادها من الانجليز فى الجنوب . فأصدرنا يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بيانا جاء فيه : « أعلنت الجمهورية اليمنية منذ اليوم الأول للثورة عزمها على تركيز جهودها لرفع مستوى معيشة الشعب اليمنى والسعى إلى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول » .

وكان هذا الإعلان باتفاق مع الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية وبتوقيتات متفق عليها مقدما بعد مفاوضات أجريناها فى صنعاء مع القائم بالأعمال الأمريكى . وبناء على هذا الاتفاق المسبق أعلنت الحكومة المصرية فى نفس يوم إعلاننا اليمنى ، بيانا مصريا جاء فيه : « تعلن الجمهورية العربية المتحدة تأييدها لكل ما جاء فى البيان الذى أصدرته الجمهورية العربية اليمنية » .

وفى اليوم التالى مباشرة (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢) وطبقا للاتفاق المسبق سلمنى المستر ستوكى القائم بالأعمال الأمريكى اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العربية اليمنية ، وجاء فى وثيقة هذا الاعتراف « ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الجمورية اليمنية العربية بإعادة تأكيد نواياها نحو احترام التزاماتها الدولية ورغبتها فى تحسين وإقامة علاقات صداقة مع جيرانها ، وعزمها على التركيز على شئونها الداخلية للنهوض بمستوى معيشة الشعب اليمنى ، لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية اليمنية والتقدم إليها بأصدق التمنيات بالنجاح والازدهار » .

وقد نشرت ذلك صحيفة الأهرام يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ في صفحتها الأولى بعنوان بارز من اول الصفحة حتى آخرها جاء فيه ما نصه : « الدكتور البيضاني يذيع باسم حكومة اليمن بيانا عن سياستها والقاهرة تؤكد البيان اليمني وتعززه ».. وعنوان آخر نصه « أمريكا تعلن في السادسة مساء اليوم بتوقيت القاهرة اعترافها بحكومة الثورة في اليمن » .

وكان ذلك انتصارا لسياستنا الدولية التي سعينا بها إلى تحقيق الاستقرار في اليمن ، حتى إن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه لم يكن يتوقعه ، وقد كتب عن ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (سنوات الغليان) صفحة (٦٥٠) ما نصه : « يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وفي الوقت الذى كان فيه جون كنيدى على وشك إعلان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الثورى في اليمن كان جمال عبد الناصر غير مقتنع بصدق نوايا الرئيس الأمريكى » .

وعندما تأكد الرئيس عبد الناصر من نجاحنا في الظفر بالاعتراف الأمريكي كتب رسالة إلى المشير عامر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ جاء فيها : « ظهور العامل الجديد باعتراف الغرب فيه كسب معنوى ، ومعناه أن الثورة اليمنية توطدت » .

وتوالت الأحداث ، خرجت من الحكم بعد شهر واحد من حصولنا على الاعتراف الأمريكي وقبولنا بالأمم المتحدة وبداية عصر الاستقرار في اليمن ، وكان الاتحاد السوفييتى - في ذلك الوقت - يتصور أن في ذلك هزيمة لتطلعاته في الجزيرة العربية ، كما كان لا يتحمل أن يتلقى في عام واحد هزيمتين أمام الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى في كوبا وهي بعيدة عنه ، والثانية في اليمن التى تصور أنها في متناول يده .

وفى اليوم التالى مباشرة لخروجي من الحكم نشرت صحيفة الأهرام يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ تصريحا لخروشوف نصه «(إن الأمريكيين وإن كانوا كشروا عن انيابهم كالذئاب اثناء الأزمة الكوبية فإنهم لم يعضوا مطلقا »..

وكان ما كان مما يحسن تركه لرواة الزمان .

□ السعودية واستقرار اليمن □

عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بالجمهورية اليمنية سنة ١٩٧٠ وأخذت بوادر الاستقرار فى اليمن تظهر على سطح الأحداث فى شطر اليمن الشمالى ، كان شطرها الجنوبى قد أعلن استقلاله ، وأخذت رياح الاضطراب الموسمية تهب من الجنوب لتقتلع جذور هذا الاستقرار فى الشمال ، بعد أن سيطرت الجبهة القومية على الحكم فى عدن .

وكانت هذه الجبهة إحدى فصائل المقاومة التى كانت تتميز بتواضع مستواها الثقافى ، فسقطت بين مخالب التيار الشيوعى .

واذكر اننى فى أول لقاء مع جلالة الملك فيصل - رحمه الله - فى موسم حج سنة ١٩٧٤ ، عرضت على جلالته أن السبيل الأمثل للنهوض باليمن وتحقيق استقرارها هو إقامة مشروعات تنمية شاملة فى أنحاء اليمن ، فوافق جلالته على تمويل هذه المشروعات من خلال منح مستمرة .

وعلى اثر ذلك تم إنشاء مجلس التنسيق السعودى اليمنى الذى لايزال قائما حتى الآن ليشرف على تمويل المشروعات الحضارية فى اليمن ، وتبعت ذلك الكويت ودولة الإمارات العربية فى دعم النهضة اليمنية الحضارية ، بالامكانات المالية ، وترسيخ دعائم الاستقرار السياسى فى اليمن على دعائم من ازدهارها الاقتصادى

الذى عرضته القيادة اليمنية للانهيار ، ودون أن توضح للشعب اليمنى ما هو البديل الذى تسعى إليه من موقفها فى أزمة الكويت .

بينما كان جلالة الملك حسين صريحا حين شرح موقفه من مبررات هذه الأزمة ، وذلك فى تصريح لجلالته فى صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٩٠ ، حيث قال : « إن العجز فى ميزانية الأردن كان قد بلغ سنة ١٩٨٨ أكثر من ٦ بلايين دولار ، بينما توقفت المساعدات المالية التى كان يتلقاها من بعض دول الخليج ، وإنه عندما اشتعلت الاضطرابات فى الأردن فى صيف سنة ١٩٨٩ لم تقدم الكويت للأردن إلا مساعدات متواضعة جدا » .

وختم تصريحه بقوله : « إنه كان يفكر فى التنحى عن العرش من قبل أزمة الخليج ، لكنه بعد أن أصبح فى دائرتها فإنه أصبح لا يفكر فيها ، لكنه لن يكون عبئا على بلاده » .

تلك هى ظروف جلالته فى الأردن ، التى جعلته فى دائرة أزمة الخليج ، فما هى ظروف القيادة اليمنية فى اليمن ، التى دفعت بها إلى نفس هذه الدائرة ؟ .

وإذا كانت الكويت لن تبسط يدها للأردن كل البسط ، فالذى نعلمه أن السعودية لم تغل يدها إلى عنقها لليمن ، وكذلك الكويت والإمارات العربية .

□ الاستقرار فى اليمن رضاء أو قضاء □

الآن وقد سبق السيف العزل ، وجاوز الحزام الطبيين ، وحلت الكارثة الاقتصادية فى اليمن ، فإننا ندعو إلى الرجوع إلى الشعب اليمنى لإجراء انتخاب عام تحت إشراف عربى ودولى ، لاختيار المجلس النيابى الشرعى الذى يتولى إعداد مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية ، ويتفادى المآخذ التى أثارت ضدها قطاعات هامة

من جماهير الشعب اليمنى ، حتى يتحقق الإجماع الشعبى الذى يحقق الاستقرار السياسى ، ويتمكن من تصحيح سياسة اليمن العربية والدولية ، وإيضاح المنهاج الاقتصادى الذى يستميل الاستثمارات اليمنية والخارجية .

هذه طليعة الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار فى اليمن ، وكما سبق أن أوضحنا فى مقال سابق ، فإن اليمن بباب مندبها وخليج عدنها والثلاثة عشر مليونا من اهلها المتكاثرين الأشداء المقاتلين مع منابع بترولها المتزايدة ، لابد أن يتضمنها (رضاء اوقضاء) الاستقرار المرتبط عضويا بتسوية ازمة الخليج سلما او حربا .

تضاف إلى ذلك روابط جغرافية ازلية يمنية سعودية ، وعلاقات شعبية متوارثة وتاريخية . ففى الجاهلية كان أهل اليمن يستضيفون أهل الحجاز فى رحلة الشتاء ، ثم يذهبون معهم إلى الشام فى رحلة الصيف ، وعندما وفدوا على الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « الله أكبر جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن ، هم أرق قلوبا والين افئدة ، الإيمان يمان ، والحكمة يمانية » .

فإذا لم يرق قلب القيادة اليمنية لأهل الكويت الذين مزق العدوان العراقى شملهم ، وإذا لم يلن فؤادها لضحاياهم ، فإن أهل اليمن ينتظرون الحكمة اليمانية التى توحد صفوفهم ، حتى لا يتمزق شملهم ، فتتفرق ايدى سبأ .

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣٦) بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٩٠ .

أمريكا تعلن فى السادسة مساء اليوم بتوقيت القاهرة اعترافها بحكومة الثورة فى اليمن

واشنطن تقوم بتبليغ صنعاء والقاهرة ظهر أمس رسميا بقرارها وبموعد تنفيذه

الدكتور البيضانى يذيع باسم حكومة اليمن بيانا عن سياستها والقاهرة تؤكد البيان اليمنى وتعززه

الجمهورية العربية المتحدة تسحب قواتها من اليمن بالتدريج عندما نتأكد من زوال كل خطر للعدوان الخارجى ضد اليمن

حدثت أمس تطورات سياسية هامة، فقد أبلغت حكومة أمريكا — عن طريق ممثليها الدبلوماسيين — كلا من صنعاء والقاهرة، وأبلغتهما أنها ستعلن الاعتراف بحكومة الثورة فى اليمن فى خلال ٢٤ ساعة.

وفى صنعاء طلب مستر روبرت ستوكى ممثل أمريكا فى اليمن الاجتماع بالدكتور عبد الرحمن البيضانى نائب رئيس اليمن ووزير الخارجية، حيث أبلغه القرار فى الاجتماع الذى تم ظهر أمس.

وفى القاهرة استقبل أمس السيد على صبرى رئيس المجلس التنفيذى مستر وليم بوردويل القائم بأعمال سفارة أمريكا فى القاهرة، بناء على طلب ممثل أمريكا الذى أبلغه بأن اعتراف حكومته بثورة اليمن سيتم فى خلال ٢٤ ساعة.

وعلم مندوب « الأهرام » أن حكومة أمريكا ستذيع بيان اعترافها بحكومة الثورة فى اليمن فى الساعة الحادية عشرة ظهر اليوم « بتوقيت واشنطن »، أى فى الساعة السادسة مساء « بتوقيت القاهرة ».

الأهرام ١٩ ديسمبر ١٩٦٢

■ العنوان الرئيسى للصفحة الاولى لجريدة (الأهرام) المصرية فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٢ ..



أين مصلحة الشعب اليمنى في صراع الخليج ؟



■■ موقف اليمن فى صراع الخليج يثير قضية معقدة ، من القضايا الفكرية المركبة ، المتداخلة العناصر ، المتشعبة التفاصيل ، عند البحث الموضوعى عن البواعث الحقيقية التى زينت للقيادة اليمنية اختياراتها السياسية بصفة عامة والخليجية على وجه الخصوص .

فالسياسة فن تحقيق أهداف الدولة الداخلية من خلال الظروف الخارجية المنسجمة مع هذه الأهداف ، ومعالجة الظروف الأخرى المناقضة لها .

فالسياسة إذن (فن) أى أنها موهبة يصقلها علم حتى تزدهر موهبة السياسة بنفاذ البصر ، أو هى علم تصقله موهبة حتى تتجلى شعلة العلم بنفاذ البصيرة .

لذلك يتساءل أهل الذكر عن الموهبة التى ازدهرت فوهبت القيادة اليمنية (نفاذ البصر) حتى سلكت اقصر الطرق إضرارا بشعب اليمن ، كما يتساءلون عن العلم الذى تجلى فوهب هذه القيادة (نفاذ البصيرة) حتى صعدت اقل الدرجات وصولا إلى الهاوية .

فلقد اثبت إصرار القيادة اليمنية على ارتباطها العضوى بصراع الخليج ضرورة أن تكون اليمن عنصرا مرتبطا بتسوية هذا الصراع (سلما او حربا) ، كما اثبت هذا الإصرار حتمية أن يدفع الشعب اليمنى نصيبه فى هذا الصراع ، وأن تتلقى القيادة اليمنية مصيرها السريع من تلك التسوية (رضاء او قضاء) .

□ ملف باب المندب □

اثبتت بصمة إبهام الرئيس العراقى صدام حسين على الإسراع بإعلان الوحدة بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ قبيل سبعين يوما من ابتلاعه الكويت انه وضع فى استراتيجيته العسكرية استخدام السيطرة اليمنية على مضيق باب المندب الذى لا يتجاوز اتساعه ٢٥ كيلو مترا ، والجزر اليمنية التى تتحكم فى حركة الملاحة فى هذا المضيق ، والتى كان كل من شطرى اليمن يتنازع على ملكيتها ، والتى من بينها على سبيل المثال جزيرة (بريم) التى تبعد عن الأراضى اليمنية ثلاثة اميال ، وتشطر المجرى المائى إلى قناتين ، قناة شرقية عرضها ميلان وعمقها أقل من مائة قدم ، وقناة غربية عرضها تسعة اميال وربع وعمقها الف قدم ، وهى مجرى الملاحة الدولية الذى يبعد ميلين اثنين عن جزيرة (بريم) اليمنية ، اى انه على مرمى سهم من سهام اليمن التى اصبحت سهاما عراقية بعد الوحدة اليمنية .

وبرزت اهمية مضيق باب المندب الحاسمة فى حرب سنة ١٩٧٣ عندما قام شطرا اليمن : الشمالى والجنوبى ، بمعونة قطع من الأسطول البحرى المصرى ، بإغلاق الملاحة المتجهة إلى ميناء إيلات ، الأمر الذى اثار فتح ملف لهذا المضيق منذ سنة ١٩٧٤ تحت عنوان : (مسالة تدويل مضيق باب المندب وتدويل جزر حنيش وكمران ودكور وأبو عين) على نحو ما ورد فى صفحات (٦٤ - ٦٦) فى الموسوعة العسكرية الأمنية الإسرائيلية سنة ١٩٨٠ .

هذا ما يجعلنا نلفت النظر إلى المخاطر التى سوف يتعرض لها الشعب اليمنى إذا ما انساقت القيادة اليمنية إلى التعرض لحرية الملاحة فى هذا المضيق تنفيذا للاستراتيجية العراقية فى الخليج ، لا سيما أن مسالة باب المندب ثارت بعنف فى عام ١٩٧١

عندما هوجمت فى ١١ يونيه حاملة البترول (كورال سى) التى كانت تعبر باب المندب فى طريقها إلى إيلات .

ولا ننسى أن من أسباب التقارب الاسرائيلى الأثيوبى ومعاونتها فى مقاومة استقلال أريتريا يرجع إلى تمكين اثيوبيا من أن تكون لها يد طولى فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وهى التى تسيطر على جزر حالب ودهلك وحليب وفاطمة بالإضافة إلى مينائى مصوع وعصب .

فلماذا تغامر القيادة اليمنية بمصير باب المندب ، وتعرضه للصراعات الدولية ، واحتمال فقدان سيطرتها السيادية عليه .. تجاوبا مع استراتيجية عراقية خرافية ؟!..

□ بعث العراق وعودة اليمنيين من السعودية □

نتيجة للتخطيط اليمنى العراقى الاستراتيجى لإثارة قلق المملكة العربية السعودية اضطرتها الظروف الأمنية التى طرأت مع صراع الخليج إلى إلغاء الامتيازات التى كانت تمنحها لليمنيين ، وحدهم دون سواهم ، كالكثير من التغاضى عن شروط الإقامة ، والقليل من الالتزام بشروط العمل .

وذلك ما أدى إلى عودة مئات الألوف من اليمنيين إلى اليمن فزادت البطالة .

وإذا لم تكن هذه النتيجة الحتمية لتغيب عن ذهن الاستراتيجية العراقية اليمنية ، فإنها إذن كانت هدفا يمنيا عراقيا يستهدف استدارج السلطات السعودية إلى إلغاء الامتيازات اليمنية لإثارة الحقد اليمنى ضد الحكم السعودى .

وكان من بين ذلك ما تروجه القيادة اليمنية من إشاعات ضد المصريين بمقولة إنهم يرثون مكانة اليمنيين فى السعودية ، إلى غير

ذلك من المقولات المضللة التى تستهدف نقل أوزار الكارثة اليمنية الاقتصادية من فوق أكتاف القيادة التى غرست بذورها ثم عمقت جذورها .

□ أين مصلحة الشعب اليمنى ؟! □

وإننا إذا افترضنا ظهور المنطق فجاة فى سلوك القيادة العراقية فاستثمرت فرصة المبادرة الأمريكية وانسحبت من الأراضى الكويتية وعادت إليها الشرعية ، فمن ذا الذى يتحمل تعويض الشعب اليمنى عن مصالحه الكبرى التى القت بها القيادة اليمنية فى اعماق الخليج العربى ؟..

وإذا تسامحت المملكة العربية السعودية ودول الخليج مع اليمن ، وهو ما ندعو إليه من اعماق القلوب ، فهل يمكن ان تعود العلاقات الأخوية المتميزة بين هذه الدول الشقيقة وبين القيادة اليمنية التى غررت بها وطعنتها من الخلف ، بينما كانت تتظاهر امامها بأيادى السلام ؟ .

وإذا ترتبت على الكارثة الاقتصادية التى حلت باليمن اضطرابات داخلية ، وهو ما سوف يحدث حتما ، بين شعب مسلح وتضاريس جغرافية مقاتلة ، فكيف تتصور القيادة اليمنية إمكانية الاستعانة بجيرانها فى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للمساعدة على حقن دماء اليمنيين التى تسببت القيادة اليمنية فى إسالتها ونزيفها ؟..

وعندما يتعذر ذلك هل ستطلب القيادة اليمنية قوات امن اجنبية لاستعادة الاستقرار فى اليمن ، وهى التى ترفض مبدا الاستعانة بالأمن الأجنبى فى الخليج بعد ان قضت العراق على فرص الأمن العربى فى جزيرة العرب ؟..

فهل درست القيادة اليمنية هذه النتائج المدمرة التى ترتبت عن موقفها غير العقلانى فى صراع الخليج ؟.. سؤال يعود بنا إلى الظروف التى صعدت بهذه القيادة إلى قمة السلطة ، من قبل الوحدة اليمنية ومن بعدها .

□ لماذا أهدت بريطانيا السلطة للجبهة القومية ؟! □

تشكلت عدة جبهات لتحرير جنوب اليمن وكانت من بينها الجبهة القومية ، التى قبلت ، على اثر نكسة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، استلام السلطة من بريطانيا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد أن قبلت إعفاء بريطانيا من التزاماتها المالية قبل أن ترحل عن جنوب اليمن .

لذلك اكتفت هذه الجبهة بان تنص فى وثيقة الاستقلال على « أن الفترة السابقة على الاستقلال لم تسمح بإنهاء المباحثات حول هذه الالتزامات المالية ».. وكانت مؤهلات هذه الجبهة الثقافية لا تسمح لها باختيار النظام الاقتصادى والسياسى الذى يتفق مع احتياجات الشعب اليمنى .

وتميزت هذه الجبهة الحاكمة بمجموعات متصارعة من الفدائيين غير المؤهلين إلا بالطموحات الشخصية على حساب المصالح الوطنية ، وتقاتلت فيما بينها بالمراهقات الفكرية ، ثم تفوقت على نفسها بالتصفيات الجسدية ، التى كانت من بينها مذبحة ١٣ يناير سنة ١٩٨٦ حين تبادلت هذه المجموعات المتصارعة ضربات الصدور بالدبابات والمدرعات ، ثم لطمات الخدود بالصواريخ والطائرات .

وعندما تحطمت نصال الأسلحة الشيوعية الحمراء على ظهور بعض المتصارعين استخدمت الأسلحة التقليدية البيضاء على وجوه البعض الآخر .

وكانت محصلة المذبحة الشيوعية فى عاصمة اليمن الجنوبيه اثنى عشر الف قتيل فى أربعة أيام معدودات ، وعشرات أخرى من الوف المشردين ، ومئات الملايين من دولارات الأسلحة المحطمة ، والبيوت المهدمة ، والمنشآت التى تحولت إلى أنقاض .

وعندما سقطت الشيوعية فى أوربا الشرقية ، وغسلت دماء الدكتاتور الرومانى نيقولاى شاوشيسكو دموع الشعب فى رومانيا ، توقع شعب اليمن أن يغسل هو الآخر دموعه فى عدن .

غير أن البعث العراقى كان هو الأسبق إلى عدن فانقذ قيادتها بالوحدة مع صنعاء .

□ فلسفة البعث العراقى فى اليمن □

على اثر اغتيال الأخ الرئيس احمد الغشمى ، بعد اغتيال الأخ الرئيس ابراهيم الحمدى ، تولى الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئاسة الجمهورية فى صنعاء .

واستعان بحزب البعث العراقى للقضاء على مكانة علماء الدين ، بينما هم الذين يحافظون على قيم المجتمع اليمنى ، والقضاء على اهمية زعماء القبائل بينما هم الذين يدعمون استقراره . وهم الذين قامت الجمهورية اليمنية من سجلات بطولاتهم ودماء ابنائهم .

وبالميزانيات غير المحدودة التى قدمها البعث العراقى لقيادة شطر اليمن الشمالى طوال سنوات حكم الأخ الرئيس على عبد الله صالح تمكن البعث العراقى من إيجاد مجموعات يمنية من المستفيدين الذين امتلأت خزائنهم بالمال العراقى على حساب مصالح الشعب اليمنى .

وعندما سيطروا على مراكز اتخاذ القرار اليمنى اصبحت التعليمات اليمنية تصدر من بغداد ولا تناقش فى صنعاء .

كان ذلك هو المناخ البعثى فى اليمن الذى مكن البعث العراقى من استثمار هدف الشعب اليمنى فى الوحدة ، ولم يسمح المستوى الثقافى الحاكم فى هذين الشطرين بأن يميز أحدهما بين مصالح اليمن الحقيقية من الوحدة وبين مصالح البعث العراقى الخرافية منها .

الألوف من المثقفين فى الشطر الشمالى محرومون من المشاركة فى اتخاذ القرار ، وألوف أخرى من مثقفى الجنوب ممنوعون من الاقتراب منه . بينما الكثير من قيادات الجنوب لم يبلغوا المراحل الأولى من التعليم ، وبعضهم لا يعرف مجرد الكتابة والقراءة . مثال ذلك قائد جيش الجنوب الذى لم يكتب كلمة واحدة فى حياته ، ولم يقرأ كلمة واحدة حتى ساعة قتله فى أحداث ١٣ يناير ، وزميله الأخر احد المحافظين فى جنوب اليمن ، والذى لا يزال محافظا بعد قيام الوحدة ، وكان وزيرا للأمن الوطنى إلى جانب امثلة أخرى كثيرة .

مع ذلك يشاع عنا أننا نعيش الآن فى عام ١٩٩٠ على مشارف القرن الواحد والعشرين !! .. لكن هذه فلسفة البعث العراقى فى السيطرة على الحكم اليمنى .

وكان من فلسفة الوحدة أن تظل جميع هذه القيادات فى السلطة اثناء فترة انتقال مدتها ثلاثون شهرا تحت شعار التمهيد لاندماج الظروف الموضوعية فى شطرى اليمن ، بينما يشهد منطق الأحداث أن عناصر القيادة فى كل من شطرى اليمن يسعى كل منها إلى إطالة فترة استثمار السلطة لحسابه الشخصى .

مثال ذلك عندما تظاهر الألوف من أبناء الجنوب أمام مقر الرئاسة في صنعاء مطالبين باسترداد ممتلكاتهم مستبشرين بقيام الوحدة ، ثم صدمتهم الحقيقة المرة ، وهي أن ممتلكاتهم في أيدي أصحاب القرار الذين أصبحوا يحتمون في بعث العراق ، فلا يقبلون إعادة ما استولوا عليه باسم الاشتراكية العلمية في اليمن الجنوبية .

والأخ الرئيس على عبد الله صالح يرحب برفض القيادات الجنوبية إعادة الممتلكات إلى أهل الجنوب لأنه يستخدم هذه القيادات في إخضاع أهل الشمال .

□ قرصان من كوبا في مجلس الأمن □

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تقف كوبا إلى جانب اليمن وهما يواجهان العالم في مجلس الأمن عند نظر صراع الخليج . فكوبا لها دور بارز في تاريخ شطر اليمن الجنوبي ، حيث كانت لها قوات مسلحة اشتركت في مذابح رؤساء جمهوريته ، كما كان لها خبراء ومدربون أشرفوا على تعذيب المواطنين اليمنيين الجنوبيين في السجون والمعتقلات وغرف الإعدام .

وإذا كانت هذه العناصر الكوبية قد رحلت أخيرا عن شطر اليمن الجنوبي بعد توقف الدعم السوفيتي وانهيار الاقتصاد في عدن ، فإن علاقة الدم التي ربطت بين الرفاق الكوبيين والرفاق اليمنيين لا تزال قائمة ، فهي التي أنقذت الرفاق اليمنيين من مذبحة الاشتراكية سنة ١٩٨٦ إلى أن اشتركت في تمكينهم من الجلوس على عرش الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠ .

يضاف إلى ذلك بعث بغداد الذي بسط يده إلى هافانا ، وأزمة موسكو التي غلت يدها عن فيدل كاسترو ، فقطعت عنها منحتها السنوية التي بلغت ستة بلايين دولار سنويا كما أكد شيفرنادزه في مؤتمر هيوستون (يونية سنة ١٩٩٠) .

إذن فكوبا فى حاجة إلى بديل مالى عن توقف الدعم السوفيتى . والبديل المعروض فى مجلس الأمن هو غنيمة الكويت التى أسالت لعاب كوبا ، التى لا تمانع فى أخذ نصيبها فى هذه الغنيمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما لا تعارض فى استلامه من المملكة العربية السعودية . ومادامت لم تأخذ هذا النصيب من أمريكا ، ولم تعرضه السعودية ، فلماذا لا تنتظره من العراق مادامت تضمنه اليمن ؟!..

إذن .. فكوبا توظف عضويتها فى مجلس الأمن وتستثمرها فى محاولة إنقاذ اقتصادها من الانهيار بعد أن زارها الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى نوفمبر سنة ١٩٨٩ وأبلغها الكثير عن ظروف الاتحاد السوفيتى الاقتصادية ونصحها بالاعتماد على نفسها .

وهذا أمر فى غاية الصعوبة ، بل يبلغ حد المستحيل فى القريب المنظور ، فى ظل القيادة الكوبية الحالية ، بعد أن باعت كوبا نفسها ثمانية وعشرين عاما ، وحولت شعبها إلى جنود مرتزقة .

هكذا أصبحت كوبا فى حاجة إلى وقت ومنهاج اقتصادى جديد لتغيير نمط حياتها ونشاطها الذى كان يعتمد على الارتزاق العسكرى فى الخارج وإهمال الانتاج القومى فى الداخل . ولا يبدو فى الأفق من خلال تصريحات رئيسها فيدل كاسترو أنه فى وسعه التكيف بضرورات التغيير فى المرحلة الجديدة التى أمسكت برقبته أمام مقصلة التغيير الجذرى .

ولذلك بعد أن فقد موارد القرصنة فى دول العالم الثالث افتتح مسرحا للقرصنة فى مجلس الأمن على حساب الحقوق الكويتية والشرعية الدولية ، وتحديا للسياسة الأمريكية التى تقضى شهر العسل مع موسكو .

□ النموذج الألمانى .. أو الطوفان الرومانى □

ورغم سقوط الاشتراكية العلمية فى دول أوروبا الشرقية ، فإنها لا تزال ، بعد الوحدة اليمنية ، سائدة فى شطر اليمن الجنوبى ، متحفزة لنشر قواعدها فى الشطر الشمالى . وهى التى أسهمت بالقسط الأكبر فى إخضاع القرارات اليمنية المصيرية لمغامرات القيادة العراقية .

كما خلقت الرفض الشعبي لدستور الوحدة لخلوه من الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية . ثم تمسكت بكل القواعد المناقضة للنهوض الاقتصادى ، ولذلك فإن الذين عادوا من السعودية إلى اليمن أغلبهم من طبقة العمال وأصحاب الحرف البسيطة ..

أما المستثمرون اليمنيون فإنهم إما بقوا فى السعودية وإما هاجروا بأموالهم وخبراتهم إلى أرض الله الواسعة .

وفى قمة الكارثة الاقتصادية اليمنية تحتفظ قيادة اليمن بثلاثمائة ألف جندى ومتطوع تحت السلاح تحلم بأن يكون لها دور فى صراع الخليج ، بينما إذا ، لا قدر الله ، بدأ الحل العسكرى لهذا الصراع فإنه لن يستغرق بضع ساعات لا تستطيع اليمن أن تتحرك خلالها قيد شعرة ، بل قد لا تستطيع القوات العراقية المحتشدة فى الكويت ان تعرف ماذا جرى فى بغداد ، حين ينزل الستار فجاة على مسرحية المهزلة البعثية العراقية .

أما إذااستجابت القيادة العراقية للحل السلمى ، وهو ما ندعو الله ان يوفقها إليه ، فإن هذه القيادة او من تحل محلها ، لن تجد دولارا واحدا تعطيه للمريدين والحواريين اليمنيين ، لأنها ستواجه نفقات إعادة تعمير ما خربه التدمير بعد حرب ثمانى

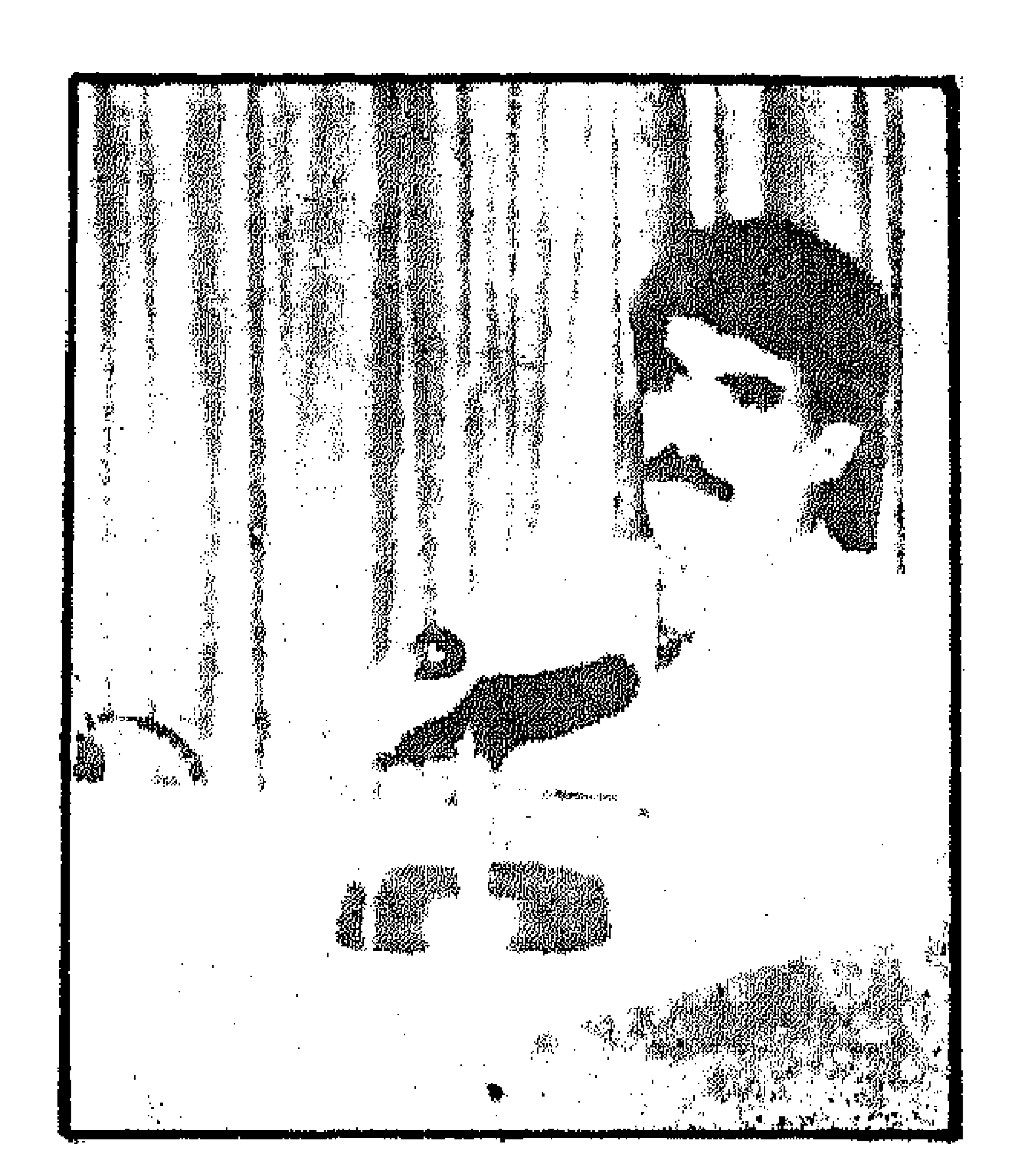
سنوات مع إيران خسرت فيها العراق ٤٥٠ بليون دولار ، وحرب اخرى فى الكويت لن تكسب منها شيئا مع حصار اقتصادى قضى على الدخل المالى إلى جانب الاحتياطى القومى .

فلماذا لا تسارع القيادة اليمنية إلى تصحيح المسار السياسى فى اليمن حتى تتجنب تعريض الشعب اليمنى لخطر الفوضى الشعبية والصراعات المسلحة ؟.. وسبيلها إلى ذلك تطبيق النموذج الألمانى الشرقى السلمى بإجراء انتخاب عام لمجلس نيابى شرعى ، ولكن تحت إشراف عربي ودولى ، حتى يختار الشعب ممثليه الحقيقيين الذين يعدون له مشروع الدستور الدائم ، والقوانين التى تنهض باليمن ، وانتخاب القيادة الصالحة التى تتولى امره ولا تتاجر بمقدراته فى سوق المراهقات السياسية والمغامرات العسكرية .

إن إجراء الانتخاب العام فى اليمن ، تحت الاشراف العربى والدولى هو الحل الأمثل الذى يسقط كل أسباب الرفض الشعبى ، ويضع القيادة اليمنية فى صفحات التاريخ ضمن المصلحين المنقذين ، ولا يسجل عليها إصرار شاوسيسكو فى رومانيا ، وهو النموذج الذى ندعو الله ان تتجنبه اليمن حرصا على جميع الرءوس وبراءة لكافة النفوس .

هذه دعوة عاجلة ، لا تستطيع الانتظار ، لأن صواريخ الأزمة العراقية تهرول إلى اليمن ، ومخلفات الاشتراكية العلمية تطحن عظامها ، ولن تسعفها قوات مرتزقة من كوبا ، ولا خبراء تعذيب من المانيا الشرقية ولا نجدة من روسيا التى طلقت الاشتراكيه .
إنها دعوة عاجلة حتى نمسك نحن بطرف من قلم التاريخ وهو يعيد تقييم سيرة الحكمة وقصائد البطولة ، بينما يكتب صفحته الجديدة وهو يرسم خرائط جغرافيته القادمة .

فإذا لم نسرع نحن إلى الإمساك بطرف من هذا القلم فإن غيرنا سوف ينفرد به ويملى علينا ما يشاء ..
اللهم فاشهد ..

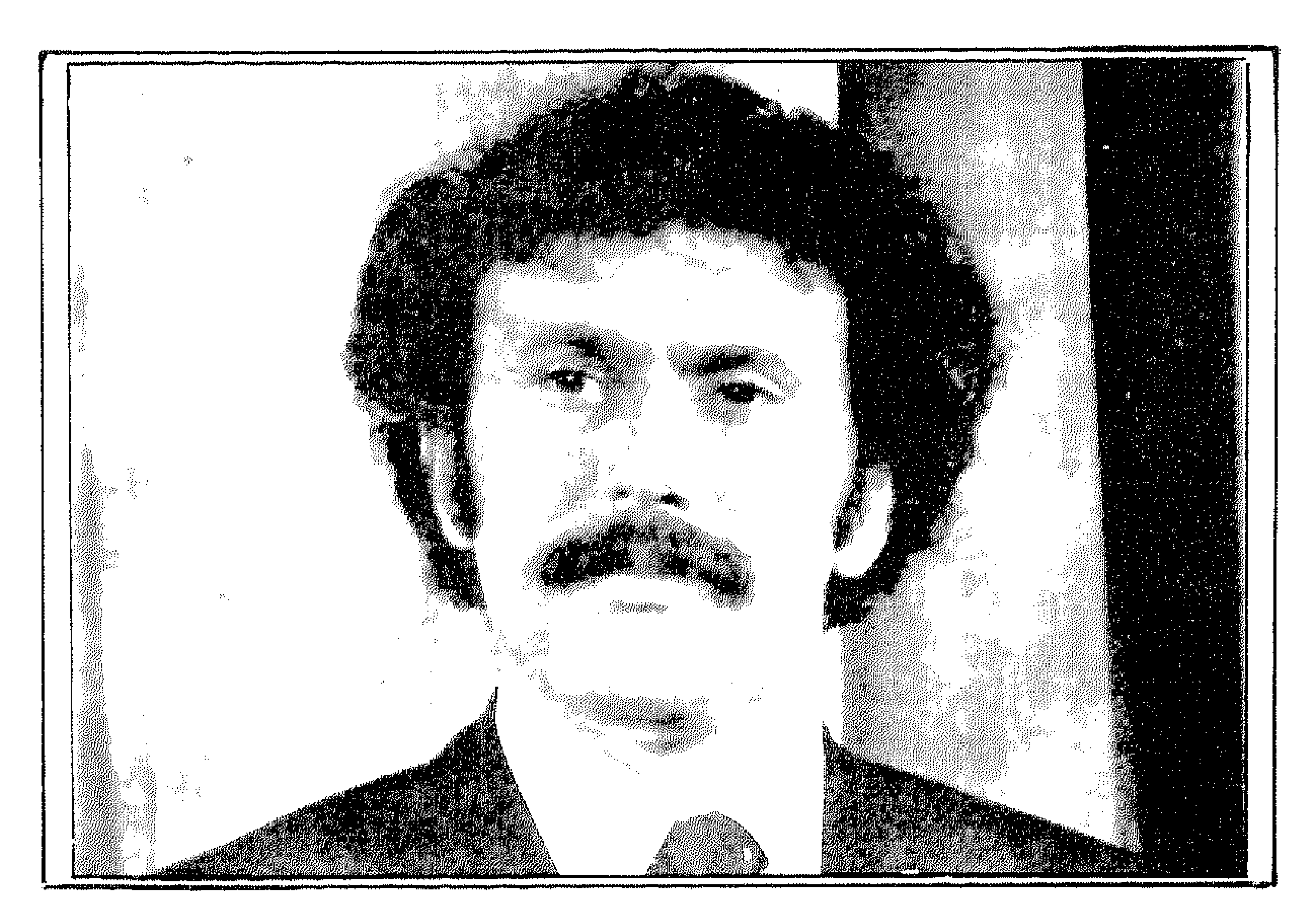


● على سالم البيض ..



● نيقولاى شاوشيسكو ..

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣٧) بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠ ..

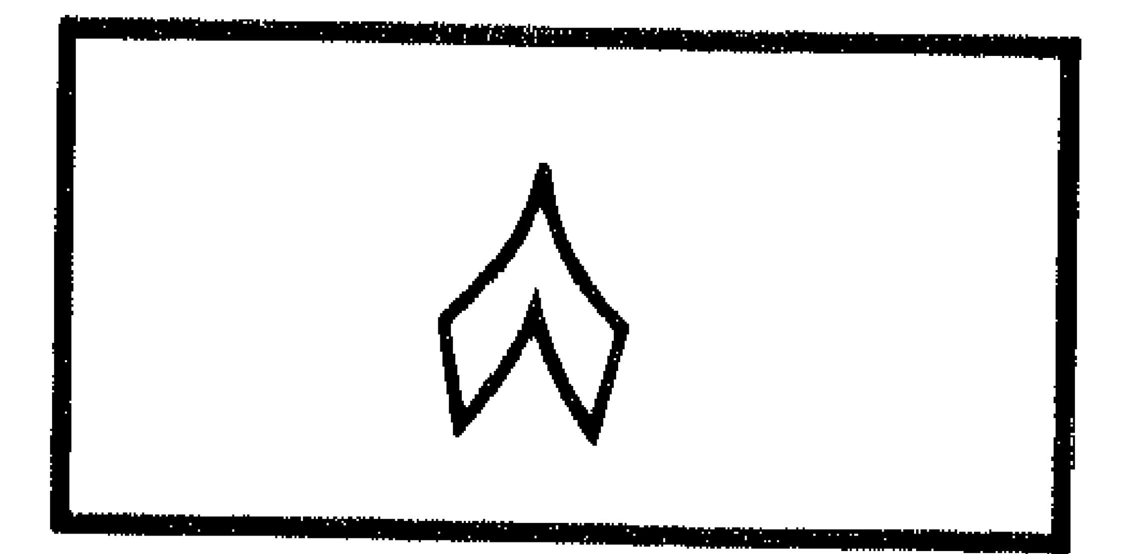


● على عبد الله صالح رئيس اليمن ..

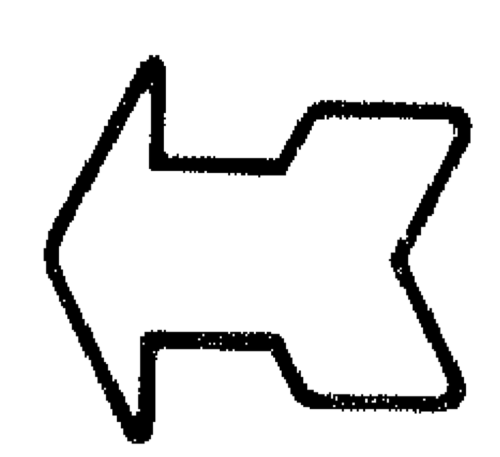


● العقيد ابراهيم الحمدى ..

● العقيد احمد الغشمى ..



في صــراع الخلــيج ..
هــذه مصلحة
الشعب اليمنى !



■ ■ التقدم الحضارى حركة إرادية ناجحة .. تتحرك من خلالها طاقات الظروف الموضوعية المتاحة فى المجتمعات الإنسانية ، سواء تلك التى تقفز فى سباق الحضارة ، أو تلك التى تلهث من ورائها كى تلحق بها ، أو تلمس طرفا من أطرافها .

ويتحقق التقدم الحضارى بسياسات داخلية تنجح فى تنظيم حركة هذه الطاقات ، وتحرير الشعوب من سلبية الرضا بالأقل ، بتشجيعها على إيجابية التطلع إلى الأكثر .

غير أن هذا النجاح يرتبط بسياسات خارجية تعبر عن التطلعات الوطنية ، وهذه وظيفة القيادة فى كل مجتمع ، فهى التى عندما تبلغ الرشد فإنها تدفع بشعبها إلى الأمام ، وعندما تتخلف دون ذلك فإنها تشده إلى الوراء .. ثم إلى الوراء .

ذلك أن النجاح والفشل فى السياسات الداخلية والخارجية لا يتوقف على ضربات طائشة من حظوظ طارئة ، وإنما تنبثق مقومات النجاح من قدرة القيادة على استيعاب الظروف الداخلية المتاحة ، ونتائج لقائها مع الظروف الدولية السائدة ، حتى تتمكن من اختيار المواقف المنطقية التى تتلاقى عندها الطموحات الوطنية مع المعطيات الدولية ، فى أنغام منسجمة ، تطرب مصالح أهل الداخل ، ولا تؤذى مسامع أهل الخارج .

فالسياسة الخارجية لا تعترف بالحب العذرى الذى ينتهى عند عذرية السياسية ، وإنما تتعانق بالحب التقليدى الذى يبدأ عند جاذبية الاقتصاد . وعندئذ تفرض الخيارات السياسة نفسها ، ثم تفرض ما يناسب أمنها .

□ اشتراك مصر .. واشراك اليمن □

أثارت أحداث الخليج مواجع الأمن فى الجزيرة العربية ، عندما عجزت القيادة العراقية عن استيعاب ظروفها الداخلية المتاحة التى تحدد طموحات الشعب العراقى ، كما فشلت فى إدراك الظروف الدولية السائدة التى تحدد الاقتصاد العالمى . وفرضت أنغاما شاذة أطربت القيادة اليمنية ، التى تشبثت بها رغم إرادة شعبها .

وما يزعج اليمنيين المتاملين فى مسار هذه الأحداث أن الذين يتاهبون لرسم المستقبل الأفضل للجزيرة العربية ، ويبشرون بالقواعد الجديدة لبناء امنها واستقرارها ، قد تجاهلوا أهمية اليمن ، فقفزوا من فوق حقائق الجغرافيا الثابتة ، وغفلوا عن شرط من أهم شروط الأمن المؤكدة .

ذلك أن اليمن تحتل موقعا استراتيجيا رئيسيا فى الخريطة الأمنية لهذه الجزيرة . فهى التى تمسك بمفاتيح الباب الجنوبى للبحر الأحمر فتتحكم فى لقائه الجغرافى بالمحيط الهندى ، كما تمسك بمقدمة القرون الافريقية فتثبت انتسابها الجيولوجى للجزيرة ، من قبل أن تنشق الأرض وتفتتح باب المندب .

يؤكد معنا اهمية اليمن فى استقرار الجزيرة ما جاء فى مبررات المساعدات الأمريكية لليمن ، التى أعلنتها نشرة وزارة الخارجية الأمريكية فى مايو سنة ١٩٨٩ حيث أكدت : « أن اليمن موقع استراتيجى مهم جدا بين المملكة العربية السعودية وجنوب اليمن ، وأن استقرار اليمن الشمالى وقدرته للدفاع عن نفسه وتلبية مطالب شعبه أمر مهم جدا لسلام هذه المنطقة الحيوية واستقرارها ، وأن حكومة اليمن تتابع الوجود السوفيتى فى اليمن الجنوبية الحليف الماركسى الذى يعتمد بقوة على السوفييت ، وأن

المساعدات الأمريكية مضافا إليها البرامج السعودية تقدم لليمن الشمالية ضمانات بأن لها أصدقاء يتعاونون على تلبية مطالبها وحاجاتها » .

غير أنه بعد قيام الوحدة اليمنية واشتراك القيادة اليمنية فى صراع الخليج فزع المتأملون اليمنيون عندما لاحظوا إهمال أهمية اليمن فى مستقبل ترتيبات أمن الجزيرة بينما اليمن جزء لا ينفصل عنها .

لاحظنا هذا الإهمال فى تصريح للسفير الأمريكى بالقاهرة فرانك وزنر منشور فى جريدة الأهرام يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٩٠ أوضح فيه تصوره عن هذه الترتيبات فقال « إنها تنبع من خلال الحوار الذى يبدأ بين المصريين والسوريين والسعوديين ودول مجلس التعاون الخليجى ».. ثم أضاف : « أنه لابد من أن تتسم هذه الترتيبات بقدر من البراعة الدقيقة التى تسمح بألا تكون أمنية فقط ، بل تمتد لتصبح اقتصادية وسياسية أيضا ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأن ترتبط بما يتم التوصل إليه من قبل دول المنطقة » : إلى أن توج تصريحه بقوله : « إن بناء المناخ الذى سيعقب انتهاء الأزمة سيستلزم طاقات أكبر من طاقات مصر والولايات المتحدة ، وإنه لديه الآمال فى إمكانية إيجاد شرق اوسط أفضل » .

إننا نؤيد كل ما جاء فى هذا التصريح ، وسبق أن نادينا فى مقالات سابقة بميلاد أمن عربى للجزيرة تكون قاعدته مصر والسعودية ، على أن يستند على دعائم من التكامل الاقتصادى العربى والتعاون الدولى .

غير أننا نبحث مع أنفسنا عن اليمن ، وأين تقع فى مستقبل الجزيرة العربية ، لاسيما بعد أن أعقب تصريح السفير الأمريكى

تصريح آخر نشرته مجلة المصور يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٠ على لسان وليم كوانت المستشار السابق للرئيس الأمريكى لشئون الشرق الأوسط ، حيث أوضح تصوره عن مستقبل امن الجزيرة العربية فقال : « إنه ينبغى أن يتضمن اربع مكونات هى :

١ - قوات تحافظ على أمن الكويت بعد تحريرها تحت راية الأمم المتحدة .

٢ - ترفع السعودية قدراتها الدفاعية ، وحيث إن الديموجرافية السعودية محدودة فإنها تستعين بقوات عربية صديقة ، ومصر بتعدادها الضخم مرشحة لهذا الدور، وكذلك سوريا ، وبذلك يتوازن الميزان بين الدول العربية الغزيرة السكان والدول العربية الشديدة الثراء .

٣ - تشترك تركيا لكونها ذات إمكانات عسكرية ولصيقة بالعراق .
٤ - تشترك الولايات المتحدة بقوة جوية وأعداد من الخبراء .
وبهذا يستقر الأمن فى هذه المنطقة » .

تشغلنا أهمية هذا التصريح لأنه يصدر عن وليم كوانت ، الذى بالاضافة إلى مركزه السابق ، فإنه لايزال مفكرا من أبرز خبراء معهد بروكينجز الأمريكى المتخصص فى دراسة مشاكل السياسة الدولية ، وتقديم استراتيجيات حلها ، والتى تتحول مباشرة إلى مناهج عملية حكومية تتبناها الادارة الأمريكية .

ومع ذلك لايشغلنا هذا التصور من حيث إنه يفترض استمرار الخطر من جانب العراق فى مواجهة دول الجزيرة ، فهذا الخطر لابد ان ينتهى سلما أو حربا ، ثم لابد من أن تستقر العراق فتشارك فى وقت لاحق فى حماية أمن الجزيرة ، فشعب العراق ليس شعب صدام حسين ، وإنما هو أولا وأخيرا شعب العرب .. كل العرب .

ما يعنينا ، نحن اليمنيين ، أن هذه التصورات أسقطت اليمن . وأننا بينما نجزم بأن ترتيبات أمن الجزيرة لا يمكن أن تستقيم إلا باشتراك مصر ، فإننا نقطع بأن هذه الترتيبات لا يمكن أن تستقر بغير إشراك اليمن .

وفارق بين الاشتراك .. والإشراك .

فالاشتراك اختيار عقلى يختاره العاقل بإرادته ، وعندما توافرت الظروف العقلانية المصرية اشتركت مصر بإرادتها فى أمن الجزيرة ، ورحب العقلاء العرب وغير العرب باشتراكها .

أما الاشراك فإنه إملاء على المشترك ، تمليه مقوماته الذاتية التى يجهلها ، فتضطره إلى معالجة مراكزه الإرادية التى جعلته غير مؤهل للاختيار العقلى ، وبدلا من أن يشترك فيما ينفعه اشترك فيما يضره ويصيب غيره .

● ● فلماذا لم تتوافر الظروف العقلانية فى اليمن فاتخذت فى صراع الخليج موقفا مناقضا لمصالحها الوطنية المتاحة ، مصادما للظروف الدولية السائدة ؟..

● ● أو بعبارة أخرى .. لماذا سقطت القيادة اليمنية فى امتحان الخليج ؟ .

□ لماذا سقطت القيادة اليمنية .. ؟ !□

تحمل اليمن ، فوق موقعها الاستراتيجى ، مؤهلات الصديق الصدوق ، والرفيق الذى يُختار قبل اختيار الطريق . إنها بلد الثلاثة عشر مليونا من أولى الصبر على الشدائد والإخلاص فى العمل ، أصحاب الإيمان اليمانى والحكمة اليمانية ، والقلوب الرقيقة والأفئدة اللينة . الذين من طبيعتهم أن يحفظوا حقوق

الجار ، ولا ينكروا أفضال الصديق . غير انهم فى صراع الخليج لم يتمكنوا من التعبير عن هذه المؤهلات . وهذه مشكلة شعب اليمن الآن .

إن اليمن ، كأية دولة ، ارض وشعب وقيادة .

الأرض جغرافيا ، والشعب تاريخ ، أما القيادة فإنها الإرادة التى تعبر عن مؤهلات الدولة ، من معطيات الجغرافيا إلى خصائص التاريخ .

ولم تعبر القيادة اليمنية عن مؤهلات اليمن ، حين عجزت عن الانتفاع بموقعها الاستراتيجى ، واعرضت عن حماية مستقبلها الوطنى ، فهددت الجار وتحدت الصديق ، ذلك لأنها لا تضع الشعب اليمنى فى حسابها ، فقد وصلت إلى السلطة على اسنة الرماح ، سواء فى شطر اليمن الشمالى أو فى شطره الجنوبى . واصطنعت روابط شعبية شكلية فى مذبحة ديموقراطية استوردت أساليبها من الديموقراطية الماركسية التى كانت سائدة فى أوربا الشرقية ، ثم لاتزال مفروضة فى جنوب اليمن ، وتتسلل إلى شمالها ، تحت راية الحزب الاشتراكى وديموقراطيته المركزية ، التى كانت محصلتها فى التطبيق الماركسى ان أستولى الحزب الاشتراكى العلمى على السلطة باسم الشعب ، ثم احتكرتها قيادة الحزب باسم الحزب ، ثم انفرد بها زعيم القيادة باسم القيادة .

هذا ما جرى فى اليمن .. وقالوا عن ذلك : مركزية ديموقراطية فى عدن ، وحرية سياسية فى صنعاء .

وحين اصدرنا كتاب (لهذا نرفض الماركسية) سنة ١٩٧٤ حذرنا شعوب الجزيرة العربية من التطبيقات الماركسية فى اليمن الجنوبية . وبينما اثبتنا فى هذا الكتاب حتمية سقوط الماركسية فى

العالم توقعنا استمرارها لوقت أطول فى اليمن ، لأن اليمنيين الذين حملوها مع قنابلهم إلى جنوب اليمن لم يقرأوها . ومن حاول منهم أن يقرأها فإنه لم يفهمها . وإن فهم منها شيئا فإنه تعلم منها وسيلة وصوله إلى السلطة بغير مؤهلات السلطة ، ثم وسيلة حمايته من السقوط من السلطة رغم أنه (هو) بنفسه مؤهلات سقوطه منها .

ومن يكون كذلك ثم لم يبلغ مراحل التعليم الأولى فإنه لا يعنيه أن يسمع عن سقوط الاشتراكية العلمية فى الدول الشرقية أو لا يسمع عن ذلك شيئا ، لأنه ربط مصيره بالاعتماد على قواعدها التى حددها لينين بأنها : « لا يحدها قانون ولا تكف عن استخدام أقصى وسائل العنف وبغير رحمة » .

لذلك ليس غريبا فى سيرة اليمن أن يظل الحزب الاشتراكى اليمنى متعلقا بقواعدها متمسكا بأغلالها . مثال ذلك ما جاء فى تصريح للعميد محمد حيدره مسدوس نائب رئيس وزراء اليمن وعضو المكتب السياسى ، منقول عنه فى صحيفة الحياة يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٩٠ بخصوص الأراضى التى صادرتها الاشتراكية والمطالبة الشعبية بإعادتها إلى أصحابها ، وهى المشكلة التى (تهدد الاستقرار والوحدة الوطنية) فكشف عن اختلاف القيادة حول هذه المشكلة ، وأسند هذا الاختلاف إلى : (الجهل بالواقع وغياب الأهداف التى تريد تحقيقها من وراء حل هذه المشكلة ، وغياب الحوار الديموقراطى للوصول إلى أرضية مشتركة تنطلق من المصلحة العليا) .

فاعترف نائب رئيس الوزراء بأن مشكلة اليمن التى تهدد استقرارها ووحدتها الوطنية هى : (جهل القيادة بالواقع اليمنى) ، ثم : (عدم إدراكها الأهداف التى تريد تحقيقها) . وهذا ما نوافقه عليه .

أما غياب الحوار الديموقراطى كسبب لهذه المشكلة فإنه موضوع خلافنا معه ، لأن مؤهلات الحوار ذاتها غائبة عن الكوادر الفعالة والحاكمة سواء قبل الوحدة أو بعدها . وعشرات الألوف من المؤهلين المثقفين مبعدون عن الحوار عند اتخاذ القرار . ولا جدوى من حوار ينحصر بين قيادات غير مؤهلة ثقافيا وحضاريا (وتجهل الواقع اليمنى ولا تدرك الأهداف التى تريد تحقيقها) .

إن موضوعية الحوار لا تتحقق إلا عندما يكون المشاركون فيه ملمين بعناصره الأساسية ، مترفعين عن مصالحهم الشخصية ، متحررين من العصبيات الحزبية والشللية ، متابعين التطورات المحلية والعالمية ، يسندهم فى ذلك (إلمام عام) يحيط بارضية الحوار ، ثم يصقلهم (إدراك خاص) يمسك بتفاصيله ، ثم تدفعهم غيرة وطنية تشدهم إلى موضوعية الحوار كلما أخذتهم أعاصير الانفعال بعيدا عنه .

□ وثيقة علماء اليمن □

غياب هذه المؤهلات زين للقيادة اليمنية اتخاذ القرارات المناقضة لمصالح الشعب اليمنى ، سواء فى مجال السياسة الداخلية التى هددت الاستقرار والوحدة الوطنية ، أو فى مجال السياسة الخارجية التى عادت على الشعب اليمنى بكارثة اقتصادية . وهذا ما دفعنا إلى الدعوة إلى إجراء انتخاب عام ، يجرى تحت إشراف عربى ودولى لاختيار ممثلى الشعب فى مجلس نيابى شرعى يضع مشروع الدستور ، وينتخب القيادة التى (تعرف الواقع اليمنى وتدرك أهدافه) .

ولكن .. على نقيض من ذلك أعلن الأخ على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية فى حديث منشور فى صحيفة الحياة يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٩٠ (التمسك بالدستور وطرحه للاستفتاء الشعبى) . ولنا فى ذلك تعقيبان :

الأول : أن الاستفتاء الذى تجريه القيادة التى فى إعنقها دماء اثنى عشر ألف قتيل ، لقوا مصرعهم خلال أربعة أيام فى مذبحة الصراع على السلطة سنة ١٩٨٦ لا يمكن أن يكون استفتاء شعبيا حرا . لاسيما أن رؤوس رؤساء الجمهورية التى سقطت سواء فى عدن أو صنعاء لاتزال ماثلة فى خيال كل يمنى ، شاهدة على طبيعة الديموقراطية فى اليمن التى صعدت بهذه القيادة اليمنية إلى السلطة .

الثانى : أن أكثر من ٥٠٠ عالم من مشاهير علماء اليمن قد رفضوا هذا الدستور فى وثيقة خطية وقعوا عليها جميعا وسلموها إلى يد الأخ الرئيس على عبد الله صالح فى فبراير الماضى (١٩٩٠) وعابوا على الدستور أنه : (جاء ليعتمد الاشتراكية كأساس لإقامة العلاقات وتوجيه الطاقات بعد أن لفظت الاشتراكية أنفاسها فى عقر دارها .. وأن هذا الدستور أهدر كل المكاسب التى قامت الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ من أجل تحقيقها .. وهى التى قام بها الشعب اليمنى المسلم بكل فئاته لإنهاء حكم الفرد .. وإعطاء الشعب حقه فى الحرية والشورى وتوحيد الأمة تحت راية الإسلام) .

فأى استفتاء بعد قول العلماء ؟ .

□ مظاهرات أمام البيت الأبيض □

وسبقت وثيقة علماء اليمن مظاهرات للجالية اليمنية فى الولايات المتحدة أحاطت بالبيت الأبيض يوم زيارة الأخ الرئيس على عبد الله صالح للرئيس الأمريكى بوش (يناير ١٩٩٠) ورفع المتظاهرون لافتات تطالب (بعدم عودة العصور المظلمة التى عاشتها اليمن قبل قيام الجمهورية) وتطالب (بانتخابات ديموقراطية حرة) . وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد نشرت يوم ٢٣

يناير سنة ١٩٩٠ اى فى اليوم السابق لهذه الزيارة نداء للرئيس الأمريكى جورج بوش على لسان الجالية اليمينة جاء فيه : (السيد الرئيس .. قبل ان تصافح العقيد على عبد الله صالح نرجو أن نذكركم ان هناك الألوف من ابناء الشعب اليمنى يرتعدون الآن فى الزنازين فى انتظار معذبيهم ، وهم يتذكرون الذين سبقوهم وتمت تصفيتهم اغتيالا أو تعذيبا) .. ثم نشرت الصحيفة قوائم باسماء اولئك وهؤلاء .

□ مصلحة الشعب اليمنى □

كانت دول العالم تسمع عن ماساة اليمن ، ولا يهمها من يموت فيها او يحيى مادامت اليمن الشمالية (موقع استراتيجى مهم جدا بين المملكة العربية السعودية وجنوب اليمن .. وان حكومتها تتابع الوجود السوفيتى .. الحليف الماركسى) .

ثم جاءت سقطة القيادة اليمنية فى صراع الخليج نجدة من السماء لإنقاذ شعب اليمن . حيث انكشفت مؤهلات هذه القيادة التى لاتزال تعيش فى عصر جبهة تحرير ظفار التى اسستها حكومة اليمن الجنوبية لابتلاع سلطنة عمان فى السبعينيات ، أو تعيش فى عصر الرئيس الجنوبى الراحل سالم ربيع على حين أعلن : (ان الصراع فى شبه الجزيرة العربية والخليج صراع دموى) ..

ولعل الله تعالى قد أراد خيرا لشعب اليمن عندما سقطت قيادته فى صراع الخليج ، لأن سقوطها ايقظ الطاقات اليمنية من غفوتها ، كما حررها من القيود الدولية التى أخرت يقظتها . وإذا كان الشعب اليمنى الآن يشكو من الم الكارثة الاقتصادية التى حلت عليه بسقوط قياداته فى صراع الخليج ، فإن ذلك قد يكون (الألم المؤقت) الذى يعقبه (الشفاء الدائم) إن شاء الله .

فكان من مصلحة الشعب اليمنى ان تغفل قيادته عن أمرين :

الأول : أن مرحلة الحرب الباردة ارتمت بين أحضان الوفاق الدافئة ، وأنه لا يضير الغرب أن يستغرق سقوط الاشتراكية العلمية وقتا أطول وهى تلفظ أنفاسها الأخيرة فى اليمن وكوبا ، أو تمضى فى ذلك وقتا أقصر فى البانيا وأفغانستان ، ولا حاجة إلى متابعة اليمن الشمالية للوجود السوفيتى فى اليمن الجنوبية .

الثانى : أن المساعدات الأمريكية والبرامج السعودية كانت مقدمة من أصدقاء . وعندما تدير القيادة اليمنية ظهرها لأصدقائها فإن كل صديق يذهب إلى طريق .

هذه طبيعة الصداقة ، وجوهر العلاقات الدولية ، الذى كان من صالح الشعب اليمنى أن تغفل عنه القيادة اليمنية .

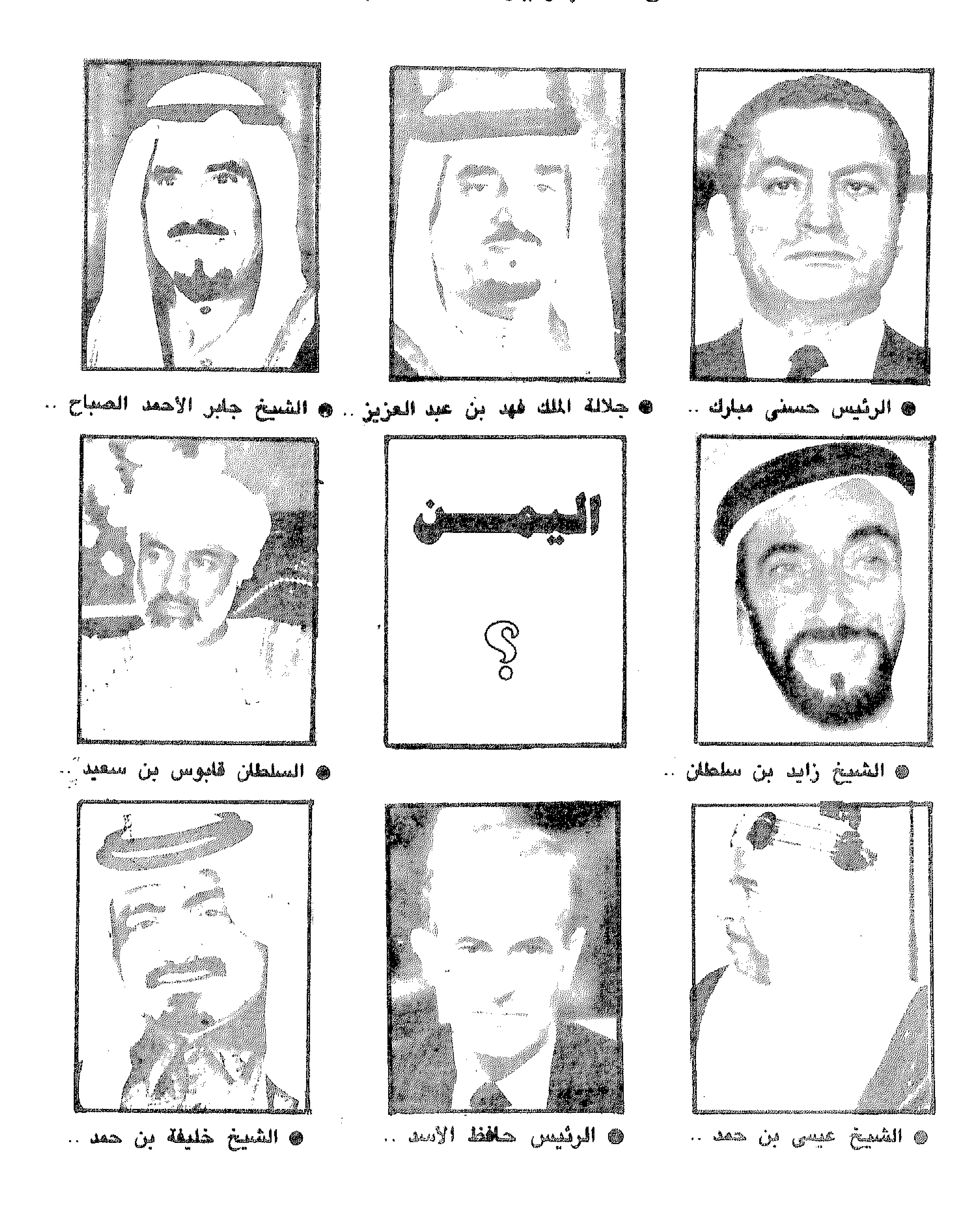
ثم كان الأمل من الوحدة اليمينة أن تبدأ فى اليمن صفحة جديدة تتجمع فيها كل الطاقات الوطنية لتحقيق المصالح الجماعية ، التى تسمى فى عرف الاقتصاد بالمكاسب الجماعية COLLECTIVE GAINS فى عصر الوحدات الوطنية والدولية ، لكن ما أسفرت عنه هذه الوحدة هو مجرد تجميع الطاقات العاجزة مما أدى إلى تطبيع العجز السياسى الداخلى والخارجى والفشل الاقتصادى والاجتماعى ، وهو ما يسمى فى عرف الاقتصاد بالتكيف السلبى . NEGATIVE ADJUSTEMENT

وهذا ما ألقى بالقيادة اليمنية فى اختيارها الخليجى . ولم يعد أمامها سوى الاسراع إلى حماية الجبهة الداخلية من الصراع المسلح بالاسراع إلى إجراء انتخابات تحت اشراف عربى ودولى ، كما فعلت الباكستان . وفى ذلك رصيد تاريخى لهذه القيادة قد يغفر لها ما تقدم ، عندما تشارك فى دفع مسيرة اليمن الحضارية السلمية نحو الاستقرار والازدهار ، وهو ما تمليه مصالح اليمن الوطنية ، وما سوف تمليه احتياجات الأمن الدولية .

فالاحتياجات الأمنية الدولية ضرورة تفرضها أهمية اليمن الاستراتيجية ، وكثافتها السكانية ، مما سوف يفرض اشتراكها فى ترتيبات مستقبل الجزيرة العربية ، تحت قيادة يمنية قادرة على استيعاب الظروف الداخلية المتاحة ، ونتائج لقائها مع الظروف الدولية السائدة ، وبذلك تتمكن من اختيار المواقف المنطقية التى تتلاقى عندها الطموحات الوطنية مع المعطيات الدولية ، فى أنغام منسجمة ، تطرب مصالح أهل الداخل ، ولا تؤذى مسامع أهل الخارج .

● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٤١) بتاريخ ٦/١/١٩٩١ ..

أمن الجزيرة العربية



● الرئيس حسني مبارك .. ● جلالة الملك فهد بن عبد العزيز .. ● الشيخ جابر الأحمد الصباح ..

● الشيخ زايد بن سلطان .. ● السلطان قابوس بن سعيد ..

● الشيخ عيسى بن حمد .. ● الرئيس حافظ الأسد .. ● الشيخ خليفة بن حمد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾

﴿ قرآن كريم ﴾

□ جذور المأزق اليمنى □

■ ■ ما دامت طبيعة الاسباب التى باعدت بين اليمن وجيرانها فى الجزيرة العربية واهدرت علاقاتها الدولية ترجع فى معظمها إلى (جهل القيادة اليمنية بالواقع اليمنى) مع (عدم ادراكها الأهدف التى تريد تحقيقها) كما اوضح نائب رئيس وزراء اليمن ، فان جذور هذه الأسباب منبثقة من شبح الماركسية واشتراكيتها العلمية التى راودت اليمن الشمالية عن نفسها عند قيام الجمهورية ، ثم ابتلعت اليمن الجنوبية باسرها عند استقلالها .

وكانت هذه الجذور قد أنشبت أظفارها فى جسداليمن من قبل قيام الجمهورية فى الشمال ، ثم غاصت بمخالبها بعد حصول الجنوب على الاستقلال .

فاختلف النظام الاقتصادى والاجتماعى فى شطر اليمن الجنوبى عن النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الشطر الشمالى ، فبينما يخضع الجنوب لليسار الماركسى ، يستمد الشمال أصوله من الفكر الاسلامى . ثم ولدت المشاكل المنبثقة عن هذا الاختلاف حتى اشتعلت المعارك المسلحة بين الشطرين فى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٢ إلى جانب ما اعلنته قيادة الجنوب من انها تحمل المسئولية التاريخية لتحرير الشطر الشمالى وبقية البلاد العربية المجاورة واقامة نظام اليسار الماركسى فيها ، والذى كان يدعمه - فى ذلك الوقت - الاتحاد السوفييتى سياسيا واعلاميا وعسكريا .

يشهد على ذلك تصريح تاريخى للعقيد حسين المسورى رئيس اركان حرب الجيش فى اليمن الشمالية فى تلك الأيام وأمين العاصمة (صنعاء) حاليا ، والمنشور فى مجلة الحوادث بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٧٣ صفحة (٢٩) كشف فيه عن التطلعات الماركسية الدموية الأجنبية التى كانت تشعل الصراع الدموى فى الجزيرة العربية وتسيطر على اليمن الجنوبية حين قال منذ نحو عشرين عاما :

« لقد سالت بودجورنى شخصيا سنة ١٩٧١ : متى سيصلنا السلاح . فقال الزعيم السوفيتى : فى الربع الأول من عام ١٩٧٢ . وها قد انتهت الأرباع الأربعة للعام الموعود ، ولم يصلنا شئ .. بل بلغنا أن هناك باخرة كانت متجهة إلى الحديدة وعليها شحنة أسلحة وحولت إلى عدن .. والحكم فى عدن يؤمن بزعامة الاتحاد السوفيتى .. والحكم فى صنعاء يؤمن باليمن ولك أن تقدر لمن سيذهب السلاح ؟ » .

وحيث أننا سبق أن نشرنا مؤلفات سابقة عن هذه الجذور منذ سنة ١٩٧٢ بعدأن اشتعل الصراع المسلح بين شطرى اليمن ،

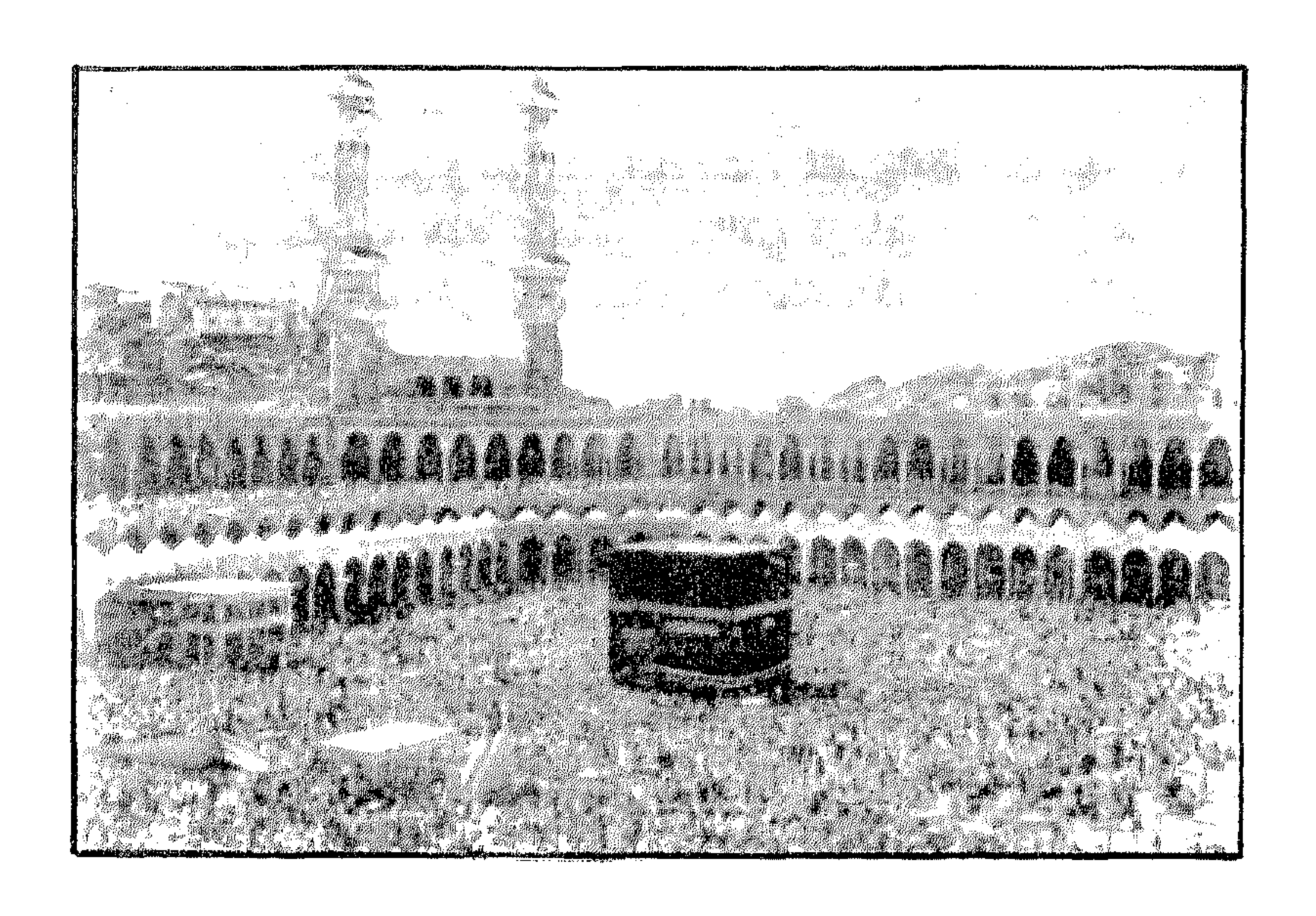
والذى توقف ظاهريا بفضل المساعى الحميدة التى بذلتها جامعة الدول العربية فى أول اجتماع للمفاوضات بين الشطرين بحضور مندوبى مصر والجزائر وسوريا والكويت ، فقد رأينا نقل بعض الفقرات التى تناولت هذه الجذور ، والتى تتعلق بها أكثر من غيرها . واخترنا أن نعرض هذه الجذور فى ختام هذا الكتاب أملا فى اكتمال موضوعه .

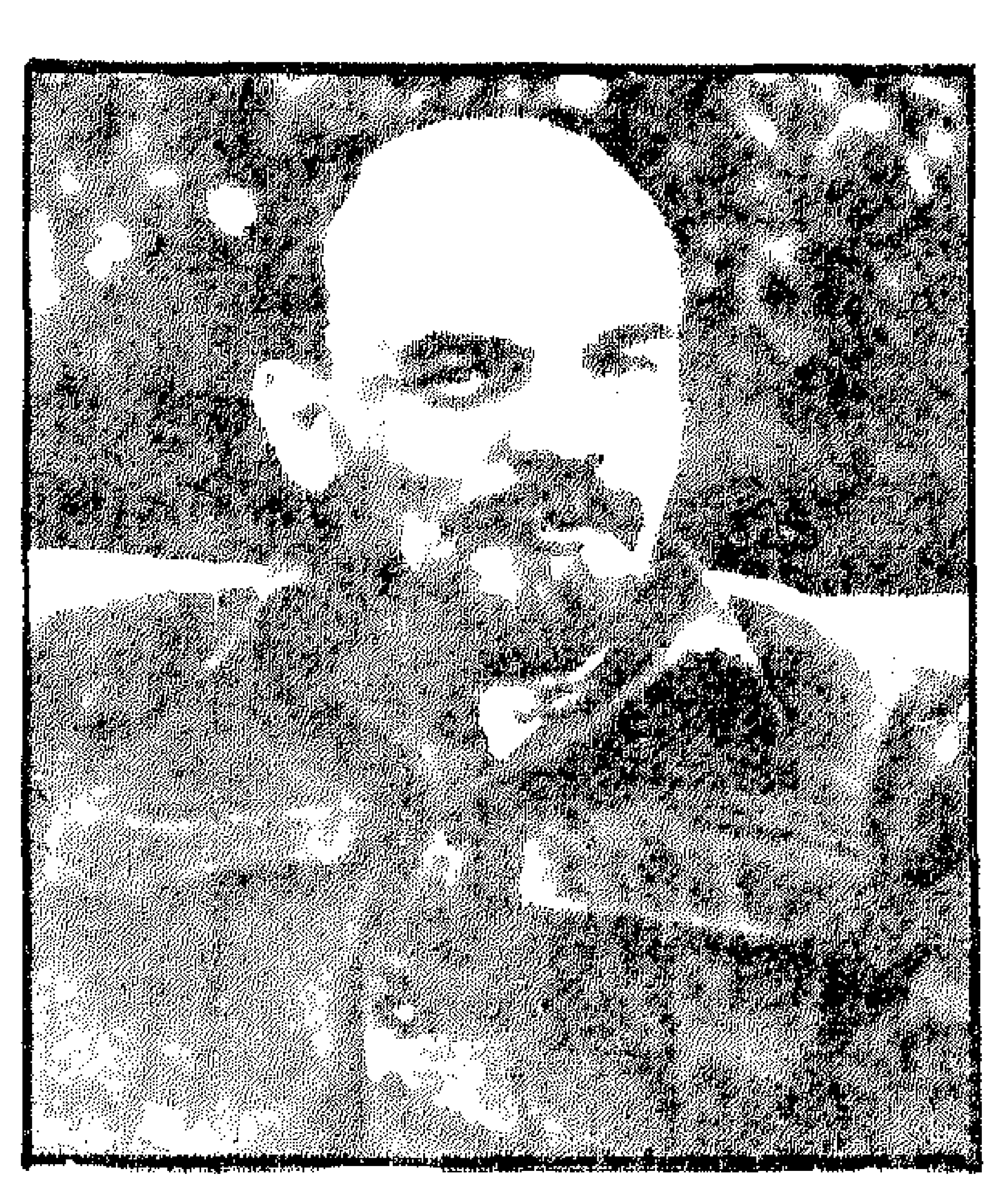


كاسترو



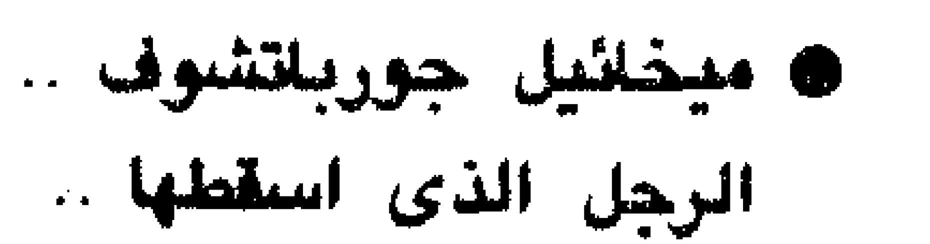
شيفرنادزه





● فلاديمير ايليتش لينين ..
الرجل الذى فرض الاشتراكية ..





● ميخائيل جورباتشوف ..
الرجل الذى اسقطها ..

مـــأزق اليمـــن
في صـــراع الخليج ..

٩

صراع الشعارات !



كنت أعرف من قبل اقامة الجمهورية أن من أهم العقبات التى تعترض طريق الجمهورية نحو بلوغ هدفها الرئيسى ، وهو الإرتقاء بالمستوى الحضارى فى اليمن هى الصراعات الحزبية ، إلى جانب التغلب على مشكلة غياب الحد الأدنى من عدد الكفاءات اليمنية التى تشترك فى قيادة المعركة الحضارية .

وكان لزاما علينا أن نستخلص منهاج تطور اليمن من ظروف اليمن ، واليمن وحدها دون غيرها . ولم يكن فى الإمكان أن نستخلص هذا المنهاج اليمنى إلا إذا اتفق عليه القادة اليمنيون ، أو على الأقل ، إذا لم يكن هذا المنهاج ساحة للصراع السياسى فيما بينهم ، من اجل ذلك لم اقتصر على ما سبق أن قمت بإعداده قبل اقامة الجمهورية من دراسات إقتصادية واجتماعية يمنية ، وإنما سعيت إلى توحيد الصفوف حتى نتفق جميعا كيمنيين على ما يناسب اليمن وينبثق من ظروفها الخاصة ، وما نستخلصه من تجارب الشعوب الأخرى بعقولنا المتحررة من اى التزام حزبى ، وأى جمود عقائدى .

كنت أعتقد أننا ، كيمنيين ، إذا استخلصنا منهاج تطورنا بالإجتهاد فى إطار عقيدتنا الاسلامية ، ومن واقع بلدنا ، فإننا قد نتحاشى الصدام مع الصراعات الحزبية ، وإننا إذا التقينا فى منهاج تطورنا اليمنى فإننا نلتقى جميعا فى المصلحة العربية والوحدة العربية .

لذلك بذلت قصارى جهدى لتحقيق الوحدة الوطنية تفاديا لهذه

الصراعات ، معتمدا على ان الحزبين اليمنيين وطنيون يرفعون شعارات حزبية مستوردة ومعربة لا تستند على نظريات تبرر الصراع الحزبى فى اليمن ، باستثناء الماركسيين اليمنيين الذين تكاثروا فى اليمن على ايدى المدربين العسكريين ، الذين وصلوا إلى اليمن قبل الجمهورية من بلاد الكتلة الشيوعية للتدريس فى مدارس الأسلحة اليمنية ، وبفضل الماركسيين الروس الذين قاموا مشكورين ببناء ميناء الحديدة .

وكنت اعرف جيدا انهم قادرون ، رغم قلة عددهم ، على الاندماج مع التجمعات الوطنية غير الماركسية ، ثم احتواء هذه التجمعات والسيطرة عليها ثم تصفية قيادات هذه التجمعات غير الماركسية تصفيات جسدية .

□ □ مثال من كوبا □

وكان امامى فى كوبا اروع مثال ، فالثورة الكوبية لم تبدأ ثورة ماركسية ،ولم يكن فيدل كاسترو ماركسيا قبل ان تنجح ثورته ، فقد كانت حركة ٢٦ يولية بقيادة كاسترو تضم فى البداية عناصر متنوعة ، قسم منها برجوازى إنضم إلى صفوف المعارضة بعد إصلاحات سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وإلى جانب حركة ٢٦ يولية كان هناك الحزب الاشتراكى الشعبى (الشيوعى) الذى ساهم هو ايضا فى النضال ضد ديكتاتورية نظام باتيستا لكن مساهمته لم تكن حاسمة . وكانت هناك اخيرا حركة (الإدارة الثورية) التى نظمت فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ هجوما فاشلا على قصر الرئاسة . اما التركيب الاجتماعى لهذه الحركات الثلاث فهو بوجه عام : حركة ٢٦ يولية فلاحية ، والحزب الاشتراكى الشعبى عمالى ، والادارة الثورية طلابية .

وجرت اول محاولة لدمج هذه المنظمات الثلاث فى ٢٦ يولية سنة

. ١٩٦١ ، يوم ولدت : (المنظمات الثورية المندمجة) ، وقد تمت عملية التوحيد من فوق ، عن طريق تجميع مناضلى شتى المنظمات القائمة .

وكان عدم توازن القوى يعمل لصالح الشيوعيين المنظمين والمدربين ، ثم تولى هانبيال اسكيلانتى - وهو قائد سابق للحزب الاشتراكى الشعبى الشيوعى الكوبى - مهمة الإشراف على تنظيم (المنظمات الثورية المندمجة) ، فسلم المراكز القيادية فى التنظيم المندمج لأعضاء قياديين سابقين فى حزبه الاشتراكى الشعبى الشيوعى .. وبعد أن استيقظ فيدل كاسترو واتخذ قرارات لمواجهة هانيبال اسكيلانتى حيث اعتقله وقدمه للمحاكمة العلنية ، وعزل بعض من عينهم فى المراكز القيادية . كان كل شئ قد انتهى وابتلع الحزب الشيوعى حلفاءه فى التنظيم الموحد ، من الذين كان لهم الدور الأساسى فى الثورة .

ولذلك اضطر كاسترو إلى اعتناق الماركسية ، وقال قوله المشهور : « أنا كوبى أولا ، أمريكى لاتينى ثانيا ، ماركسى لينينى حديثا » .

وعندما سقطت كوبا بين مخالب الماركسية ، تحول شعبها إلى جنود مرتزقة يعملون خارج كوبا لحساب الاشتراكية العلمية . وكان هؤلاء المرتزقة الكوبيون فى مقدمة القوى التى حسمت صراع السلطة فى المذبحة التى شهدتها اليمن الجنوبية فى ١٣ يناير سنة ١٩٨٦ ، فقد ذبحت اثنى عشر ألف يمنى فى أربعة أيام ، حتى سقطت السلطة الدموية فى أيدى الفئة التى تشارك الآن فى قيادة اليمن بشطريها ، بعد قيام الوحدة اليمنية ، وتشارك فى توريط الشعب اليمنى فى مأزق الخليج ..

□ شبح الماركسية □

عند إقامة الجمهورية اليمنية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، كان شبح الماركسية هو الذى يطاردنى ليلا ونهارا فى وقت كنا نحتاج فيه إلى مساعدة الاتحاد السوفيتى السياسية ، كما كنا فى حاجة إلى أسلحته وذخيرته للدفاع عن الجمهورية اليمنية الوليدة .

□ رفضنا الشيوعية □

ومع ذلك ، ومن فوق هرم الصداقة اليمنية - السوفيتية ، ومن قلب نيران المعارك العسكرية الطاحنة ، وقفت فى مؤتمر شعبى أعلن رفض اليمن للشيوعية إيمانا بأن الظروف التى تملى إرادتها على دولة من الدول حتى تقف مع دولة أخرى فى خندق سياسى مشترك ، لا تفرض عليها أن تقف معها فى خندق اقتصادى اجتماعى مشترك ، مع استمرار تعاونهما السياسى المشترك دفاعًا عن صالحهما السياسى الدولى المشترك .

ذلك لأن مصلحة الدولة ، أية دولة ، هى الأساس الدائم والمحرك الوحيد لسياستها الخارجية التى تفرض عليها ، من وقت إلى آخر ، عقلانية اختيار الخندق الأفضل الممكن من بين الخنادق السياسية الدولية المتاحة .

أما انتماء الدولة إلى إحدى النظريات الاقتصادية الاجتماعية فإنه انتماء معلق على رجاحة من يفكرون فيها وقوة من يتسلطون عليها ، ثم تتفاعل النتائج التجريبية مع تطور المحصلات الفكرية ، وتتبادل مواقع التاثير فيما بين الذين يفكرون والذين يتسلطون ، فيتغير الانتماء الفكرى الاقتصادى الاجتماعى ، فى مسيرة حضارية متطورة لا تتوقف عند حد ، ولا تصطدم عند نهاية ، إلا إذا توقفت

الأرض وهى تجرى لمستقر لها ، أو السماء انشقت وأذنت لربها وحقت .

وإذا كنت فى تلك الأيام كما لازلت حتى اليوم أعلن رفضى للشيوعية ، فإنى أرفضها من منطلق دينى الإسلامي .. من منطلق إيمانى بالله سبحانه وتعالى ، ومن منطلق اجتهادى الشخصى فى إثبات فشل الماركسية . الذى شرحته تفصيلا فى كتاب صدر لى سنة ١٩٧٤ بعنوان : (البديل للصراع الدموى فى اليمن) ، ثم فى كتاب بعنوان : (لهذا نرفض الماركسية) وقد صدر أيضا سنة ١٩٧٤ .

ولذلك فإن الذين أساءوا فهم سياستنا اليمنية فى تلك الأيام ، متصورين أننى وقعت فيما وصفوه بالمصيدة الأمريكية ، لمجرد أننى أعلنت رفض الجمهورية اليمنية للماركسية ، لم ينتبهوا إلى عقيدتنا الاسلامية الراسخة فى اليمن ، ولم يلتفتوا إلى تاريخ المنطقة العربية ، ولا تاريخ تطور العلاقات الدولية ، فانجرفوا فى تيار الشعارات التى لم تكن قد استيقظت على ضغوط المتغيرات الحضارية ، فلم يتبينوا أن الشعارات التى كانت سائدة فى تلك الفترة من عمر الأمة العربية كانت تخدم - عن قصد أو غير قصد - توازن الصراعات الدولية المفروضة على المنطقة العربية .

إننى لم أرفض الماركسية تعصبا ضدها ، ولا جهلا بها ، وإنما إثر دراسة مستفيضة رجعت فيها إلى اكثر من الف مجلد كما شهد بذلك سنة ١٩٧٤ أستاذ العلوم السياسية الدكتور بطرس غالى ووزير الدولة الشئون الخارجية فى الحكومة المصرية حاليا وكان ذلك فى وثيقة منشورة فى كتابى : (ازمة الأمة العربية وثورة اليمن) الذى صدر سنة ١٩٨٣ .

□ خلاصة الماركسية □

وخلاصة ما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة أنه :

أولا : فلسفة فريدرك إنجلز المادية التى قيل أن كارل ماركس أعتمد عليها قد عجزت عن تقديم الدليل المادى على صحة أساسها النظرى ، ثم تقوقعت فى اعتبار العامل الاقتصادى عاملا جوهريا وليس عاملا وحيدا فى تفسير للتاريخ ، وإننى - وبغير حرج - أسلم بهذه المحصلة كلها ، دون أن أكون ماركسيا ، لأن هذه المسلمات فى هذه الحدود ليست إلا مجرد بديهيات يتقيد بها المفكرون فى كل المراحل ، وفى كل العصور قبل أن تبدأ الماركسية وبعد أن تنتهى .

ثانيا : إذا أراد حلفاء الماركسية أن يثيروا الجدل حول أصل العالم للتوصل إلى إنكار وجود الله عز وجل ، فإننى أعلم انه فى جميع عصور التاريخ ظهر ملحدون ، وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم من ملحدين دون أن يكونوا ماركسيين .

ولا أرى أية قيمة علمية فى الربط بين (حتمية الإلحاد) و (إمكانية التطور) ، فالعلم ليس وقفا على الملحدين ، حتى يشترطوا الالحاد على التقدميين .

ثالثا : إن النظرية الماركسية ليست أكثر من مجرد إجتهاد فكرى ظهر وليد (ظروف معينة) شانه فى ذلك شان كل الاجتهادات الفكرية التى تفرزها ظروف وتسقطها ظروف أخرى مختلفة . وقد شهد بذلك فريدريك انجلز قبل وفاته بثلاث سنوات ، وكتب فى صفحة (٣٦١) من كتابه فقال : « لايجب ان يزعم مفكر - أيا كان - أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان اية فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة أو غير صالحة فى هذه الظروف

بعينها ، وإذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا » .

رابعا : كل ما أكتشفته إقتصاديا من خلال التنقيب الدقيق فى كتاب (رأس المال) لكارل ماركس فى مجلداته الأربعة ، من أولها إلى آخرها ، لم أتوصل فيه إلى أى جديد اقتصادى علمى يحدد « القيمة » التى هى المحور الرئيسى للماركسية سوى عبارة أن : « لعنصر العمل أهمية خاصة » وهذه العبارة لا تاتى بجديد ، لأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج أهمية تزيد وتنقص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف إنتاجها ، وأن وجود أهمية خاصة لأحد عناصر إنتاج سلعة معينة فى ظروف معينة لا ينفى أهمية عناصر الإنتاج الأخرى بالنسبة إلى هذه السلعة المعينة ، وحتى فى نفس هذه الظروف المعينة .

خامسا : بينما ترفع الماركسية شعار : (إلغاء التمييز الطبقى) فإنها تقرره وتؤكده بإقرارها دكتاتورية طبقة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع إفراز طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها . وكل ما تؤدى إليه هو نقل السيطرة الطبقية من طبقة إلى طبقة أخرى ، وبذلك لا يمكن التسليم بان النظرية الماركسية : « نظرية إجتماعية إنسانية » وإنما يلزم إعتبارها : « أداة إثارة سياسية » تتسلح بها مجموعة متعطشة إلى السلطة كى تنقض عليها وتمارس تسلطها الدكتاتورى على بقية المجتمع ، وهذا ما يخرجنا عن دائرة الإقتصاد الإجتماعى ، ليلقى بنا فى ساحة الصراع السياسى الذى بدلا من أن يستثمر كل طاقاتنا من اجل تطوير أساليب التقدم الحضارى ، فإنه يستنفد هذه الطاقات فى تطوير اساليب القمع البوليسى .

سادسا : إصرار الماركسية على تطبيق القوانين الماركسية فى اى

مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة فى حضارته ، إصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذى أوضحه فى كتابه : (نقد برنامج جوته) صفحة (٢٥) حيث قال : « إن القانون لا يمكن أبدا أن يرتفع عن الحالة الإقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

ومعنى ذلك أن القانون الذى يحكم تطور مجتمع معين يلزم أن يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه .

وعندئذ تصبح زيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع فى اى مجتمع مرهونة بمدى الإبداع فى التخطيط الإقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ، الأمر الذى يتطلب مفكرين إقتصاديين وسياسيين مبدعين لا مزايدين مراهقين ومنظرين سطحيين .

سابعا : بظهور الحضارة الحديثة التى لم يتنبأ بها ماركس أو انجلز ، ولا غيرهما من مفكرى القرن الماضى ، أو مفكرى أوائل القرن الحالى ، نجد أن قضية الاستغلال قد عجزت عن العثور على اى حل حاسم وجذرى للتطبيق الماركسى ، ولن تجد لها هذا الحل إلا عن طريق الفكر الإقتصادى والسياسى الذى يتلاءم مع طبيعة الحضارة الحديثة التى قفزت فى حركة صاروخية وفى غفلة من تاريخ البشرية القديم والبطئ .

ثامنا : بالرغم من أن الماركسية ترفع شعار الديمقراطية ، فلقد دلتنا الممارسات الماركسية على أن حتمية الإلتزام بتطبيق « المركزية الديمقراطية » فى المجتمعات الماركسية يجرد هذه المجتمعات من فرص الممارسات الفعلية للديمقراطية . وبذلك لا تلغى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديمقراطية فحسب ، وإنما تفصل أيضا

« إرتباطها العلمي » عن موكب الفكر الحضاري الذى بحث عن الديمقراطية وطالب بها منذ أقدم العصور ، اذكر من ذلك على سبيل المثال :

* سقراط فيلسوف اثينا الذى دفع حياته ثمنا لإيمانه بالديمقراطية .. وعوقب اروبيس بالطرد من اثينا لإتهامه بالتلوث بمشاعر غير خلقية لأنه طالب بالحرية السياسية .

* ولاتزال العقوبات التى اصابت سقراط واوربيدس فى العصر القديم تتكرر بشتى الصور فى العصر الحديث !!..

والسبب فى تصورى واحد : هو التطلع إلى الديمقراطية فى انظمة لا تمارسها .

وعندما يكون ذلك هو مصير الشعار الديمقراطى الذى ترفعه الماركسية فإنها حينئذ لا تتميز عن الأنظمة السياسية الأخرى التى تقوم الماركسية بالعمل على إسقاطها .

تاسعا : إن شعار المساواة بين الناس الذى رفعته الماركسية لإكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب خلوه من العلمية ، ويشهد على ذلك التفاوت فى الأجور والمرتبات والحوافز المادية فى الأنظمة الماركسية .

عاشرا : إن النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على رفع شعارات جماهيرية ماركسية اشتراكية .. وإنما يتوقف على مدى النجاح فى إكتشاف وسائله الممكنة فى ظل نظام حضارى يرحب بالتقدم ويدفعه إلى المزيد من التطور .

حادى عشر : إن النظرية الماركسية لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية .

ثانى عشر : لم يثبت إحصائيا أن رفاهية الفرد فى المجتمع الماركسى أعلى من رفاهية الفرد فى المجتمع الغير ماركسى ، لأن الرفاهية الفردية ليست « موقوفة » على المجتمع الماركسى ، ولا هى « محظورة » على المجتمع غير الماركسى ، وأن المزيد من الجهد ، والمزيد من الإبداع ، والمزيد من الإنتاج هو الذى يؤدى إلى المزيد من الرفاهية .

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الإنتاج « عامة » أو « خاصة » بقدر ما تتوقف على كون هذه الوسائل « عصرية » أو « متخلفة » .

□ المنطق الاسلامى □

والعصرية المنطقية والإسلامية ، فى نفس الوقت ، تربط الإنتاج الأكثر بالإبداع المشروع الأكثر . وتعطى الإبداع الأكثر العائد الأكثر . وفى نطاق التكافل الإجتماعى يتحقق ، وبغير صراع ، العدل الأكثر .. وهكذا ببساطة .. لا أقل ولا أكثر .

وإذا افترضنا تصور إمكانية الوصول إلى المرحلة العليا من الشيوعية ، حيث يؤخذ من كل حسب طاقته ويعطى لكل حسب حاجته ، فإن الإجتهاد النظرى حول من يعطى ومن ياخذ يتضمن فى جوهره جوابه الفطرى ، فالكل يفضل غريزيا وبشريا ، ان ياخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الأخذ « سهلا » يصبح العطاء « متعذرا » .

وعندما يصبح العطاء « متعذرا » فإنه ينقرض حتى يصبح الآخذ مستحيلا .

●● بتعبير آخر :

إذا وصلنا إلى جنة الماركسيين ، أى المرحلة العليا من الشيوعية واختفت الدولة أى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصورنا إمكانية إعطاء كل حسب حاجته ، فلابد أن نفترض أن يكون الكل قد بذل طاقته .

وفى حالة إنعدام الدولة .. ما الذى يمكنه أن يردع الإسترخاء البشرى الغريزى ؟ .. ما الذى يمنع تناقص الطاقة ويضبط هذا التناقص مع تزايد الحاجة ؟ .

اليس الصحيح انه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة .. اى العطاء .. اى العمل .. وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة .. اى الأخذ .. اى الرفاهية ؟ .

أليس الصحيح انه عندما ينقرض العطاء .. ينقرض الأخذ ؟ .

وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطة تتولى تنظيمه .. اليس من الصحيح ان ينشأ صراع دموى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟ .

وعندما تتناقص الطاقة بالنسبة إلى الحاجة ويستمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية .. اليس من الصحيح أن ينهار الأساس الأخير للنظرية الماركسية ؟ .

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى إطارها العلمى ، وفى تطبيقها العملى لمَ يثبت انها حقيقة خالدة ، بل ثبت انها مجرد محاولة اجتهاد أفرزته ظروف معينة وتجاوزته ظروف اخرى ..

ثبت أنها ليست نظرية إقتصادية ينتفع منها الإقتصاديون .

وإنما هى « اسلحة سياسية » يزايد بها المتصارعون ..

وحين يثبت انها محاولة طبقية فلن يثبت انها ذات أهداف ديمقراطية .

●● إذن :
إنحصرت خلاصتها الفلسفية فى إنكار « حقوق الله » لأنها لا تعترف بوجوده حتى تبطش بخلقه ..

وانحصرت خلاصتها التطبيقية فى إنكار « حقوق الإنسان » لأنها لا تعترف بطبيعته حتى تتحكم فى رزقه .

واشترطت لبقائها تطبيق أقصى وسائل العنف وبغير رحمة ، وقالوا عن ذلك : « فلسفة » .

وسموا ذلك : « نظرية » .

□ أصنام جاهلية فى اليمن □

غير أن الحكام المتسلطين فى اليمن ، الذين تعاقبوا على احتكار السلطة فى شطر اليمن الجنوبى ، منذ استقلاله قد امنوا بالماركسية واشتراكيتها العلمية ، وتجاهلوا الإسلام والمنطق الفطرى للإسلام .

وهكذا اختلف النظام الإقتصادى والإجتماعى فى الشطر اليمنى الجنوبى عن النظام الإقتصادى والإجتماعى فى الشطر اليمنى الشمالى ، فبينما يتصف الأول باليسار الماركسى ، يستمد الآخر

اصوله من الفكر الإسلامي ، ولايزال هذا الاختلاف قائما بعد قيام الوحدة اليمنية ، رغم سقوط الماركسية واشتراكيتها العلمية ، فى عقر دارها ، منذ نحو عام ، كما توقعنا تماما قبل نحو ثلاثين عاما ، فى وقت كانت فيه الماركسية شعارا للتقدمية . ومع خطورة ذلك ، وفى قمة السلطة ، تحملنا مسئولية التبشير بانها ليست أكثر من صنم من اصنام الجاهلية ..

□ مسلمون وعصريون □

لقد رفضت الماركسية عن علم ، وتمكست بالإسلام عن علم . فكما درست الماركسية درست الشريعة الإسلامية ، التى كلما درستها إزدادت إيمانا بها .

وإننا المسلمون المثقفون نعترف ونتباهي بأننا مؤمنون ، وفى نفس الوقت عصريون متطورون .. نؤمن بالله ونؤمن بملائكته ، ونؤمن بكتبه ، ونؤمن برسله ، ونؤمن بلقائه ، ونشهد بأن لا إله إلا الله وان محمدا رسول الله .

ولا نجد فى إيماننا هذا ما يمنعنا من دراسة كل الأبحاث والنظريات ، وفحص كل المعلومات ، واستخلاص كل الإيجابيات ، وتحديد كل السلبيات فى جميع الأنظمة والمجتمعات .. فإيماننا بالله قد قام على العقل والدليل والحجة الواضحة .. فالدين لا ينهى عن التطور ، ولا يحد من المعرفة بل يامر بالعلم ، وبالمزيد من العلم ، وكانت أول سورة نزلت من القرآن الكريم هي سورة العلق .. فقال تعالى : « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، إقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم » .

فكانت هذه السورة قاطعة الدلالة على أن العلم هو « بداية الهداية » وليست الهداية هى « نهاية العلم » .. كما قال تعالى : « وقل ربى زدنى علما » .

إذن لا يوجد أى تعارض بين ان نكون مؤمنين وبين ان نكون متعلمين ومعلمين ، بل إننا كلما استزدنا من العلم كلما اقتربنا من الله . قال تعالى : « شهد الله انه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم » . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « العلماء ورثة الأنبياء » .

□ الإسلام لا يقر التخلف □

فالإسلام لا يقر التخلف والفقر والحرمان ، بدليل قوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التى اخرج لعباده والطيبات من الرزق » .

الشيطان وحده هو الذى يسوق الناس إلى الفقر وليس الإسلام بقوله تعالى : « الشيطان يعدكم الفقر ويامركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا » .

فالأصل فى الأشياء كلها انها حلال إلا ما حرم الله بنص قاطع ، وما حرم الله محصور فى إطار قوله تعالى : « قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق ، وان تشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » .

والمعنى انه ليس فى الإسلام ما يمنع من الإجتهاد المستمر ، والإستفادة المتواصلة من جميع العلوم والأبحاث العصرية المتطورة لتحقيق مصالح المجتمع المتجددة ، ما لم يصطدم ذلك بنص قاطع فى القرآن أو السنة .

وليس فى القرآن والسنة نص قاطع يمنع تحقيق مصالح المجتمع الحقيقية التى تتطور مع سنة التطور .

ولقد اثبت التاريخ ان المسلمين عندما اقاموا دولتهم وبسطوا

سلطانهم فى أنحاء الأرض ، كان علماء المسلمين يقودون الحضارة ويتزعمون التطور ويخططون التقدم ويرسمون النهضة ويتصدرون صفحات العلوم والفنون ويقدمون إلى الإنسانية أرقى مبدعات العقول وأحدث مبتكرات العبقرية ، حتى انتشلوا أوروبا من عصر التخلف والظلام وساقوها إلى فجر التقدم والنهضة .

□ الإسلام والديموقراطية □

لقد كان الإسلام أول من أرسى دعائم الديمقراطية ، وهى « الشورى الحقيقية » التى يتولاها الأكفاء وهم أهل الحل والعقد من ممثلى الشعب الذين يضع المجتمع ثقته فيهم ، حتى يكون الحكم السياسى حكمًا شوريًا تقيمه وتحرسه إرادة الأغلبية ، وحتى يصبح قرار السلطة العليا فى المجتمع منسجمًا مع الإرادة الشعبية تحقيقًا لقوله تعالى فى سورة الشورى : « وأمرهم شورى بينهم ».. وقوله تعالى فى سورة آل عمران : « وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله » .

أى أن مراحل إتخاذ القرار فى النظام الإسلامى تمر أولًا بالشورى الحقيقية ، ثم ثانيًا بعزم القائد ، أى إتخاذ قراره وفق هذه الشورى الحقيقية ، ثم ثالثًا بتوكل القائد على الله ، أى إخلاصه وصدقه مع الله فى استخلاص عزمه أى قراره بعد هذه الشورى الحقيقية مستلهمًا التوفيق من الله .

وبذلك تتحقق الديمقراطية من الشورى ، وتنبع القيادة من العزم ويتجلى الإخلاص من خشية الله . وبذلك تستقر أنظمة الحكم وفق تطلعات الشعوب المسلمة المتدينة على نسق ما تقتضيه الشورى الإسلامية التى يتولاها أهل الحل والعقد من الخبراء المتخصصين فى مجال النهضة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ومعهم المجتهدون من فقهاء الإسلام حتى يتولوا صياغة مناهج التطور

العصرى وتقنين حلول القضايا المتطورة والمتنوعة فى إطار الإجتهاد الإسلامى المستمر ، الذى هو احد الركائز الأساسية فى الشريعة الإسلامية ، طالما كان هذا الإجتهاد المستمر ملتزمًا باصوله الشرعية ، ومنها الإلتزام بعدم الإصطدام بنص قطعى الورود وقطعى الدلالة فى القرآن والسنة ، وحدهما دون سواهما .

□ الاجتهاد الإسلامى □

ذلك لأن اجتهاد فقهاء الإسلام السابقين فى القضايا التى عاصروها لا يمكن أن يحول دون اجتهاد فقهاء الإسلام اللاحقين بالنسبة للقضايا المتغيرة التى لم يعاصرها السابقون واصطدم بها اللاحقون ، طالما لم يجدوا لها حكمًا قطعى الورود فى القرآن والسنة .

هكذا يظل باب الإجتهاد الإسلامى مفتوحًا متسعًا للاهتداء إلى الأحكام الشرعية التى تتفق مع تطور العصور ، وتطور الإحتياجات الإنسانية وفق ما يلهمه الله إلى البشرية من علوم ومعارف واختراعات واكتشافات تخلق معها علاقات جديدة ومعاملات متغيرة وقضايا مستحدثة .

هذا ما يريده الإسلام من المسلمين .

ولو كان الله سبحانه وتعالى قد أراد أن يقفل باب الإجتهاد بعد موت فقيه معين من فقهاء المسلمين لكان سبحانه وتعالى قد قفله بانقطاع الوحى ووفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبالتالى يصبح كل ما لحق بذلك من اجتهاد فى ايام الخلفاء الراشدين والفقهاء السابقين لغوا مخالفًا للإسلام لا يجوز الإعتداد به أو الرجوع إليه .

وهذا ما لم يذهب إليه عاقل مسلم .

□ علماء اليمن وشيوخها □

وذلك ما دعانى ، عند إقامة الجمهورية ، إلى الإلحاح على تشكيل مجلس الدفاع الأعلى من أغلبية علماء اليمن ، وجميع الشخصيات البارزة من شيوخ القبائل الذين يسمون بشيوخ « الضمان » ، ولم يكن الغرض من إنشاء هذا المجلس مجرد المساعدة على الدفاع عن قواعد النظام الجمهورى ، وإنما البدء فى تطبيق المنهج الإسلامى والإتفاق على خطة إقتصادية إسلامية علمية يمنية مرحلية .

خطة إسلامية ، بمعنى أنها تستمد أصولها وجذورها من الشريعة الإسلامية . وفى مجال المصالح المرسلة متسع خصب للإجتهاد المستمر ، ما لم يصطدم ذلك مع نص قطعى الورود والدلالة من القرآن أو السنة .

خطة علمية ، بمعنى أنها تستمد عناصرها وتفاصيلها من أحدث الأبحاث الاقتصادية والتكنيكية والاجتماعية ، حتى تفصل هذه الخطة من نسيج العصر الحديث ، فتقفز باليمن إلى موكب التقدم .

خطة يمنية ، بمعنى انها تنبثق من ظروف اليمن بالذات وتستهدف تطويرها هى بعينها ، حتى تتلاءم مخططات التطور الإقتصادى مع « ظروف التطور » اليمنى .

خطة مرحلية ، بمعنى أنها تستهدف علاج المرحلة اليمنية الحالية وحدها والتى نلم الآن بظروفها ونعلم حاليًا وسائل تطويرها ، حتى تتلاءم مخططات التطور مع « تطور الظروف » .

وفى الحقيقة لم اكن فى حاجة إلى وصف هذه الخطة بانها خطة علمية يمنية مرحلية ما دمت قد وصفتها بانها إسلامية .

فالإسلام يامر بالعلم وبالمزيد من العلم ، اى يامر بالعملية .

الإسلام يامر بمراعاة الظروف المعينة بالحلول الشرعية ، اى يامر بمعالجة كل مرحلة من مراحل الحياة ، اى يامر بان تكون إجتهادات التطور فى نطاق المعاملات مرحلية .

وعندما يكون الاجتهاد نابعا من الواقع ، ومستهدفا تجميله ، فإن التطور يمكن أن يتحقق بـ « عملية » لا تقر التخلف ، و « موضوعية » لا تثير حفيظته .

□ المنتجون والمثقفون اليمنيون □

كنت حريصا على استخلاص منهاج التطور اليمنى عن طريق الاجتهاد ، وليس عن طريق التقليد ، وكنت أخاطب بالدرجة الأولى فئات المنتجين والمثقفين الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى حركة التقدم فى ظروف العصر التكنولوجى السيبرناطيقى الذى كان قد ظهر فى دول العالم المتحضر قبل ثورة اليمن ، الأمر الذى لا يشترط علينا أن نفتح باب الاجتهاد فحسب ، وإنما يفرض علينا ان نغلق باب التقليد نهائيا .

الاسلام يتضمن المبادئ الرئيسية التى تكفل التطور المتوازن بين الروح والمادة ، ويتسع للتطور المنهجى حتى يمكن استخلاص الحلول التفصيلية الملائمة لكل زمان ومكان ، ضمن الاطار الاسلامى العام .

فلا جناح علينا إذا بحثنا عن المتغير الذى يطرأ على ما نهتدى إليه فى أى وقت لاحق ، حتى يمكننا أن نهتدى ،بإدراكنا المتغير ، إلى إحكام اكثر ملاءمة لنا فى المستقبل .

هذه طبيعة الاجتهاد فى استخلاص النتائج من التجارب ، وهى

تعتمد على الحوار الموضوعى فى إطار المصلحة الوطنية ، وبذلك يسود الارتباط الشعبى الملتزم بهذه المصلحة العامة محل الصيغ الحزبية والشعارات اللفظية التى تمزق الصفوف ، وتهدر الطاقات وتبدد الموارد ، فتشترك فى تعميق جذور التخلف .

ولم يكن جوهر هذه الخطة الاقتصادية اجتهادا طارئا طرحته بعد قيام الجمهورية فى عام ١٩٦٢ وإنما كان امتدادا لما سبق أن ناديت به فى الدورة الثالثة لحلقات الدراسات الاجتماعية التى نظمتها الأمم المتحدة فى دمشق وطبعتها جامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ حيث ألقيت أبحاثا عن الاقتصاد الاسلامى فأوضحت ما جاء نصه فى صفحة (٢٦٧) :

« جاء الاسلام بخير طريق لتثبيت دعائم التوازن الاقتصادى بين طبقات الأمة ، بكيفية تفسح المجال لانتاج الطبقات القادرة على تنمية الثروة القومية ، وتسمح فى الوقت نفسه بقدر من الحياة الكريمة للطبقات الضعيفة .. وقد جمع الاسلام شمل هذه الطبقات المتباينة من حيث القدرة والعجز بالتراحم والتعاطف والمودة .. وقيد الملكية بتكاليف مالية تمنع من تضخم الثروات ، وتحد من تفاوت الطبقات ، وتقرب بينها بالمعروف ، برغم أنها تحترم الملكية الخاصة ونظام الارث »..

إلى أن قلت فى صفحة (٢٧١) أن :

« التشريع الاسلامى يقوم على الاعتقاد بأن الله هو خالق السموات والأرض وما بينهما ، وأن خالق الشئ هو مالكه ، فإذا مكن الله بعض الناس من بعض الأموال فقد منحهم اياها بعد أن تعلقت بها التكاليف العينية التى فرضها الله على الأموال ، فإذا لم يقم المالك بأداء هذه التكاليف العينية التى فرضها الله على الأموال ، فإنه يكون قد أخل بشروط الملكية مما يوجب على ولى الأمر أن يتدخل

بإجبار المالك على تنفيذ ما أمر الله به » .

وشرحت في صفحة (١٤٦) من مجلد تلك الحلقة كيف تؤدى كفاية الانتاج إلى كفاية العدل ، فقلت :

« إذا أرادت الدولة أن تعالج أمراضها الاجتماعية علاجا حاسما فعالا فعليها أن تقوم بإنعاش حياتها الاقتصادية بتشجيع الاستثمارات الخاصة والقيام بالمشروعات العامة ، فإذا ما قضت على البطالة وازداد الطلب على العمال ارتفع مستوى أجورهم ، وعندئذ يمكنهم الوصول إلى مستوى اجتماعي أفضل ، لأن الفرد يستهلك دخله في تغذية أسرته وكسوتها وتعليم أولاده وتطبيب مرضاه ورعاية من يلوذ به من ذوى الحاجات » .

فزيادة الانتاج في إطار الحقوق الاسلامية يؤدى تلقائيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وزيادة الانتاج لا تتحقق بالقدر الممكن والأمثل إلا بتشجيع الحوافز الشخصية ، سواء في صورة مشروعات فردية أو شركات مساهمة أهلية ، إلى جانب إنتاج الدولة في المجالات الأخرى الاستراتيجية والأساسية .

أما أن تقتل الدولة هذه الحوافز الشخصية وتتحمل أعباء البطالة الظاهرة والخفية ، ثم تجهض ميزانيتها في دعم السلع الغذائية والاحتياجات الضرورية ، فإنها سرعان ما تسقط في أغوار الاستهلاك ولا ترتفع مطلقا إلى الحد الأدنى للمستوى الممكن للانتاج ، وبذلك تنجح الدولة في تحقيق الفقر الاجتماعي بدلا من السعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي .



من اليمين القاضي اسماعيل الجرافي فالمجتهد الإسلامي الشيخ محمد ابو زهرة فاحد علماء الأزهر ثم المؤلف (حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية - دمشق في ديسمبر ١٩٥٢) .

خــاتمة

■■ تحقق أخيرا سقوط الاشتراكية العلمية ، كما توقعنا فى جميع كتبنا منذ أكثر من ربع قرن ، فسقطت تطبيقاتها العملية ، وتوارت شعاراتها العلمية فى الدول الشرقية ، وأسقطت معها قادتها ورموزها ومروجيها ، وحطمت ما بقى من تماثيل الأقطاب الاشتراكيين العلميين !!

وعلى الجانب الآخر قطعت الراسمالية مسافات كبرى نحو العدالة الإسلامية بفرض المتزايد من القيود التى تنظم الملكيات الخاصة ، كما توقعنا ، أيضا ، منذ أكثر من ربع قرن .

وكتبنا عن هذاالقرن انه لن ينتهى قبل أن يشهد لقاء الاشتراكية العلمية مع الراسمالية الغربية عند نقطة التوازن الإسلامى .
وها هى الاشتراكية العلمية تسقط ، والراسمالية الغربية تفرض المتزايد من القيود فى طريقها إلى التشريع الإسلامى دون قصد منها . تدفعها إلى ذلك فطرة النشاط الاقتصادى ، وغريزة الاجتهاد الإنسانى ، فالإسلام دين الفطرة الذى نزل منذ أكثر من أربعة عشر قرن .

فالتشريع الإسلامى الذى يحمى الملكية الخاصة ، المقيدة بشروط التكاليف المالية الشرعية ، لم يكن غافلا عن تفاوت الطبقات

واختلاف القدرات ، فجاء بالنظام الفطرى الذى يدفع القادرين إلى مزيد من العمل ، ويكفى العاجزين عناء السؤال .

بذلك يعتصم الجميع بحبل الله ، تجمعهم روابط التراحم والتكافل ، ولايفرقهم الحقد ولا ينفذ بينهم الحسد ، فيتحقق الاستقرار ويتزايد الازدهار ، فى مجتمع الشورى الذى لامجال فيه للاساليب الدموية والانفراد بالقرار .

ولأن الأساليب الدموية والانفراد بالقرار ، هو الحكم السائد الآن فى العراق ، رغم إرادة الشعب العراقى ، رأينا كيف أندفعت القيادة العراقية فى حرب ضروس ضد إيران فأهدرت الطاقات البشرية قبل الموارد الاقتصادية فى كل من العراق وإيران والكثير من أموال الدول الخليجية ، ولما نضبت مواردها وتكاثرت عليها الديون ولت وجهها شطر الكويت ، وأغرقت معها القيادة اليمنية طمعا فى نصيب من الغنيمة .

وكانت القيادة اليمنية مؤهلة لذلك ، فهى ملتزمة بتعليمات حزب البعث العراقى ، غير مكترثة بمصالح الشعب اليمنى ، ورغم حكمة العلماء والشيوخ ، وفى غيبة المثقفين والمفكرين اليمنيين ، إنفردت القيادة اليمنية بقرار الاشتراك فى صراع الخليج تعلقا بأحلام نصيبها الشخصى والحزبى من الغنيمة .

ولما فشل العدوان العراقى على الكويت ، فى تحقيق أوهام القدرة على ابتلاعها ، طالعتنا القيادة العراقية بوهم جديد ، تقمص شعار إعادة توزيع الثروات العربية ، أملا فى استدارج الشعوب العربية فى الالتفاف حولها ، حتى تتمكن من افتراس الغنيمة وحدها ، ثم تلتفت القيادة العراقية إلى الشعوب العربية لتدير لها ظهرها .

نعم ..
تعانى معظم الشعوب العربية من ازمات اقتصادية ، لكن السبيل

إلى رفع هذه المعاناة لا يتحقق علميا وواقعيا إلا من خلال إعادة النظر في كافة التشريعات العربية السائدة الآن في الدول التي تعاني من هذه الأزمات ، حتى يمكن استعادة الأمل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

نعم ..

تأخرت الأمة العربية كثيرا عن الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية إلى المستوى العصري الذي يتناسب مع ثرواتها البشرية والطبيعية ومواردها المالية . وإذا كنا ، نحن العرب ، لا نختلف على (ضرورة) اللحاق بالشعوب التي حققت الطموحات الاقتصادية العملاقة فلأننا لم نتفق على (وسيلة) اللحاق بهذه الشعوب من خلال تكاملنا الاقتصاددي العربي الذي نادى به المفكرون العرب وأصدرت من أجله جامعة الدول العربية أكثر من ألفي قرار لم يتحقق منها قرار واحد .

فتخلفنا عن ركب العمالقة وتعرضنا لتطلعاتهم ، وتمزقت وحدتنا فتاهت مصالحنا ، بينما يزخر وطننا العربي بأقاليم ذات موارد مالية هائلة بغير مجالات وطنية تستوعب استثمار هذه الموارد إقليميا ، وأقاليم أخرى تتمتع بثروات طبيعية بغير قدرة على استثمارها ، وأقاليم ثالثة تفيض بالموارد البشرية الفنية لكنها تفتقر إلى الموارد المالية والظروف الطبيعية التي تستثمر قدرات هذه الطاقات البشرية .

أيقظتنا أحداث الخليج حتى نبدأ السير في الاتجاه العلمي الذي يحقق لنا نهضتنا الاقتصادية من خلال التكامل الاقتصادي العربي الممكن ، وليس عن طريق شعار العراق المستحيل لإعادة توزيع الثروة العربية . ذلك الشعار الذي لا يقدم سوى الحل المؤقت لتسكين القليل من الآلام الاقتصادية العربية المزمنة بينما يساعد

على استمرار أسبابها الكامنة وهى انعزال المقومات الاقتصادية العربية ، ويتصادم مع القواعد الممكنة التى تكفل استفادة جميع أصحاب الموارد الاقتصادية العربية المتكاملة من مزايا الاشتراك فى إقامة الكيان الاقتصادى العربى المتكامل .

وأمامنا نموذج من دول السوق الأوربية المشتركة حيث لم تتنازل إحداها لغيرها عن ثرواتها الإقليمية ، وإنما اشتركت بها مع غيرها لإقامة الصرح الاقتصادى الذى مهد لإقامة الكيان الأوربى فى مواجهة عمالقة الاقتصاد الأمريكيين واليابانيين ، والنمور الصاعدة فى شرق آسيا ، والصقور المستيقظة فى شرق أوربا والاتحاد السوفييتى .

وعندما تكتمل إقامة السوق الأوربية المشتركة ستظل كل دولة مشتركة فيها محتفظة بمقوماتها الذاتية المنفردة ، متمعة بالمزايا المشتركة التى تحققها قواعد اشتراكها فى السوق المشتركة .

والتكامل الاقتصادى العربى لا يتحقق عن طريق الاكتفاء بتقديم المنح والقروض العربية ، وإنما عن طريق تخطيط قومى يستهدف إقامة استثمارات عربية مشتركة تخلق الارتباط السياسى للحفاظ عليها ، كما أنه لا يتحقق إذا انحصر بين الحكومات العربية ووحدات القطاع العام ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر بمثابة تعاون قمة معلقة فى الهواء بغير دعائم شعبية تتعمق جذورها بإقامة المواطنين العرب مشروعات مشتركة ، فتنشأ بينهم مصالح مشتركة تحمى تعاون القمة وتدفع إلى المزيد من الارتباط السياسى حفاظا ودفاعا عن المصالح القومية المشتركة .

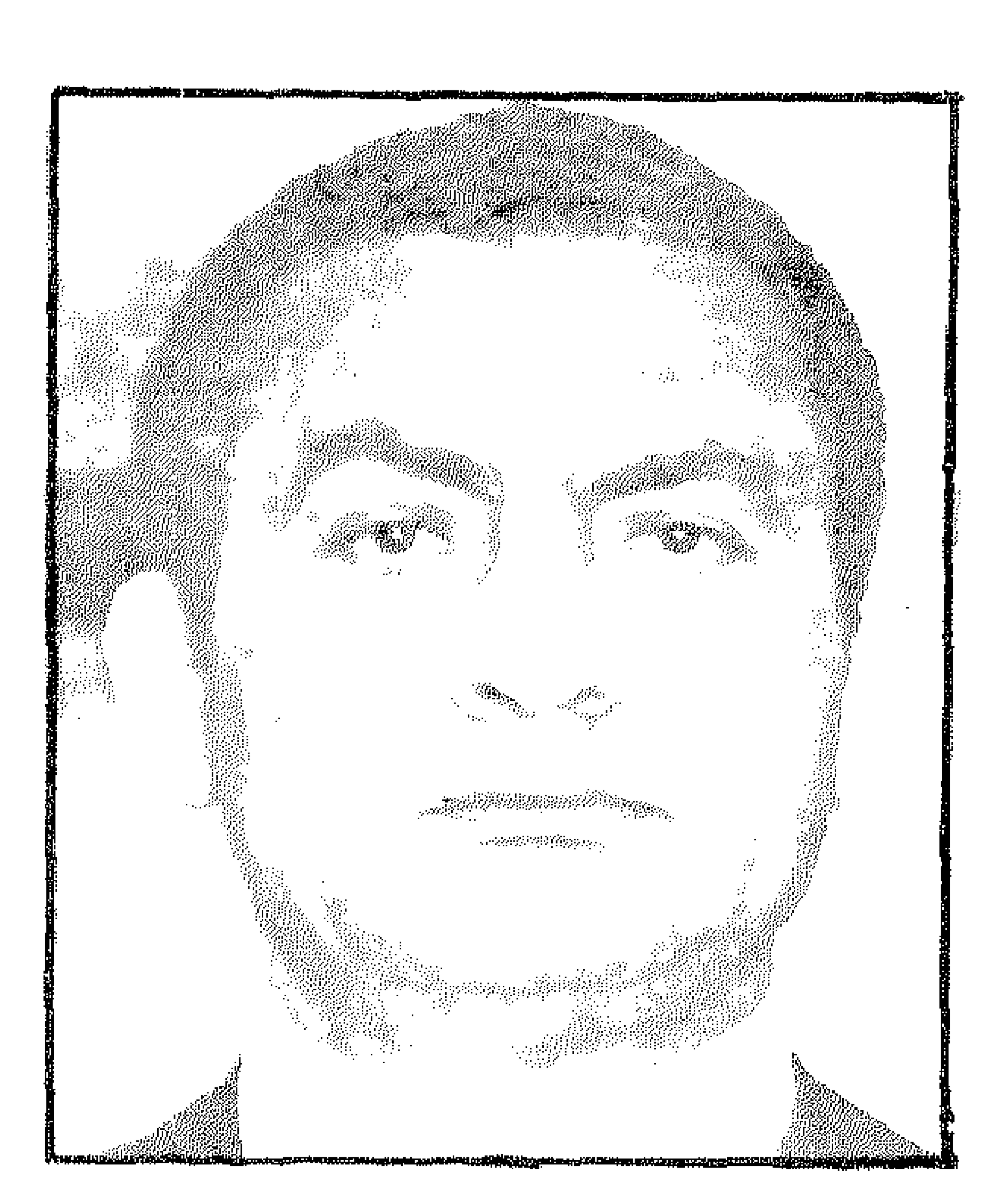
وفى يقينى إننا إذا بدأنا فى إقامة اقتصادنا القومى فإن دولا اجنبية كثيرة سوف تهرع إلينا لأنها سوف تجد لدينا الفرص الاقتصادية

الهائلة والمستقرة التى ترحب باستثمار خبراتها ومعداتها الحديثة التى تتناسب مع بداية عصر نهضتنا القومية ، فننتقل معها ، على قدر طاقاتنا المتكاملة ، إلى عصر التعاون الاقتصادى الدولى ونشارك معها فى سلام معنا .

اكدت أحداث الخليج ، وما سوف يتلوها من خرائط اقتصادية جديدة ، إنها افراز ماساوى لأزمة الاقتصاد العربى ، فالعراق التى رجعت إلى التاريخ القديم واعتدت على شقيقتها الكويت انطلقت من بواعث اقتصادية ، وعندما تطلعت الدول الأجنبية إلى التاريخ الحديث لمواجهة هذا العدوان انطلقت هى الأخرى من مصالح اقتصادية .

فالاقتصاد هو دافع الاعتداء العربى .
والاقتصاد هو باعث الدفاع الأجنبى .

العملاقان العربيان



● الرئيس محمد حسنى مبارك



● جلالة الملك فهد بن عبد العزيز

التكامل الاقتصادى العربى

■ الامن القومى ■

المحتويات

صدر للمؤلف

- الاعيب متوكلية : (علم ١٩٦١) .
- اقتصاد اليمن : (علم ١٩٦١) .
- أسرار اليمن : (علم ١٩٦٢) .
- الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية : (علم ١٩٧٢) .
- سوق الشعارات فى اليمن : (علم ١٩٧٣) .
- البديل للصراع الدموى فى اليمن : (علم ١٩٧٤) .
- لهذا نرفض الماركسية : (علم ١٩٧٤) .
- نكبة الشعارات على الأمة العربية : (علم ١٩٧٥) .
- ازمة الأمة العربية وثورة اليمن : (عام ١٩٨٣) - الطبعة الخامسة ١٩٨٧ :

رقم الإيداع		١٩٩١ / ٢٠١٧
الترقيم الدولى	977 - 02 - 3164 - 3	ISBN

٢ / ٩٠ / ٨٣٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.).



■ المــــؤلف ■

الدكتور عبد الرحمن البيضاني ..

نائب رئيس الجمهورية اليمنية السابق ..

● المؤهلات :

- ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٠ .
- دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي من جامعة القاهرة ١٩٥٢ .
- دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية من جامعة القاهرة ١٩٥٣ .
- دبلوم العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بالمانيا الغربية ١٩٥٩ .
- دكتوراه في الاقتصاد والتنظيم والإدارة من جامعة بون بالمانيا الغربية ١٩٦١ .

● قبل الجمهورية :

- مستشار المفوضية اليمنية بالقاهرة ونائب مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية (١٩٥٠ - ١٩٥٥)
- قائم باعمال المفوضية اليمنية بالمانيا الغربية (١٩٥٥ - ١٩٥٩) .
- وزير اليمن المفوض في السودان (١٩٥٩) .
- مستشار اقتصادي لملك اليمن بدرجة وزير (١٩٦٠) .

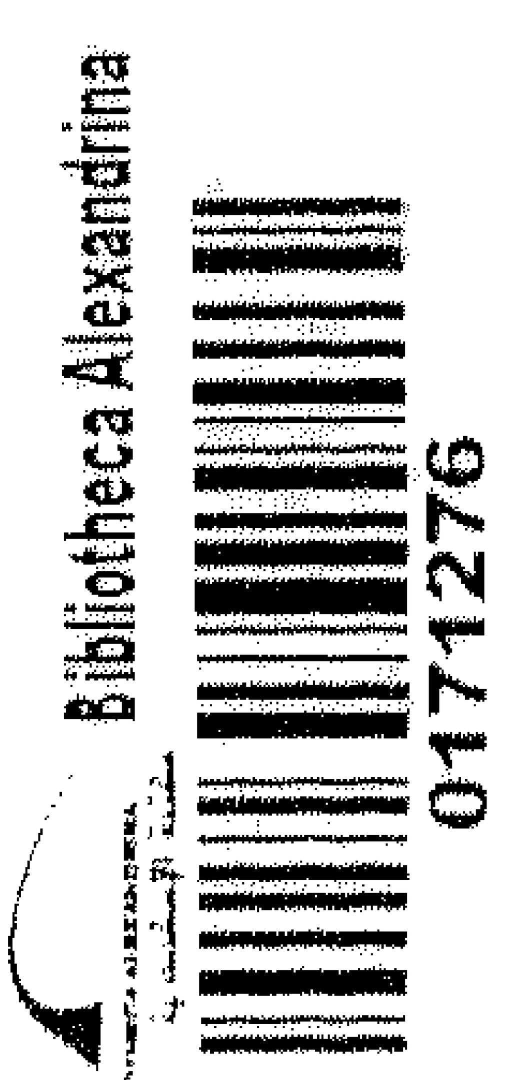
● بعد الجمهورية :

- نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والثروة المعدنية .

● أوسمة :

- وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من رئيس جمهورية (١٩٥٩) .
- وسام الأرز الوطني من رئيس جمهورية لبنان ١٩٦٩

■ مراسلات المؤلف : صندوق بريد (٥٧١) المعادى - القا



■ الثمن خمسة جنيهات مصرية ■